

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة -2- علي لونيبي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

التأنيث في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في: اللغة العربية وآدابها

تخصص: لغة عربية

إشراف الاستاذ الدكتور:

أحمد حساني

اعداد الطالب:

عادل لخضر

السنة الجامعية: 2015 / 2016

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة -2- علي لونيبي

كلّية الآداب واللغات

قسم اللّغة العربية وآدابها

التّأنيث في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه في: اللّغة العربية وآدابها

تخصص: لغة عربية

اعداد الطّالب:

عادل لخضر

أمام اللّجنة المشكّلة من:

رئيسا	جامعة البليدة(2)	أستاذ	عمّار ساسي
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر(2)	أستاذ	أحمد حساني
عضوا مناقشا	جامعة البليدة(2)	أستاذ محاضر أ	العماري أمحمد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة(2)	أستاذة محاضرة	حسيبة حسين
عضوا مناقشا	جامعة يحي فارس (المدينة)	أستاذ محاضر أ	نذير بولمعالي
عضوا مناقشا	جامعة يحي فارس (المدينة)	أستاذ محاضر أ	الصّادق خشّاب

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين أطل الله في عمرهما وأمدّهما بالصّحة والعافية.

وإلى إخوتي وإخواتي وفقهم الله.

وإلى رفيقة دربي وسندي في هذا العمل زوجتي.

إلى بناتي: أسماء، فريال، سندس ونرجس، حفظهنّ الله ووفقهنّ.

وإلى كلّ من علّمني حرفاً خلال مسيرتي الدّراسية.

وإلى كلّ طلبة العلم.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا وعلى آله وصحبه أجمعين. "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

لا يسعني وقد منّ الله عليّ بإنجاز هذا العمل المتواضع إلا أن انتقد بشكري الخالص إلى أستاذي المشرف المتواضع والطبيب الدكتور : أحمد حساني. الذي لم ييخل بملاحظاته لي طوال فترة البحث، أطال الله في عمره وزاده علما وصحة.

كما أشكر والدي الكريمين اللذين كان لهما الفضل في حفظي لكتاب الله.

أشكر كل من سأل عن بحثي وشجعني ولو بكلمة صادقة.

كما أشكر زوجتي التي صبرت معي على إنجاز هذا البحث.

أشكر أيضا اللجنة الموقرة التي ستشرفني بمراجعة ما في هذا العمل، وتقّومه فشكرا جزيلا لهم مسبقا.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء

ملخص:

تناولت الدراسة إشكالية اختلاف آراء النحاة والبلاغيين والمفسرين حول ظاهرة التأنيث في الاسماء والأفعال والصفات والضمائر في القرآن الكريم خصوصا، واهل اسهمت الدراسات النحوية في اجلاء الاختلاف في التأنيث خصوصا في الرقان الكريم. ومدى التطابق بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والصفة والموصوف وبين العدد والمعدود وبين الضمير ومرجعه ان كان مؤنثا.... بالاعتماد على جملة من المصادر القديمة والحديثة، والتفاسير التي تناولت الظواهر النحوية والبلاغية في القرآن الكريم وقد قسمت البحث إلى ستة فصول. متبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى إثبات الاختلاف في بعض القضايا منها امكانية استخدام بعض الالفاظ مؤنثة مرة ومرة ومذكرة لضرورات وحكم بلاغية أو نحوية أو لحكم اخرى لا يعلمها الا الله. وكذا في المطابقة، مما أثرى الدراسات اللغوية عند جمهور العلماء، وأكد أنّ القرآن الكريم لا تنقضي عجائبه.

جدول المحتويات

الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص:	
جدول المحتويات	
مقدمة	8
الفصل الأول: المبنيات	30
المبحث الأول: الضمائر	31
المبحث الثاني: أسماء الإشارة	53
- الفصل الثاني: المبحث الأول: المؤنث اللفظي وفيه مطلبان:	
- المطلب الأول: اللفظ المؤنث بالتاء	74
- المطلب الثاني: اللفظ المؤنث بالألِف	81
- المطلب الثالث: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث	100
الفصل الثالث: التأنيث في التراكيب، وفيه مبحثين:	107
المبحث الأول: الفاعل المؤنث	108
المطلب الأول: تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث "المفرد":	108
المطلب الثاني: نماذج من المؤنثات اللفظية المجازية التي يجوز تذكيرها:	110
المبحث الثاني: وجوب تأنيث الفعل	128
المطلب الأول: مع الفاعل المفرد المؤنث	128
الفصل الرابع: المؤنث ماهيته وأحكامه	145

146	المبحث الأول: المؤنث ماهيته وأحكامه.....
147	المطلب الأول: الذكر والأنثى.....
209	الفصل الخامس : النعت.....
210	المبحث الأول: المطابقة بين النعت والمنعوت:
212	المطلب الأول: المطابقة في النعت الحقيقي
232	الفصل السادس: المطابقة وعدمها في الضمير
236	المبحث الأول: المطابقة وعدمها بين الضمير ومرجعه:
245	المبحث الثاني :المطابقة وعدمها بين الفعل وفاعله، وفيه مطلبان:.....
245	المطلب الأول: تنزيل غير العاقل منزلة العاقل
255	خاتمة الدراسة.....
258	قائمة المصادر والمراجع:.....
274	ملخص باللغة الأجنبية

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد: إن القرآن الكريم كتاب الله المعجز ببيانه وبلاغته وبراعة أسلوبه والمتعبد بتلاوته، وهو معجزة نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، فالعرب على بلاغتها وفصاحتها الفطريتين بالسليقة وقفت عاجزة أمام بيان هذا الكتاب العظيم، عظم رب السموات والأرض، وقد شذني أسلوب القرآن منذ دخولي المسجد لحفظ كتاب الله وانتقل معي شغف كبير وحلم بدراسة ظاهرة من الظواهر النحوية او البلاغية فيه. وهي رغبة لمستها عند الكثير من الباحثين.

وأنا كُلي قناعة بهذا ومن أجل ذلك عقدت العزم على تناول ظاهرة من الظواهر القرآنية التي أثارت اختلافات كثيرة بين علماء النحو والبلاغة وعلماء التفسير لأن الأمر مرتبط ببعضه ببعض.

فلقد عني السلف بلغة القرآن، وأقبلوا على خدمتها على نحو شامل، وأيقنوا أن دراستها وإعداد المصنّفات فيها عبادة يتقربون بها إلى الله لذلك نجد أن الدراسات التي أنجزت ولا تزال تتجز قد لا يمكن حصرها وعدّها. وهذا يثبت حقيقة أن القرآن لا تتقضي عجائبه ولا يملّ على كثرة الرد، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ

مَدَدًا ﴿١٦٩﴾﴾ آل كهف: ٩٠١

بل إن القرآن فيه إشارات واضحة إلى مواضيع وظواهر بلاغية وبيانية تستدعي الاهتمام والدراسة وهذا منطلق بحثنا هذا. ففي قوله تعالى: {إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى}. تضع هذه الآية فاصلا يفصل بين الجنسين ذكرا وانثى. ومعه يُفتح المجال لطرح تساؤلات منها: ما السرّ النحوي او البلاغي وراء ورود اللفظة نفسها مرة بالتذكير ومرة بالتأنيث بين آية وأخرى في القرآن الكريم .

هل استطاعت الدراسات القديمة والحديثة أن تقف على فصل الخطاب فيما يتعلق بالتأنيث في القرآن؟

هل أثر اختلاف القراءات والمفسرين والمذاهب النحوية في هذا الموضوع؟

وما الحكمة من عدم تطابق الفعل المذكر مع الفاعل المؤنث في بعض الحالات وكذا الامر نفسه في المطابقة بين الضمير ومرجعه، وبين التعت المؤنث والمنعوت وبين العدد المؤنث والمعدود وغيرها من الظواهر التي جاءت في القرآن الكريم.

لقد تطرق أسلافنا إلى هذه الظاهرة (التأنيث والتذكير) من منطلق ما حدّته الآية الكريمة، وهو اختلاف الجنس بين ذكر وأنثى. وكتب (المذكر والمؤنث) رافد من الروافد اللغوية التي خدمت مفردات القرآن الكريم بتصنيفها حسب استعمال العرب لها مذكراً أو مؤنثة، وقد حفلت هذه المؤلفات بآيات القرآن الكريم ؛ لتكون شاهداً .

وقد عدّ الأنباري في كتابه (المذكر والمؤنث) هذا الضرب من التأليف (من تمام معرفة النحو والإعراب؛ لأن من ذكر مؤنثاً، أو أنث مذكراً، كان العيب لازماً له، كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً، أو نصب مخفوضاً).

والواقع أن باب اللغة واسع، بذل السلف من خلاله جهوداً طيبة أسهمت في فهم التنزيل العزيز وتدبر آياته، ولم تنقطع هذه الدراسات عبر القرون والأجيال التالية. نذكر من هذه المؤلفات:

كتاب المذكر والمؤنث للفراء (ت207هـ). وقد نشر أول مرة سنة 1345هـ. ببيروت. ثم نُشر

بعدها في سنة 1975م بدار التراث.

كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ت255هـ) يعدّ من أحسن ما ألف في هذا الموضوع، كما أورد ذلك الدكتور: "عزة حسن" الذي قام بتحقيق نسخة فريدة في العالم من هذا الكاتب. وقد طبع بدار الشرق العربي. بيروت.

المذكر والمؤنث لأبي العباس بن المبرد (ت285هـ) ونشر سنة: 1970م بدار الكتب المصرية، ثم سنة: 1996م. بمكتبة الخانجي.

ما يؤنث ويذكر من الانسان ومن اللباس، لأبي موسى الحامض (305هـ). نشر سنة 1967م. مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة. متوفى حوالي سنة: (300هـ). ونشر بالقاهرة سنة: 1972م.

المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت361هـ) نشر بالقاهرة سنة: 1983م. مكتبة الخانجي.

المذكر والمؤنث لابن جنّي (ت392هـ) نشره "ريشر" في مجلّة العالم الشرقي 202 - 193 / 8 mo. ثم نقلته عنها مجلّة المقتبس 511/8.

وهناك بحوث ورسائل متعلقة بظاهرة التذكير والتأنيث قدمت في رسائل جامعية، منها:

- المذكر والمؤنث في اللغة العربية ، رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر الشريف عام 1969م ، إعداد / محمد محمود حمّال .

- التذكير والتأنيث في القرآن الكريم. دراسة تطبيقية. إعداد :محمد عبد الناصر، رسالة دكتوراه جامعة ام القرى السعودية.

- اللغة العربية بين المذكر والمؤنث، رسالة دكتوراه، دارا العلوم (1992م) ، إعداد/ عبد

العزیز ضوه

-التذكير والتأنيث في العربية - دراسة في علم اللّغة التطبيقي - مرحلة الماجستير (إعداد /
جمعان سعيد مبارك القحطاني جامعة الإمام بالرياض) 1409-2.

تحوّل البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم. إعداد:
أرياف غازي جمال خليفة. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم، دراسة وصفية تحليلية. إعداد: فطيمة بن
سعيد، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر. بآنتة 2007_2008.

ومنها: دراسات خاصة بالتأنيث في اللغة العربية ضمنت مؤلفات موسوعة

كما فعل ابن سيده في المخصص فيما أسماه بكتاب " التأنيث " .

-وكتاب التأنيث في اللغة العربية للدكتور / إبراهيم بركات ، وهو يوضح فيه

طرق التأنيث في اللغة العربية مقارنة باللغات السامية الأخرى .

وقد كانت خطة الدراسة كالتالي: **التمهيد** ، فتناولت فيه التأنيث بين اللغة والاصطلاح ،

ومظاهر التأنيث ، وأهمية دراسة التأنيث ، ثم عرضت علامات التأنيث ثم قسمت البحث الى ستة

فصول : أمّا الفصل الأول: فقد تناولت فيه المبنيات، الضمائر وأقسامها في العربية، واستعمالاتها

في القرآن الكريم وكذا قواعد استعمال الضمير. ثم تطرقت الى أسماء الإشارة، وأقسامها في العربية

واستعمالاتها في القرآن الكريم. وختمت الفصل بالحديث عن الاسماء الموصولة المؤنثة الواردة

في القرآن الكريم. وفي الفصل الثاني تحدثت عن الاسم المفرد ويتضمن المؤنث اللفظي

وفيه اللفظ المؤنث بالتاء واللفظ المؤنث بالألف، ثم المؤنث المعنوي وفيه المؤنث الحقيقي

والمؤنث المجازي وكذا ما استعمل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

في الفصل الثالث خصصته للتأنيث في التراكيب، وفيه: الفاعل المؤنث و تذكر الفعل وتأنيثه

مع الفاعل المؤنث" المفرد، "ثم اوردت نماذج من المؤنثات اللفظية المجازية التي يجوز تذكرها

كذا تذكر وتأنيث بعض الالفاظ القرآنية و جواز تذكر الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث.

وختمت هذا الفصل بالحكم النحوي والبلاغي.

الفصل الرابع خصصته للحديث عن المؤنث والفرق بين الذكر والانثى. ويتضمن ما كان

مؤنثا حقيقيا أو مجازيا. ثم ذكرت المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي. يتبع هذا الفصل الخامس

والذي تحدثت فيه عن النعت، ومدى المطابقة بين النعت المؤنث بأنواعه والمنعوت وفيه: المطابقة

في العدد، وما ظاهره عدم المطابقة، والمطابقة في الجنس وما ظاهره عدم المطابقة و المطابقة في

التعريف والتذكير وما ظاهره عدم المطابقة. وختمت الفصل بذكر اللّمسات البلاغية في آيات

النعت.في الفصل السادس كان الحديث عن المطابقة وعدمها في الضمير ومرجعه بين الأفراد

والتعدد.وما ظاهره عدم المطابقة. وإذا كان الضمير جمعا مؤنثا، وما ظاهره عدم المطابقة

وكذا المطابقة وعدمها بين الفعل وفاعله، وتنزيل غير العاقل منزلة العاقل وختمت الفصل

بالحديث عن حقيقة المطابقة في القرآن بين الفعل والفاعل في حال تأنيث احدهما.

وأما الخاتمة فضمنتها أهم نتائج الذي توصل إليها البحث.

تمهيد

اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني، ولكلّ بنية مضمون ومعنى كامن عميق تستقل به عما سواها، لذا فإن موضوع الدراسة سيعتمد على رصد الآيات القرآنية، التي طرأ على أبنيتها التحول فاختلقت فيها الأفعال والأسماء والأعداد والنّوع، من حيث ظهور علامات التّأنيث، وهذه العلامة قد تكون لفظاً أو تقديرًا سواء أكان التّأنيث حقيقياً أم مجازياً. فالعلامة اللفظية كما في: عالمة وصحراء وذكرى، ومقدرة كما في: هند وقدر، بدليل رجوعهما في التصغير: كهنيدة وقُديرة. وكذا التّأنيث في الأعداد مرّة: إحدى عشر ومرّة عشرة وغيرها من الظواهر المختلفة باختلاف سياق الآية والمقام، واختلاف القراءات. مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ {البقرة: 48}، فقرأ حفص {يقبل} بالياء، أي: بالتذكير؛ لأنّ تأنيث الشّفاعَة تأنيث لفظي مجازي غير حقيقي، ولأنّه فصل بين الفعل يقبل، والفاعل الشّفاعَة بفاصل قام مقام التّأنيث، وإذا اجتمع هذان الأمران في تركيب ما كتركيب هذه الآية، يجوز في الاسم التذكير والتّأنيث، والأحسن تذكير فعله، وهنا وافق حفص في قراءته القاعدة اللّغوية العربية القديمة في جواز حذف تاء التّأنيث، وأما من قرأ {تقبل} بالتاء، أي: بالتّأنيث، فلتأنيث الشّفاعَة.

إذا ما السرّ في هذه الاختلافات، وما الضّابط ل: تاء التّأنيث في القرآن؟ فقد تأتي مفتوحة أو مربوطة؟ ومن جهة أخرى كثيرا ما يخلط بين الذّكر والمذكر، وبين الأنثى والمؤنث؛ مع أنّ الذّكر أو الأنثى إنما يعني وصفا للذّات الادمية أو الحيوانية، أما المذكر أو المؤنث فإنما هو مجرد وصف واصطلاح للفظ اللّغوي الذي يشمل بدوره الإنسان والحيوان وغيرهما.

فالأصل في الخطاب، العموم للذكر والأنثى دون تمييز، وما اللجوء إلى علامة التأنيث إلا لتخصيص المؤنث بشيء لا يشمل المذكور. ومثل هذا لا بد منه ولا غبار عليه، إنما هي أدوات تفاهم وتواصل بين الناس، وليست للتمييز والتفضيل.

ذكر الأزهري: تعلموا لغة العرب في القرآن واعرفوا معانيه (ولتعرّفهم في "لحن" القول). أي: معناه وفحواه، واللحن: اللّغة والنّحو، وأيضاً الخطأ في الإعراب فهو من الأضداد، وقيل: هو بالسكون: الفطنة والخطأ سواء، والأكثر أنه الفطنة بالفتح والخطأ بالسكون، قيل: هو أيضاً بالحركة: اللغة، وروى: أن القرآن نزل بلحن قريش، أي بلغتهم.¹

مع أنّ قرائح العربي كانت متعودّة على تذوّق وسماع النصوص الشعريّة والأدبيّة، فزادهم القرآن صقلاً لهذه القريحة المتدوّقة، فترعرعت معهم رغبة جامحة في بلوغ المعاني وفهمها مهما كانت عصية، من أجل هذا غني أسلافنا بعلمي النّحو والبلاغة لبلوغ معاني القرآن الكريم وبيان المعجز الذي فاق الأساليب البيانية الأخرى، مهما كانت بلاغتها. والذي تجمع عليه المصادر أن النّحو نشأ بالبصرة، وبها نما واتسع وتكامل وتفلسف، وأن رؤوسه بنزعتيه السّماعيّة والقياسيّة كلهم بصريون.²

ومع مرور الأيام برزت عوامل جديدة أدّت إلى إضعاف أثر السليقة في التّعامل مع النصوص الأدبيّة، فقد اختلط العرب الفصحاء بغيرهم، ووصلت دعوة الإسلام إلى أقوام مختلفين، كما أثّرت شكوك في بلاغة القرآن وإعجازه، ممّا جعل الكثيرين لا يكتفون بهذا التفوّق الذي تُحسّهُ نفوسهم إزاء

¹ مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار. جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتّي الكجراتي (ت: 986هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط: 3، 1387 هـ - 1967 م. ج/4. ص476.

² انظر: من تاريخ النحو العربي. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ). مكتبة الفلاح. ج/1. ص4.

البيان القرآني، فمضوا يحاولون استنباط ما يستطيعون استنباطه من وجوه البلاغة فيه، وأصبحت دراستهم تقوم على الدليل العقلي والحجة ومراعاة الجمال التعبيري¹.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِضُوا بِهَا فِئْتَكُمْ وَلِكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾^(٢١) المؤمنون: 21. ثم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِضُوا بِهَا فِئْتَكُمْ وَلِكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾^(٢٢) النحل: 66. فالكلام فيها على منافع الأنعام، من لبن وغيره وهي منافع عامة تعم جميع الأنعام ذكورها وإناثها صغارها وكبارها، فجاء بضمير القلة وهو ضمير الذكور للأنعام التي يستخلص منها اللبن وهي أقل من عموم الأنعام، وجاء بضمير الكثرة وهو ضمير الإناث لعموم الأنعام، ولأن الأنعام تؤنث وتذكر.² وهذا جار وفق قاعدة التعبير في العربية التي تفيد: أن المؤنث يؤتى به للدلالة على الكثرة بخلاف المذكر وذلك في مواطن عدة كالضمير واسم الإشارة وغيرها.

إن هذا التنوع في الأسلوب القرآني هو لون عظيم من ألوان إعجازه، ووجه بديع من وجوه بلاغته، ذلك لأن تكرير الآيات القرآنية بألفاظ متفقة، أو مختلفة ليس كما قد يظنه بعض قصار النظر تكراراً خالياً من فوائد وأسرار، وفي هذا الصدد يقول الخطيب الإسكافي: (إذا أو رد الحكيم - تقدست أسماؤه - آية على لفظة مخصوصة، ثم أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غير لفظة عما كانت عليه في الأولى فلا بد من حكمة هناك تطلب، وإن أدركتموها فقد ظفرت، وإن لم

¹ انظر: ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. عبد المتعال الصعيدي (ت: 1391هـ). مكتبة الآداب

ط: 17 . 1426هـ - 2005م. ص 10. البيان العربي للدكتور بدوي طبانة ص 43.

² البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ). تح: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ط: 2 ، 1417 هـ _ 1996 م. ج 1/ص 70.

تدركوها فليس لأنه لا حكمة هناك، بل جهلتم¹. ويقول ابن الأثير: (اعلم أيها المتوَّشِّح لمعرفة علم البيان، أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى، لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخَّاه في كلامه إلا العارفُ برموزِ الفصاحةِ والبلاغة، الذي اطلَّع على أسرارها، وفشَّش عن دفائنِها، ولا نجد ذلك في كلِّ كلامٍ فإنَّه من أشكالِ ضروب علم البيان، وأدقُّها فهمًا، وأغمضُها طريقًا).²

فالقرآن الكريم يعدّ العامل الرئيس الذي ساعد على ظهور الدِّراسات البلاغية بمختلف اتجاهاتها. وكان هذا العامل أهمَّ البواعث في إثارة الهمم للبحث الجادّ عن ترتيب وجوه الكلام، والتمييز بين الأساليب ومعرفة الجوانب الجمالية في نسيج تركيب الجملة العربية. ويُجمع العلماء على أنه بفضل الكتاب العزيز نشأت علوم البلاغة.

فقد كان القرآن الكريم الحدث البارز، ممَّا جعلهم بما فيه من أساليب التعبير والبيان، ويُتقَّبون عن كنوزها، ويوازنون بين صنوف الكلام المختلفة. يقول الرافعي: (إن كل كلمة في الآية تكاد تكون آية، وليست الكلمة في القرآن كما تكون في غيره، بل السمو فيها على الكلام، أنها تحمل معنى، وتومئ إلى معنى، وتستتبع معنى؛ وهذا ما ليس في الطاقة البشرية، وهو الدليل على أنه {كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلْتُ} [هود: 1].

¹ درة التنزيل وغرة التأويل. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت: 420هـ). دراسة وتح وتعليق: محمد مصطفى آيدين. جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (30) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة. ط: 1، 1422 هـ - 2001 م. ج/1. ص 11.

² المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت: 637هـ). تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. ج/2. ص 145.

يقول الله تعالى: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ} [الحديد:

16].¹

إذا مثل هذه الاختلافات هي التي نرغب في دراستها والوقوف على أسرارها النحوية والبلاغية اعتماداً على ما ألفه أسلافنا في هذا المجال، ومستعينا بالدراسات الحديثة التي أضافت الكثير ولا شك. خصوصاً وأن الأمر يتعلّق بدراسة كتاب الله، لذلك فأنا أتوكّل على الله وحده، فمن يتوكّل على الله فهو حسبه.

مراجع الدراسة ومصادرها:

بما أنّ الأمر يتعلّق بكتاب الله فإنّ الدراسات القرآنية متوفرة بالقدر الكافي وهي تعتمد على عدّة جوانب منها ما يتعلّق بظاهرة التّأنيث من الجانب النحوي والصّرفي ورأي علماء النّحو والصّرف في ذلك، والبلاغي من خلال نظرة البلاغيين، وكذا رأي بعض المفسرين الذين ربطوا بين الاشارات النّحوية والبلاغية واختلاف مفردات القرآن بين آية أخرى من حيث التّأنيث خصوصاً. وفي هذا مؤلفات كثيرة منها ما يركّز على علاقة النّحو والصّرف بمختلف السياقات القرآنية مثل:- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ): الخصائص/ سر صناعة الإعراب/ المذكر والمؤنث.- حسان تمام: البيان في روائع القرآن "دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)، المفصل في علم العربية.

- السامرائي، إبراهيم، عود إلى التذكير والتّأنيث ولوازمه، مجلة مجمع اللغة العربية.

- السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى ومعاني النّحو.

¹ وحي القلم. مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: 1356 هـ). دار الكتب العلمية. ط: 1 1421 هـ- 2000 م. ج. 1. ص 216.

- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، (ت 255هـ)، المذكر والمؤنث. - المصطلح الصّرفي مميّزات التذكير والتأنيث، عصام نور الدين.
- السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت 255هـ) تفسير غريب القرآن.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ) الأصول في النّحو.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت 626هـ) مفتاح العلوم.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ) الكتاب.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ) الأشباه والنظائر في النّحو، والمزهر في علوم اللغة .
- ابن أبي طالب، مكي، (ت 437هـ) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها.
- عابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية.
- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، (ت 604هـ) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب.
- محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. تفسير البحر المحيط،
- أحمد محمد مفلح، وشكري، أحمد خالد، القاعدة النّحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية.

- الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، (ت 505هـ)، البرهان في توجيه متشابه القرآن.

- اللقاني، رشيدة، في لغة القرآن الكريم.

- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي.

- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسين (ت 604هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب.

التأنيث ظاهرة، نحوية، صرفية، بلاغية:

إنّ الكلام عن التّمييز بين علامات الجنس المؤنث والمذكر في اللغة العربية، يحيلنا إلى ما توصل إليه علماء النحو والصّرف والبلاغة، حيث حدّدوا ثمانية مميّزات صرفية تلحق المذكر الذي هو الأصل حتّى يتحوّل إلى المؤنث وهي: التّاء المربوطة، التّاء المفتوحة، والألف والتّاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والكسرة والياء والنون. فالتّاء المربوطة تلحق الصفات تفرقة بين المذكر منها، والمؤنث كبائع وبائعة، وعالم وعالمة، ومحمود ومحمودة، ولحاقها غير الصفات سماعي كتمرة وغلّامة وحمارة.

والأوصاف الخاصة بالنساء لا تلحقها التّاء إلا سماعاً، فلا يُقال "حائضة وطالقة وثيبة ومُطفلة ومُثمّة"، بل "حائضٌ وطالقٌ وثيبٌ ومُطفّلٌ ومُثمّنٌ". وسُمع "مُرْضِعةٌ"، قال تعالى ﴿يَوْمَ تَذْهَبُ كُلُّ مَرْضِعةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾.

والأصل في لحاق التّاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر. وأكثر ما يكون ذلك في الصفات ككريم وكريمة وفاضل وفاضلة. وهو في الأسماء قليل كإمريء وإمرأة، وإنسان وإنسانة، وغلّام وغلّامة، وفتى وفتاة ورجل ورجلة.¹

¹ جامع الدروس العربية.: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ). المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط: 28، 1414 هـ - 1993 م. ج. 1/ص 99.

غير أن هذه الخلاصة تستدعي التفريق بين ما يلفظ وينطق من ألفاظ اللغة، وبين ما يكتب منها، هذا ما جعل الدارسين يقعون في كثير من الأخطاء والتناقضات في تذكر كلمة أو تأنيثها لكن القرآن سلك مسلكاً وسطاً حيث فرق بين التاء في المفرد وبينها في الجمع، فهي تسقط من المفرد في حالة الوقف وتبقى مع الجمع الموقوف عليه. مع أن الأكثر شيوعاً هو الوقف على الاسم المفرد المتصل بتاء التأنيث وقد جمعت بعض الفواصل القرآنية هاء الضمير وهاء السكت وذلك في قوله تعالى ﴿كُلُوا وَشَرِبُوا هَيْئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾^(٢٤) وَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهٗ^(٢٥) وَلَمْ أَدرِ مَا حِسَابِيَهٗ^(٢٦) يَلَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴿الحاقة: 24 - 27﴾.

1- مفهوم التأنيث: الأنثى: خلاف الذكر من كل شيء، والجمع إناثٌ. وأُنْتُ: جمع إناث. والمؤنث ذكر في خلق أنثى. ويقال للرجل: أنثتُ تأنيثاً، أي لُنت له، ولم تتشدد. والتأنيث خلاف التذكير. وأنثت المرأة، وهي مؤنث: ولدت الإناث. وولد أنيث: لين سهل؛ ذكره ابن الأعرابي. "ومكان أنيث: إذا أسرع نباته وكثر. وزعم ابن الأعرابي" أن المرأة إنما سميت أنثى، من البلد الأنثى، قال: لأن المرأة ألين من الرجل، وسميت أنثى للينها¹.

والتذكير في اللغة حسب فهم العربي مأخوذ من الشدة والصلاية والمتانة والقوة والشجاعة والألفة، "فإن من سمات التذكير التعظيم، كما هو الحال عند القبائل العربية القديمة"² التأنيث فمأخوذ من اللين والسهولة والإنتاج والإنبات والخصوبة.

¹ ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ب.ت، مادة: أن ن ث.

² فاضل، المطليبي، غالب لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1978، ص 278.

2- علامات التأنيث: لقد ذكر النحويون واللغويون المتقدمون العلامات التي تميز المؤنث وتفصله عن المذكر؛ حيث تصدرت مؤلفاتهم التي سبق ذكرها، أمثال: الفراء (ت207هـ)، وأبو القاسم السجستاني (ت255هـ)، والمبرد (ت275هـ)، وغيرهم ممن درس هذه المسألة. فقد ذكر الأنباري في كتابه (المذكر والمؤنث)¹: أن للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات. فثلاث في الأسماء: الهاء والألف الممدودة والمقصورة، والرابعة تاء الجمع في: الهندات، والخامسة الكسرة في: أنتِ، والسادسة النون في: أنتن وهنّ، والسابعة التاء في: أخت وبنّت، والثامنة الياء في: هذي. والتي في الأفعال: التاء الساكنة في: قامت، والياء في: تفعلين، والكسرة في: قمت، والنون في: فعلن، والتي في الأدوات: التاء في: ربت وثمت ولات، والهاء في: هيات، والألف في قولك: إنها هند قائمة)

و أشهر علامات التأنيث ثلاث علامات، هي: التاء المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، كفاطمة وسلمى وصفاء؛ لكون. التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه². غير أن النحاة لم يميزوا بين حالات التاء المختلفة، بل أدرجوها كلها تحت اسم تاء التأنيث؛ وهي تُبدل هاء في الوقف أبداً مطّرداً، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث، نحو: "قامت هند". وتدخل المذكر توكيداً، ومبالغةً نحو: "علامة"، و"نسابة". فلمّا كانت الهاء كذلك، ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم

¹ ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ص 166. ص73.

² - ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت679هـ) شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك، (ت672هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل، ط 14 بتح و شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1965، جزء 2 ص 429.

الإخلال ببنية الكلمة، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يُسهّل تغييرها بالحذف،
لأنّ التغيير مُؤنّس بالتغيير.¹

المؤنّث بلا علامة:

هناك بعض الصّيغ والأسماء تدلّ على التّأنيث من غير علامة ظاهرة تميّزه عن المذكر مثل:
امرأة حائض وطاهر وطامث وطالق². ويرى الخليل بن أحمد (ت 175هـ) أنّ علة سقوط علامة
التّأنيث من الصّفات الخاصة بالمؤنّث التي تكون على وزن "فاعل" هو عدم إجرائه على الفعل؛
فالكلمة تؤدي معنى النسب، إنّهم قالوا: حائض، فإنه لم يخرج على الفعل فإنما أراد ذات حيض،
ولم يجئ على الفعل³ أما العلة لدى سيبويه فتؤول بإنسان أو شيء، فيقول: "إنّ الحائض وأشباهه
في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به
المؤنّث كما. وصفوا المذكر والمؤنّث، فقالوا: رجل نُكحة.¹

¹ شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين
الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ) قدم له: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان. ط: 1 1422 هـ - 2001 م

² انظر: الزمخشري، (ت: 538 هـ)، المفصل في علم العربية، تحق: فخر. صالح قدادة، دار عمار للنشر
والتوزيع، 2004 ص 190

³ سيبويه، الكتاب، 2: 383-384

القول في المؤنث بغير علامة تأنيث:

وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ بِلاَ عِلَامَةٍ، وَهِيَ لَا تُدْرِكُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ؛ نَحْوُ: (السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ
وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالرِّيَّاحُ وَالنَّفْسُ وَالنَّارُ وَالْدَّارُ وَالْبَيْتُ وَالْدَّلْوُ وَالْكَاسُ وَالْخَمْرُ وَالْعَصَا وَالْقَوْسُ وَالذَّرْعُ
وَالْعَنْكَبُوتُ وَالْحَرْبُ وَالسَّلَاحُ - وَتُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ -، وَكَذَلِكَ السَّكِينُ وَالسَّبِيلُ وَالطَّرِيقُ وَالصَّاعُ وَالرُّوحُ
وَالسُّوقُ وَالْحَاثُوتُ، وَكُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُؤَنَّثِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ فَإِنَّهُ مُؤَنَّثٌ؛ إِلَّا الْحَاجِبِينَ وَالْخَدَّيْنِ وَالْجَنَبَيْنِ وَالتَّنْدِيْنِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ فِي الْبَدَنِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ؛ إِلَّا الْكَرْشَ وَالْكَبِدَ.²

وأما قولهم: "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" في معنى: ذات طلاق وطمث وحيض وحمل،
على معنى النسب، أي: قد عرفت بذلك، كما يقال: رجل رامج ونابل، أي: ذو رمح ونبل، وليس
محمولاً على الفعل؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو: ضربت المرأة تضرب
فهي ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبوعاً له، فلم تلحقه علامة
التأنيث، وصار بمنزلة قولهم: "امرأة معطار، ومذكّار، ومثناة، ومثشير، ومعطير، وصبور،
وشكور، وخود، وضناك، وصناع، وحصان، ورزان" قال حسان:

حصان رَزَانٌ مَا تُرَنَّ بِرَبِيبَةٍ وتصبح غَرْثِي مِنْ لَحُومِ الْعَوَافِلِ

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث، فكذلك
ههنا. والذي يدل على صحة هذا أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث؛ فقول: طَلَقْتُ

¹ المبرد، المقتضب، 3: 164.

² إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس. (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، : أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر. ج. 1/ص. 123.

فهي طالقة، وطمثت فهي طامثة، وحاضت فهي حائضة، وحملت فهي حاملة، وقال الشاعر، وهو الأعشى:

أيا جارتا ببني فإنك طالقه ... كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه

وقال: تَمَخَّضْتُ الْمُنُونُ له بيوم ... أني، ولكل حاملة تمام¹

وأما رأي الفراء في حذف علامة التأنيث في نحو: طالق، هو اختصاص المؤنث منه؛ فالذي دعاهم إلى إسقاط العلامة أن هذا في الأصل وصف مذكر كأنه قيل شخص طالق² ويكون إسقاط التاء في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، فيقال: طالقة الآن أو غدا³.

وذكر ابن مالك: "إن الغالب في الصفات الخاصة بالإناث تعريبها من التاء، كحائض، وطالق، ومرضع، إذا قصد ذات حيض، وذات طلق، وذات إرضاع؛ فإن قصد بها معنى الفعل لحقت التاء والغالب أن يقال للحبلى: حامل؛ لأن المراد بها معنى خاص بالإناث، وقد يقال: حاملة كما قال: الشاعر⁴: تَمَخَّضْتُ المنون له بيوم أني ولكل حاملة تمام

كل هذا على المجاز، والمنون:منية وهي الموت، وأنى: أي: أدرك وبلغ مداه، وقوله: "ولكل حاملة تمام" تذييل، يريد أن لكل حمل مدة ينتهي فيها وتتم مدته. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله: "حاملة" حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث لا يوصف به

¹ أنشد ابن منظور هذا البيت "ح م ل - أن ا" ونسبه إلى عمرو بن حسان، ثم قال: ويروى لخالد بن حق "هكذا" وأصل معنى تمخص تحرك، وقالوا: تمخص اللبن، أي تحرك في الممخضة، وقالوا: تمخص الولد، أي تحرك في بطن الحامل، وقالوا: تمخص الدهر بالفتنة، والدنيا تتمخص بفتنة منكرة وتمخصت المنون .

² انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911 هـ) ، كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت - لبنان، دار المعرفة. للطباعة والنشر، جزء 2، ص 170.

³ انظر: الزمخشري، المفصل، ص 190.

⁴ البيت من الوافر، واختلف في قائله، حيث نسبه ابن منظور في اللسان إلى عمرو بن حسان، مادة: حمل، ومرة نسبه إلى خالد بن حق، مادة: أنى. انظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك، ص 8.

غيرهن، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل، قال ابن منظور "وامرأة حامل وحاملة، على النسب وعلى الفعل" يريد أنه يقال حامل على النسب، ويقال حامل على الفعل، فهو على طريق اللف والنشر "الأزهري: امرأة حامل وحاملة؛ إذا كانت حبلى، وفي التهذيب: إذا كان في بطنها ولد¹، وأنشد لعمر بن حسان: تمخضت المنون.... البيت

فمن قال حامل -بغير هاء- قال: هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال حاملة بناء على حملت فهي حاملة؛ فإذا حملت المرأة شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأما ما لا يكون للمذكر فقد استغنى فيه عن علامة التأنيث، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل، قال: هذا قول أهل الكوفة، وأما أهل البصرة فإنهم يقولون: هذا غير مستمر؛ لأن العرب قالوا: هذا رجل أيم، وامرأة أيم، ورجل عانس، وامرأة عانس، على الاشتراك وقالوا: امرأة مصيبة، وكلبة مجربة، مع غير الاشتراك، قالوا: والصواب أن يقال: قولهم حامل وطالق وحائض وأشباه ذلك من الصفات التي لا علامة فيها للتأنيث، فإنما هي أوصاف مذكرة وصف بها الإناث، كما أن الربعة والرواية والخجأة¹ أوصاف مؤنثة وصف بها الذكران" ، وهو: كلام غير محدود ولا مغل.

خلاصته أن الأصل أن يكون وصف المؤنث بعلامة تأنيث، ووصف المذكر بغير علامة، ولكنهم قد يعكسون فيجعلون وصف المذكر مقتربا بعلامة التأنيث ووصف المؤنث خاليا من علامة التأنيث، والكلام الدقيق هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش. وذلك قوله "اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض، وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى: {جَاءَتْهَا

¹ الإنصاف في مسائل الخلاف. لابن الأنباري (ت: 577هـ). المكتبة العصرية. ط: 1. 1424هـ - 2003م. ج2/ ص626.

رِيحٌ عَاصِفٌ} [يونس: 22] فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنثا -حقيقيا- كان أو غير حقيقي -نحو هند ذهبت، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب²، فحائض بمعنى حائض -أي ذات حيض- على حد قولهم: فعل -كفرح- إنما قولك دارع أي ذو درع، وطالق أي: أن الطلاق ثابت فيها، ومثله قولهم: مرضع، أي ذات رضاع، ومنه قوله تعالى: {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ}³. أي ذات انفطار، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا: حائضة غدا، وتطلق غدا، ومنه قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ الحج: ٢.

لو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي أن لا تدخل ههنا؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر، فلما دخلت دلّ على فساد ما ذهبوا إليه. من قولهم: "إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف".⁴ وقوله تعالى: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً} [الأنبياء: 81]. و"الرَّيح" وأسماءها مؤنثة.⁵

وقول الشاعر: رأيت ختون العام والعام قبله ... كحائضة يزني بها غير طاهر

¹ الخجاء: القدر واللؤم، والجَمْعُ حَجَى. وَمَا فَلَانٌ إِلَّا خَجَاءٌ مِّنَ الْحَجَى أَي قَدِرٌ لَّئِيمٌ. وامرأة حَجَوَاءُ: واسعةٌ. ينظر: اللسان، مادة "خجا".

² شرح المفصل لابن يعيش. ج/3. ص371.

³ شرح المفصل "ج3. ص695. الانصاف. ص627.

⁴ الانصاف في مسائل الخلاف. ص639.

⁵ البلغة. ج/1. ص70.

وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حاضت وطلقت، هذا مذهب الخليل، وسيبويه يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: شيء حائض، لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث". وخلاصة هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامة تأنيث كحائض وطالق وطامث لشيوخ البصرة فيه تأويلان: الأول تأويل الخليل، ومفاده أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث، وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه، فمعنى "امرأة حائض" أنها منسوبة إلى الحيض وإن كانت خالية من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا، ومعنى "امرأة مرضع" أنها منسوبة إلى الرضاع نعني أن لها ولداً في زمن الرضاع، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا، فإذا أردت بحائض أن الدم الذي يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها في فم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقهما التاء فتقول حائضة ومرضعة، وهذا هو الذي يسمونه جارياً على الفعل، والتأويل الثاني تأويل سيبويه، ومفاده أنه تأويل الموصوف بهذه الصفات الخالية من علامة التأنيث بمذكر، فجعل المرأة بمعنى شيء وبمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر¹.

2-أراء النحاة والبلاغيين في التأنيث: تتفق نظرة النحويين العرب على أن المذكر يوصف بالأولية والأصالة، فهذا سيبويه يقول: "التذكير قبل وأشد تمكناً ... وأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول"².

¹ الإنصاف في مسائل الخلاف. ص 626.

² سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، 1: 22 و 3: 241.

ويرى أبو البركات الأنباري أن: "المذكر ما خلا من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً، والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً"¹ ويرى ابن الحاجب أن: "المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديراً. والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة"². وقد اهتم النحاة المتأخرون بمفهوم المذكر والمؤنث، وكانت تعريفاتهم أكثر تفصيلاً وبياناً.

ويرى الدماميني أنّ: "المؤنث آيته علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً سواء أكان التأنيث حقيقياً أم غير ذلك. فالعلامة لفظية كما في: عالمة وصحراء وذكرى، ومقدرة كما في (هند وقدر)"³.

ويقول التهانوي في المؤنث: اسم فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً؛ أي: (ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية، كامرأة وناقاة وغرفة وعلامة. أو حكما كعقرب، ولهذا لا تظهر التاء في التصغير الرباعي من المؤنثات السماعية، وغيرها من المؤنثات السماعية)⁴

ويقول الميلاني إن: (المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا ألفا التأنيث المقصورة كحبلَى والممدودة كحمرَاء. المؤنث ما فيه أحدهما: من تاء التأنيث كغرفة، ومن ألفي التأنيث المقصورة كحبلَى، والممدودة كحمرَاء)⁵.

¹ الأنباري، أبو بركات، البلغة، 63

² - الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦ هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (ط3) بيروت، دار الكتب العلمية، 2007، جزء 3 ص 39

³ الدماميني بدر الدين أبو عبد الله بن أبي بكر، (ت 828 هـ). المنهل الصافي في شرح الوافي، تح: مطر فاخر جبر، بيروت، دار الكتب العلمية 2008، ص 91.

⁴ التهانوي، محمد علي الفاروقي، (ت 1158 هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963، جزء 1، ص 81.

⁵ الميلاني محمد بن عبد الرحيم، (ت 1394 هـ)، شرح المغني في النحو، تح: علي الشوملي، وزارة الثقافة، 2006، 149.

يقول إسماعيل عمايرة عن مفهوم المؤنث في المعنى الاصطلاحي: "هو ما دلّت عليه علامة من علامات التأنيث سواء أظهرت على الكلمة نفسها، نحو: فاطمة وليلى وصحراء، أم ظهرت في السياق دون الكلمة نفسها، نحو: قامت هند، وهذه دعد، أوفيهما معا، نحو: أنتِ ليلي، أو في أحدهما دون الآخر، نحو: هذا معاوية؛ فإن " هذا " للمذكر؛ لأن المشار إليه مذكر على الحقيقة، وهو - أي معاوية - مؤنث من الناحية اللغوية الشكلية"¹،

أما المؤنث الحقيقي فهو: المؤنث الذي له ذكر² كتأنيث المرأة، فإن بإزائها الرجل³.

يقول الأنباري: "ما كان له فرج الأنثى، نحو: المرأة والناقاة"⁴، فهو تأنيث لفظي ومعنوي؛ حيث اللفظ خاص بالمؤنث، والمدلول مؤنث".

¹ عمايرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2003، ص122.

² ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت 316هـ) الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2 ص 415.

³ - انظر: الميلاني، شرح المغني في النحو، 149.

⁴ انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، دار الكتب ص 63.

الفصل الأول: المبنيات

المبحث الأول: الضمائر

المطلب الأول: الضمائر وأقسامها في العربية:

الضمير: دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي يعبر عنها باللوأصق والزوائد ونحوها. والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر¹، فالضمير لا يدل على مسمى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل في أي زمن كان. وهذا الذي قصده ابن مالك في قوله²:

وما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضمير

والحضور قد يتضمن أنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، أو حضور إشارة كهذه وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في: هو وفروعها، وقد تكون موصولة كما في: الذي وفروعها، وتبين العلاقة بين هذه الأقسام من الشكل الآتي: ومعنى ذلك أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام: -ضمائر الشخص -ضمائر الإشارة-ضمائر الموصول.

كما ينقسم إلى ضمير متصل ومنفصل، وينقسم المتصل، بحسب مواقع الإعراب، إلى ثلاثة أقسام: - ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقمت، والألف كقاما، والواو كقامو، والنون كقمن، وباء المخاطبة كقومي.

وينقسم المنفصل، بحسب مواقع الإعراب، إلى قسمين:

¹ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن عمر، ط 5، 1427هـ/2006م، ج1، ص 111.110

² ابن مالك، الألفية ص66.

- ما يختص بمحل الرفع، وهو: "أنا، وقول امرأة العزيز: {أَنَا رَأَوْنَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} [يوسف: 51]، فهذه خمس ضمائر بين بارز ومستتر.¹ وأنت، وهو" وفروعهن، ففرع أنا نحن، وفرع أنت: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنت، وفرع هو: هي، وهما، وهم وهن.

- وما يختص بمحل النصب، وهو: "إيا" مردفا بما يدل على المعنى المراد

ومنها ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: {رَبِّي أَكْرَمَنِي} وكاف المخاطب نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ}، وهاء الغائب نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ}.²

وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو "نا" خاصة نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا}.

أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية. ولا تتغير صورها التي هي عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني ثم هي لا تبقى على صورة واحدة حسب ورودها في سياقات مختلفة. وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والأضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها وذلك كالفرق بين له وبه، ولهم وبهم وعليهم الخ. ثم إن الضمائر جميعا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ولا تقع موقع المضاف، وإن صح فيها أن تقع موقع المضاف إليه والضمائر جميعا مفتقرة إلى القرائن، باعتبارها شرطا أساسيا لدالاتها على معين فضمير المتكلم والمخاطب

¹ فصول في أصول التفسير. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار. دار ابن الجوزي. ط: 2، 1423هـ. ج/1. ص157.

² أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ). تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي. ج/1. ص101.

والإشارة قرينتها الحضور وأما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم إما لفظاً أو رتبة أو هما معا فهذا المرجع هو القرينة التي تدل على المقصود بضمير الغائب¹،

وأما الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود به وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه، فافتقار الضمائر على هذه الصورة إلى الحضور مرة، والمرجع مرة أخرى، والوصل مرة ثالثة، لهذا خُصَّ الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم. كما أنّ لها ميزات خاصة تميزها وهي الآتية: فالضمائر كلها مبنيات لا تظهر عليها حركات الاعراب، وإنما تنسب إلى محلها الإعرابي.

2- كل الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية ولا تتصل أسبابها من ثم بصيغ أخرى، وهذه الميزة تجعل الضمائر تقربها من الظروف والأدوات².

3- الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معاً، والأغلب في هذا المرجع أن يكون اسماً ظاهراً محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعين الإبهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما، فلا يدل دلالة معجمية إلا مرتبطاً بمرجع، وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين، وتقدّم هذا المرجع لفظاً أو رتبة أو هما معاً ضروريان للوصول إلى هذه الدلالة³. أما ضمير الموصول فقد يصف اسماً ظاهراً متقدّم الرتبة واللفظ، فيكون الظاهر

¹ ينظر: المصدر السابق ص112

² المفصل في صنعة الإعراب. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت. ط1، 1993. ص166

³ اللغة العربية معناها ومبناها، ص119

رجعاً له، وقد لا يصف ظاهراً فتكون الصلة أيضاً للمقصود بالموصول فهي تحدده، كما تحدد
الصفة الموصوف أي كما يتحدد المنعوت بالنعته.¹

المطلب الثاني: الضمائر واستخدامها في القرآن الكريم

الضمير يقوم مقام اللفظ الظاهر، فيُغني عن تكراره، ويصل الجُمْل بعضها ببعض، ويحيل ما
هو لاحق على ما هو سابق، فيربط آخر الكلام بأوله، والقرآن الكريم جاء على سنن العرب في
نظم الكلام، فاستعمل الضمير بحسب لسانهم.

- الغرض من استعمال الضمير: لقد ألف ابن الأنباري كتاباً في تعيين الضمائر الواقعة في
القرآن، وهو تأليف فريد في بابهِ، ذكره الزركشي في "برهانه"، وتابعه السيوطي في
"إتقانه".²

إنَّ الغرض الرئيس من استعمال الضمير هو الاختصار، قالوا: إن قوله سبحانه: ﴿أَعَدَّ

اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ في ختام الآية ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ {الأحزاب: 35}، قام مقام عشرين اسماً لو أنت مظهرة.

¹ المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص 167

² انظر: الزركشي، البرهان، ص 122. والسيوطي، الاتقان، ص 66.

- ونحو هذا ما نقله ابن عطية عن مكي قال¹: "قوله تعالى ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾" {النور: 31}، أنه ليس في كتاب آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً."
- ومن أغراض استعمال الضمير تفخيم شأن صاحبه، حيث يُجعل لكثرة شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، والمثال عليه قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ {الدخان: 3}، يعني: "القرآن".
- ومنه أيضاً قوله عز وجل ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ {البقرة: 97}.
- ومن أغراض استعمال الضمير التحقير، كقوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ {البقرة: 168}، يعني: الشيطان. وقوله ﴿إِنَّهُ يَزِيدُكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ {الأعراف: 27}، وهذا كثير، وهو من باب التحقير.

المطلب الثالث: قواعد استعمال الضمير:

- استعمال الضمير في كلام العرب يخضع لقواعد لا بد من مراعاتها واعتبارها وهي:
- لا بد أن يتقدم على الضمير اسم ظاهر يدل عليه، ويعود إليه، فقوله تعالى في آية الدين : (فاكتبوه)، الضمير هنا يعود على (الدين) في بداية الآية، وهو قوله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى

¹ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ) تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 - 1422 هـ ج4/ص177.

أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ ﴿البقرة: 282﴾، والمعنى 1: إذا تعاملتم بدين مؤجل فاكتبوه. فإن قلت: هلا قيل: إذا تداينتم إلى أجل مسمى. وأى حاجة إلى ذكر الدين كما قال: داينت أروى، ولم يقل: بدين؟ قلت: ذكر ليرجع الضمير إليه في قوله "فَاكُتُبُوهُ" إذ لو لم يذكر لوجب أن يقال: فاكتبوا الدين، فلم يكن النظم بذلك الحسن. ولأنه أبين لتتويع الدين إلى مؤجل وحال. وفي قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ {الأنعام: 112}، فقد أُرِخَ المفعول الأول (شياطين الإنس والجن) ليعود الضمير (بعضهم) عليه لقربه. واستنادا لهذا قَرَّرَ اللغويون أن الضمير إما أن يعود على اسم ملفوظ به سابق له، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ﴾ {هود: 42}، وقرأ «ابنها» و «ابنه» بحذف الألف على أن الضمير لامراته، وكان ربيبه وقيل كان لغير رشدة² وقوله سبحانه: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ {طه: 121}، أو يعود على لفظ متضمن له، نحو ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ {المائدة: 8}، فإن الفعل (اعدلوا) يتضمن الاسم العائد إليه الضمير، وهو (العدل). ونحو هذا قوله عز وجل ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ﴾ {النساء: 8}، فأعاد الضمير في (منه) على (القسمة)؛ لما كانت بمعنى المقسوم؛ لدلالة القسمة عليه. أو يدل عليه اللفظ بدلالة الالتزام، نحو: قوله سبحانه ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ {القدر: 1}،

¹الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ). دار الكتاب العربي - بيروت. ط/3 - 1407 هـ. ج 1. ص 324.

²أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت: 685هـ). تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط/1. - 1418 هـ. ج 3 ص 135.

أي: القرآن، فإن (الإنزال) يدل عليه التزاماً. ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ

بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ {البقرة: 178}، ف (عفي) يستلزم (عافياً)، أعيد عليه الهاء من

(إليه).. لم قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ ولم يقل: فمن عفا له أخوه شيئاً "؟.

قيل: العدول إلى هذا البناء للطيفة، وهي أنه لا فرق بين أن يكون صاحب الدم واحداً، فعفا أو

جماعة فعفا واحد منهم أنه يبطل حق القصاص ويعدل حينئذ إلى الدية، فقال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ﴾ ليدل

على هذا المعنى.¹

وقد يأتي الاسم متأخراً لفظاً لا رتبة، نحو قوله عز وجل ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾

{طه: 67}، التقدير: فأوجس موسى خيفة في نفسه. فالهاء في "نفسه" ضمير موسى، وإن كان في

اللفظ مقدماً على موسى، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير؛ والضمير في تقدير التأخير؛

كان ذلك جائزاً. 2. نظيره قوله تعالى ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ {القصص: 78}،

والتقدير: ولا يُسأل المجرمون عن ذنوبهم.

وقد يأتي الاسم متأخراً مدلولاً عليه بدلالة الالتزام، نحو قوله تعالى ﴿فَوَلَا إِذَا بَلَغَتِ

الْحُلُقُومَ﴾ {الواقعة: 83}، استعارة مكنية حيث شبه الروح بشيء مجسم يبلغ الحلقوم في حركة

محسوسة.¹ فقد أضميرت (الروح) لدلالة (الحلقوم) عليها. وتحذف الجملة التي قطع عنها الظرف

بقريئة دالة عليها كسبق الذكر وتنوين الظرف للقطع كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَنْ تَنْظُرُونَ﴾ أي: "حين

¹ تفسير الراغب الأصفهاني. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ). تح: عبد العزيز بسيوني. كلية الآداب - جامعة طنطا. ط/1: 1420 هـ - 1999 م / ج: 1. ص 381.

² أسرار العربية لابن الانباري. ج/1. ص 74.

إذ بلغت الروح الحلقوم"، وقد جاء تقدير هذه الجملة على هذه الصورة بخصوصها بقرينة سبق الذكر². نظيره قوله تعالى ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ، أي: الشمس، لدلالة (الحجاب) عليها³.

الجار والمجرور متعلق ب"توارت"، إما على نحو قولك: كتبت بالقلم، لأنها حصل لها التواري بالحجاب، وإما على نحو تعلق قولك: سكنت بالبلد، على معنى: فيه، كأنها توارت فيه⁴.

وقد يدل السياق على الاسم الذي يرجع إليه الضمير، فيُضمَر لعلم السامع، نحو قوله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ {الرحمن:26}، أي: الأرض والدنيا. ومثله قوله سبحانه: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ {فاطر:45}. ونحو هذا قوله عز من قائل: ﴿وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ {النساء:11}، فالضمير يعود على الميت، ولم يتقدم له ذكر. وقد يعود الضمير على لفظ المذكور دون معناه،

نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ {فاطر:11}، أُعيد الضمير على (غير المعمر)؛ لأن ذكر (المُعمر) يدل عليه لتقابلهما. فكان يصاحبه الاستحضار الذهني. ومثله قوله عز وجل ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ {يس:7}، هِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَيْدِي لَا عَنِ الْأَعْنَاقِ، لَأَنَّ الْغُلَّ يَجْعَلُ الْيَدَ تَلِي الدَّقَنَ وَالْعُنُقَ، وَهُوَ

¹ الجدول في إعراب القرآن الكريم. محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ). دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت: 4، 1418 هـ. ج/27، ص132.

² اللغة العربية معناها ومبناها. تمام حسان عمر. عالم الكتب. ط: 5. 1427هـ-2006م. ص221.

³ النحو الوافي. عباس حسن (ت: 1398هـ). دار المعارف. ط: 15. ج/3، ص640.

⁴ أمالي ابن الحاجب.: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ) دراسة وتح: د. فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت. 1409 هـ - 1989 م. ج/1، ص250.

مُقَارِبٌ لِلذَّقَنِ¹. فأعاد الضمير للأيدي؛ لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، وأغنى ذِكْرُ الأغلال عن ذكرها.

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم نحو قوله: {فَإِنْ كُنْ نِسَاءً} وهو بعض من كل، وهو يعود على قوله سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ {النساء: 11}. أي: فَإِنْ كَانَتْ الْبَنَاتُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ وَهُمْ شَامِلُونَ لِلذَّكَورِ وَالْإِنثَاءِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ أَوَّلًا: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي بَنِيكُمْ وَبَنَاتِكُمْ ثُمَّ قِيلَ: فَإِنْ كُنْ وَكَذَلِكَ هُنَا.²

ومثله قوله عز وجل ﴿وَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ فإنه عائد على قوله سبحانه (والمطلقات) {البقرة: 228}، فإنه خاص بالرجعيات، والعائد عليه عام فيهن وفي غيرهن. وفي حديث ابن مسعود: "إلا امرأة يئست من البعولة"؛ قال ابن الأثير: الهاء فيها لتأنيث الجمع، قال: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبُعُولَةُ مَصْدَرٌ بَعَلَتْ الْمَرْأَةُ أَيَّ صَارَتْ ذَاتَ بَعْلٍ؛ قَالَ سِبْيَوِيهِ: أَلْحَقُوا الْهَاءَ لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ، وَالْأُنْثَى بَعْلٌ وَبُعْلَةٌ مِثْلُ: زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ؛ قَالَ الرَّاجِزُ:

شَرُّ قَرِينٍ لِلْكَبِيرِ بَعْلَتُهُ، ... تُولِغُ كُلْبًا سُورَهُ أَوْ تَكْفُتُهُ³

¹ لسان العرب. ج/2. ص 567.

² شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ). تح: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ص 338.

³ لسان العرب. مادة بعل. وفي تاج العروس: وَالْأُنْثَى: بَعْلٌ وَبُعْلَةٌ كَمَا قَالُوا: زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ. وَبَعْلُ الرَّجُلِ كَمَنَعَ، بُعُولَةٌ بِالضَّمِّ: صَارَ بَعْلًا قَالَ: يَا رَبِّ بَعْلٍ سَاءَ مَا كَانَ بَعْلٌ وَكَذَلِكَ: بَعَلَتْ الْمَرْأَةُ بُعُولَةً إِذَا صَارَتْ ذَاتَ بَعْلٍ. كَاسْتَبَعَلَ فَهُوَ بَعْلٌ وَمُسْتَبَعِلٌ. بَعْلٌ عَلَيْهِ: إِذَا أَبِي وَمِنْهُ حَدِيثُ الشُّوْرَى: فَمَنْ بَعَلَ عَلَيْكُمْ أَمْرَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ أَيْ أَبِي وَخَالَفَ. وَتَبَعَلَتْ الْمَرْأَةُ: أَطَاعَتْ بَعْلَهَا وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: نَعَمْ إِذَا أَحْسَنْتُنَّ تَبَعَلْنَ أَزْوَاجَكُنَّ وَطَلَبْتُنَّ مَرْضَاتَهُمْ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: وَجِهَادُ الْمَرْأَةِ حُسْنَ التَّبَعْلِ. أَوْ تَبَعَلَتْ: إِذَا تَزَيَّنَتْ لَهُ، بُنِيَ مِنْ لَفْظِ الْبَعْلِ: الْبَعَالُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ وَمُلَاعِبَةِ الرَّجُلِ.

- ومن قواعد الضمير أيضاً عَوْدَه على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء؛ كقوله

تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ النساء: 135 {أي: بجنسي (الفقير)

و(الغني)، لدلالة غنياً أو فقيراً على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لأفرد الضمير. نظيره قوله

عز وجل ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾ {البقرة: 25}، فإن الضمير في (به) يرجع إلى (المرزوق) في

الدارين جميعاً، لأن قوله سبحانه: (هذا الذي رزقنا من قبل) مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين.

أن يُذكر شيئان، ويُعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو قوله تعالى:

﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ {البقرة: 45} ، فأعيد الضمير لـ

(الصلاة)؛ لأنها أقرب. قال الحسن والضحاك: ثقيلة والأصل في ذلك أن ما يكبر يثقل على

الإنسان حمله. فقل لكل ما يصعب على النفس - وإن لم يكن من جهة الحمل-: يكبر عليها،

كقوله: {كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ} [الشورى: 13]. وقوله: (وإنها) ولم يقل: (وإنهما) بعد

ذكر الصبر والصلاة، لأنه كنى عن الأغلب والأفضل والأهم ، وهو الصلاة، كقوله: {وَالَّذِينَ

يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا} [التوبة: 34]¹. فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق

عليه أمران أحدهما مذكر، وهو الذهب، والآخر مؤنث، وهو الفضة.

ويقول أحد النحاة ما نصه: "أعاد الضمير على الفضة؛ لأنها أقرب المذكورين، أو لأنها أكثر

وجوداً في أيدي الناس فيكون كنزها أكثر. ونظيره قوله تعالى: {وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا

لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ}.

¹ أخرجه الطبري في "تفسيره" 1/ 261، عن الضحاك في "تفسيره" 1/ 261، وذكره ابن الجوزي عن الحسن والضحاك، "زاد المسير" 1/ 76، وانظر: "تفسير ابن عطية" 1/ 278، "تفسير القرطبي" 1/ 318.

"أو أنه أعاد الضمير على المعنى؛ لأن المكنوز دنانير ودرهم وأموال. ونظيره قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} ؛ لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير. وكذا قوله تعالى: {هَذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} يعني المؤمنين والكافرين.

"أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما: استغناء بذكره عن ذكر الآخر؛ لمعرفة السامع باشتراكهما.¹

ونحوه قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ {التوبة: 62} ، فأفرد الضمير في (يرضوه)، ولم يقل: (يرضوهما)؛. لأن رضى الرسول داخل في رضى الله تعالى. قال حسان²:

إِنْ شَرَخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرِ الْأَسَدُ
وَدِ مَا لَمْ يُعَاصِ كَانَ جُنُونًا

ولم يقل: يعاصيا، لأن الشعر الأسود داخل في الشباب.

ولم يؤثر عود الضمير إلى الاسم الأول في القرآن كله إلا في موضع واحد، وهو قوله عز وجل ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ {الجمعة: 11} ، ولم يقل إليهما، ويجوز من الكلام، وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليه انفضوا إليها، وانفضوا إليهما فحذف خبر أحدهما لأن الخبر الثاني يدل على الخبر المحذوف والمعنى إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه.

¹ النحو الوافي، عباس حسن. ج/1. ص 270.

² فلم يقل (يرضوهما) الثعلبي 1/ 69. انظر: "تفسير الثعلبي" 1/ 69 ، "تأويل مشكل القرآن" ص 288 ، "البيان في غريب إعراب القرآن" 1/ 79، و"القرطبي" 1/ 319، "البحر" 1/ 185، "الدر المصون" 1/ 330.

وروي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في خطبته فجاءت إبل لدحية بن خليفة الكلابي وعليها زيت فانفضوا ينظرون إليها وتركوا النبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب، وبقي النبي عليه السلام مع اثني عشر رجلاً، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: لو لحق آخرهم أولهم لالتهب الوادي نارا.¹

-ومن قواعده أيضاً أن يُذكرُ شيئان، ويعود الضمير جمعاً؛ لأن الاثنين جمعٌ في المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ {الأنبياء: 78} ، يعني حكم سليمان وداود، فعاد الضمير في (الحكمهم) جمعاً، وهما اثنان. يعني داود وسليمان عليهما السلام فإن ذلك مجاز كقوله تعالى " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " (3) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثون.²

-ومن قواعده أيضاً أن يثنى الضمير، ويعود على أحد المذكورين نحو قوله سبحانه ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ {الرحمان : 22} ، وإنما يخرج من أحدهما. نظيره قوله عز وجل ﴿نَسِياً حُوتَهُمَا﴾ {الكهف: 61}، الحديث عن موسى وفتاه، فأعاد الضمير عليهما، وإنما نسيه الفتى.

- ومن قواعده أيضاً مجيء الضمير متصلاً بشيء، ويعود لغيره، نحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ {المؤمنون: 12}، يعني آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ {المؤمنون: 13}، فالمراد بالإنسان آدم عليه السلام، والمراد بالضمير ابن آدم، لأن آدم لم

¹ معاني القرآن وإعرابه. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ). تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت. ط: 1. 1408 هـ - 1988 م. ج: 5. ص: 172.

² الفروق اللغوية.. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ). تح وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر. ج: 1. ص: 144.

يجعل نطفة في قرار مكين عَفَا اللَّهُ عَنْهَا أي: أمسك الله عن أشياء أي: عن ذكرها ولم يكلف فيها بشيء¹.

نظيره قوله سبحانه ﴿هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ {الحج: 78}، قال أكثر النحويين: (ملة) منصوب على الأمر، معناه: اتبعوا ملة أبيكم. وقال المبرد: أي عليكم ملة أبيكم².

يتبادر إلى الذهن إن الضمير في قوله (هو) عائد لإبراهيم عليه السلام، لأنه أقرب المذكورين، وهذا غير مستقيم، لأن الضمير في قوله (هذا) راجع للقرآن، وهو لم يكن في زمن إبراهيم، ولا هو قاله، والصواب أن يقال: إن الضمير راجع إلى الله سبحانه، يعني (هو سبحانه سماكم المسلمين من قبل)، يعني في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم، وفي هذا الكتاب الذي أنزل عليكم، وهو القرآن.

-ومن قواعده أيضاً أنه إذا اجتمعت ضمائر، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف؛ ولهذا لما جُوز بعضهم في قوله تعالى ﴿أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي النَّابُوتِ﴾ {طه: 39}، ومعنى: {أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي النَّابُوتِ} اجعليه فيه بأن ترميه فيه، واستعمل لفظ القذف هاهنا للعجلة، كي تعجل قبل أن يطلع عليها الذابحون. ومعنى القذف في اللغة: الرمي بالسهم والحصى والكلام وكل شيء، ويقال للسب: القذف؛ لأنه رمي بالقبيح من القول³.

¹مراح ليبد لكشف معنى القرآن المجيد. محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليمياً، التناري بلدا (ات: 1316هـ)تح: محمد أمين الصناوي.دار الكتب العلمية - بيروت ط: 1 - 1417 هـ.ص297.

² انظر: "إعراب القرآن" للنحاس 3/ 106، "الإملاء" للعكبري 2/ 147، "البحر المحيط" 6/ 391، "الدر المصون" 8/ 309.

³ ذكره ابن الجوزي في "زاد المسير" 5/ 283، والطبرسي في "مجمع البيان" 5/ 17.

ومن هذا القبيل قوله عز وجل ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾

{الفتح:9}. قال الزمخشري: "والضمائر لله عز وجل، والمراد بتعزيز الله: تعزيز دينه ورسوله صلى

الله عليه وسلم. ومن فرق الضمائر فقد أبعد."

وقد يأتي من الضمائر ما تختلف مراجعه، كما في قوله سبحانه ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا

يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ {

الكهف:22}، فإن الضمير في الجار والمجرور (فيهم) عائد على أصحاب الكهف، والضمير في

الجار والمجرور (منهم) عائد لليهود.

-ومن قواعده أيضاً أنه إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى، بُدئ باللفظ ثم بالمعنى،

قال السيوطي: "هذا هو الجادة في القرآن"، والمثال عليه قوله سبحانه ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ

فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ {السجدة:18}، ف (مؤمنا) و(فاسقا) محمولان على لفظ (من)، و(لا يستوون)

محمول على المعنى، بدليل قوله تعالى بعد: ﴿أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ {

السجدة:19}، وقوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ {السجدة:20} .

ونحو هذا قوله تبارك وتعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصَمَانِ أَحْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمَا﴾ {الحج:19}، ف

(هذان) محمول على اللفظ، (اختصموا) محمول على المعنى.

ومن أمثله أيضاً قوله سبحانه ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾

{الأحزاب:31} ، بعودة الضمير (يقنت) مذكراً؛ رعيّاً للفظ (من)، ثم قال (وتعمل) رعيّاً للمعنى،

وهذا كثير. "من" توقع على الواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث، ولفظها مذكر، والحمل

عليه هو الكثير، وقد تحمل على المعنى كما في الآية بتذكير الأول، وتأنيث الثاني.¹

لم يأت في القرآن البدء بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد، وهو قوله سبحانه :

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيَّ زَوْجِنَا﴾

{الأنعام:139}، ذكر ابن الأنباري: في تأنيث خالصة ثلاثة أقوال: قولين للفراء، وقولاً للكسائي:

(أحدها: أن الهاء ليست للتأنيث، وإنما هي للمبالغة في الوصف كما قالوا: راوية وعلامة ونسابة،

والداهية والطاغية، وأنه لمنكر ومنكرة، وكذلك تقول: هو خالصة لي، وخالص لي، وهذا قول

الكسائي².

(وقد تكون (خالصة) مصدرًا لتأنيثها كما تقول: العاقبة والعافية، وهو مثل قوله تعالى: {إِنَّا

أَخْلَصْنَاكُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ} [ص: 46]³، قال أبو بكر: فعلى هذا أنثت الخالصة؛ لأنها

أجريت مجرى المصادر التي تكون بلفظ التأنيث إخبارًا عن الأسماء المذكرة كقولهم: عطاؤك

عافية، والمطر رحمة، والرخص نعمة، ومعروف عندهم الرجل خالصتي، قال الشاعر⁴:

كُنْتُ أُمْنِيَّتِي وَكُنْتُ خَالِصَتِي ... وَلَيْسَ كُلُّ أَمْرٍ بِمُؤْتَمِنٍ

¹ شرح المفصل. ج/2. ص415.

² ذكره النحاس في "إعراب القرآن" 1/ 584، وفي "معانيه" 2/ 498، عن الكسائي، وهو اختيار الأخفش في "معانيه" 2/ 288، والطبري في "تفسيره" 8/ 49.

³ "معاني الفراء" 1/ 359، وهو اختيار الكرمانلي في "غرائب التفسير" 1/ 388.

⁴ لم أهد إلى قائله، وهو في الكشف للثعلبي 185 أ، و"غرائب التفسير" 1/ 388، و"الدر المصون" 1/ 183.

القول الثالث: للفراء: أن تأنيث (خالصة) لتأنيث (الأنعام) ، لأن ما في بطونها مثلها، فأنث لتأنيثها) ، وعلى هذا كأنه قيل: وقالوا الأنعام التي في بطون الأنعام {خَالِصَةً لِدُكُورِنَا} ¹ ، وقال الزجاج ²: (جُعِلَ معنى (ما) التأنيث؛ لأنها في معنى الجماعة كأنهم قالوا: جماعة {مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا} ، وأبين من هذا كله أن يقال: (ما) عبارة عن الألبان أو الأجنة، وإذا كان عبارة عن مؤنث جاز تأنيثه على المعنى، وتذكيره على اللفظ، كما جُعِلَ في هذه الآية فإنه أنث خبره الذي هو (خالصة) لمعناه وُدَّكر في قوله (ومحرم) على اللفظ ، وهذا قريب مما قاله أبو إسحاق؛ لأنه جعل (ما) بمعنى الجماعة. وذكر أبو علي فيه قولين: (أحدهما: أن (خالصة) مصدر، ويكون المعنى: ما في بطون هذه الأنعام ذو خلوص. والثاني: أن يكون صفة، وأنث على المعنى لأنه كثرة، والمراد به: الأجنة والمضامين) ³.

وفي قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ {الطلاق:11}،

فقد وُحِّدَ في قوله (يؤمن) و(يعمل) و(يدخله)، ثم جمع في قوله (خالدين)، ثم وُحِّدَ في قوله (أحسن الله له رزقا)، فرجع بعد الجمع إلى الإفراد.

¹ ذكره الرازي في "تفسيره" 13/ 208، عن ابن الأنباري، وذكر بعضه ابن الجوزي في "تفسيره" 3/ 133، وانظر: "الدر المصون" 5/ 183.

² "معاني الزجاج" 2/ 294 - 295، واختاره الأزهرى في "تهذيب اللغة" 1/ 1081 (خلص).

³ "معاني الفراء" 1/ 358. التفسير البسيط للنيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ.ج/ 8ص. 464. "الحجة" لأبي علي 6/ 74، ونحوه قال ابن جني في "المحتسب" 1/ 232 ، وانظر: "أمالى ابن الشجري" 3/ 31. المضامين، بالفتح وكسر الميم: ما في بطون الحوامل من كل شيء. انظر: "اللسان" 5/ 2611 (ضمن)

وذكر بعضهم أن من هذا القبيل قوله تبارك وتعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ

وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ {النساء 13

{ فقد أفرد (ومن يطع)، (ومن يؤمن) وجمع في قوله (خالدين فيها)، فرجع بعد الجمع إلى الأفراد. وهذا التنويع في الحمل على اللفظ أو المعنى من بلاغة القرآن الكريم، ومن مظاهر تماسك نصه وانسجامه¹.

الضمير على ثلاثة أنواع: الأول: الضمير المتصل: وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب؛ مرفوع، ومنصوب، ومجرور.

الضمائر المتصلة المرفوعة: فأما المرفوعة؛ فنحو: "قمتُ، وقمنا، وقمتَ، وقمتما، وقمتِ، وقمتن" والمضمر في "قام، وقاما، وقاموا، وقامت، وقامتا ومنه قول امرؤ القيس²:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرْنُفُلُ

وقمن" والضمير في اسم الفاعل؛ نحو: "ضارب" والضمير في اسم المفعول؛ نحو: "مضروب" وما أشبه ذلك.

الضمائر المتصلة المنصوبة: وأما المنصوب المتصل؛ فنحو: "رأيتني، ورأيتنا، ورأيتكَ، ورأيتكما؛ ورأيتكم، ورأيتكن، ورأيتَه، ورأيتَهما، ورأيتُهُم، ورأيتَها، ورأيتَهن" وما أشبه ذلك.³

¹ شرح المفصل ج/2 ص 416.

² الأضداد. الأتباري (ت: 328هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت - لبنان. 1407 هـ - 1987 م. ج/1 ص 290.

³ أسرار العربية للأنباري. ج/1 ص 242.

الضمائر المتصلة المجرورة: وأمّا المجرور فلا يكون إلا متصلاً؛ نحو "مر بي، وبنا، وبك، وبكما، وبكم، وبك، وبكن، وبه، وبهما، وبهم، وبها، وبهنّ ومنه قول النّابغة الذّبّاني¹:

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم ... بهنّ فلولٌ من قراع الكتائب

معناه: من عيبه قل سيفه لكثرة حربه، فلا عيب فيه. " وما أشبه ذلك.

الثاني: الضمير المنفصل: هو ضمير بصيغة المرفوع، مطابق لما قبله تكلاً وخطاباً وغيبة إفراداً وجمعاً، نحو قوله سبحانه ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ {البقرة: 5}، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰفَوْنَ﴾ {الصافات: 165}، ، قوله تبارك: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ {هود: 78}. بنصب أطر. وقد قال أبو عمرو بن العلاء في شأن هذه القراءة: "من قرأ: "هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" فقد تربع في لحنه". وقال الخليل: هذا لا يجوز. وقال سيبويه: هذا لحن في قوله: "هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ". والأمثلة كثيرة في القرآن².

الثالث: ضمير الشأن والقصة:

ويسمى ضمير المجهول: يقول ابن هشام³: "خالف القياس من خمسة أوجه. أحدها: عوده على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة أن تتقدم عليه، ولا شيء منها.

الثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة.

الثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

¹ الاضداد. الانباري. ص 178.

² البديع لابن خالويه ص 60، ومجالس ثعلب 2 / 247 والبحر المحيط 5 / 247.4 إعراب القرآن للنحاس ص 87، ومجالس ثعلب 2 / 427.

³ ينظر، ابن هشام، ص 85.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد". ومن أمثلته قوله سبحانه : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ {الإخلاص:1}،
هُوَ ضمير الشأن، واللَّهُ أَحَدٌ هو الشأن، كقولك: هو زيد منطلق، كأنه قيل: الشأن هذا، وهو أن الله
واحد لا ثاني له. فإن قلت: ما محل هو؟ قلت: الرفع على الابتداء والخبر الجملة. فإن قلت:
فالجملة الواقعة خبراً لا بد فيها من راجع إلى المبتدأ، فأين الراجع؟ قلت: حكم هذه الجملة حكم
المفرد في قولك «زيد غلامك» في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله اللَّهُ أَحَدٌ هو الشأن
الذي هو عبارة عنه، وليس كذلك «زيد أبوه منطلق» فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين،
فلا بد مما يصل بينهما.¹ وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
{الأنبياء:97}، لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثني ولا مجموعاً، لأنه كناية عن الشأن في التذكير
وعن القصة في التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان،
وإنها جاريتاك حسنتان، وإنه إخوانك صالحون، وإنها إماءك مطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث
كقوله تعالى (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) أو مذكر شُبّه به مؤنث نحو: إنها قمرٌ
جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسنداً إلى مؤنث كقوله تعالى (فإنها لا تعمى الأبصار) .

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير، لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا
يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب:

وإن لا يكن لحمٌ غريض فإنه ... تُكَبُّ على أفواههن الغرائرُ

وكما قال غيره: نَخَلْتُ له نَفْسِي النصيحةَ إنه ... عند الشدائد تذهبُ الأحقادُ

¹الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ).
دار الكتاب العربي - بيروت . ط/3. - 1407 هـ. ج: 4. ص817.

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعد مذكر لم يُشَبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكْتَرِث بتأنيثه
فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر:

ألا إنه من يلغ عاقبة الهوى ... مطيع دواعيه يبؤ بهوان

وكذلك لا يكثر بتأنيث ما هو كفضله، كقوله تعالى (إنه من يأت ربه مجرماً فإن له جهنم) فذكر
تعالى الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من
يأت ربه مجرماً فجزأؤه جهنم.¹

وكذلك لا يُكْتَرِث بتأنيث ما ولي الضمير من مؤنث شَبَّه به مذكر نحو: إنه شمس وجهك.

ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريته.

وقوله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ {الحج:46} . وفائدته الدلالة على تعظيم المخبر
عنه وتفخيمه، بأن يذكر أولاً مبهماً ثم يُفسَّر. جعلوا مكان الأمر والحديث القصّة، فأنتوا، فيقولون:
"إنها قامت جاريته". قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (3). وأكثر ما يجيء إضمار
القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز في القياس.²

ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾

{الحج: 46}، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَوُا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ {الشعراء:

197} . وقال: على أنها تغفو الكلوم والضمير في قولهم ربه رجلاً نكرة مبهم، يرمي به من غير

¹ شرح تسهيل الفوائد. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ). تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ط: 1. (1410هـ - 1990م). ص 164.

² شرح المفصل لابن يعيش. ج 4. ص 349.

إلى مضمير له، ثم يفسر العدد المبهم في قولك عشرون درهماً ونحوه في الأبهام والتفسير والضمير في نعم رجلاً.¹

وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ولولا أنا وعسيت، قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ {سبأ: ٣١}، وقال: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ {محمد: ٢٢}. وقد روى

الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعساني وقال يزيد بن أم الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

يقول ابن هشام: "ومنى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمل عليه"، ومن ثم ضَعَفَ قول الزمخشري في قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ يَرْزُقُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾

{الأعراف: 27}. قال الزمخشري²: "والضمير في (إنه) للشأن"، قال ابن هشام³: "والأولى كونه

ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة (وقبيله) بالتَّصْب، وضمير الشأن لا يُعطف عليه."

ويقول الرضي في شرح الكافية عند الحديث عن ضمير الشأن: «ويختار تأنيث الضمير؛

لرجوعه إلى المؤنث، أي: القصة، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن

مفسره ذلك المؤنث"⁴. وهذه إشارات صريحة لهذا المصطلح، كقوله تعالى: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

الْأَبْصَار).

¹ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال - بيروت. ط: 1، 1993 ج: 1 ص 173.

² الزمخشري، ص 77.

³ ابن هشام ص 65.

⁴ شرح الكافية ص 77.

يوضع المظهر موضع المضمّر إذا أريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله: "إن تسألوا الحق نعط الحق سائله." وقوله تعالى: "الله الصمد" بعد قوله: "قل هو الله أحد" ونظيره خارج باب المسند إليه "وبالحق أنزلناه وبالحق نزل" وكذا "فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا" وتترك الحكاية على المظهر إذا تعلق به غرض.¹

لا ننس أن كلام النحاة في عدد من الأبواب النحوية، وإن لم يذكروا فيه لفظ المطابقة، فإنّها مقصودة ضمناً، وذلك نحو حديثهم في التوابع، يقول سيبويه "واعلم أن المعرفة لا تُوصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا تُوصف إلا بنكرة".²

¹مفتاح العلوم ص198.

² عمرو سيبويه: 1983، (302/)

المبحث الثاني: أسماء الإشارة

المطلب الأول: أسماء الإشارة وأقسامها في العربية:

اسم الإشارة ما يدلُّ على مُعينٍ بواسطة إشارةٍ حسيَّةٍ باليد ونحوها، إن كان المشارُ إليه حاضراً، أو إشارة معنويَّة إذا كان المشارُ اليه معنًى، أو ذاتاً غير حاضرة.

وأسماء الإشارة هي "ذا" للمفرد المذكر، و"ذانٍ وثَينٍ" للمثنى، المذكر، و"ذِه وتِه" للمفرد المؤنثة، و"تانٍ وثَينٍ" للمثنى المؤنث و"أولاءٍ وأولى" (بالمذ والقصر، والمد أفصح) للجمع المذكر والمؤنث، يُقصر في لغة تميم، وأهل الحجاز يمدّون أولاء، والهاء في أوله زيادة للتنبيه إذا قلت هؤلاء، ولما يُقال هؤلاءك في المخاطبة، وهو جائز في الشعر. أولو وأولات: أولو وأولات: مثل: ذُو وذوات في المعنى، ولا يُقال إلا للجميع من النَّاس وما يشبهه.¹

سواء أكان الجمع للعقلاء، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] أم لغيرهم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾

[الإسراء: 36]، وقول الشاعر: [من الكامل]

دُمَ المنازلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى ... والعِيشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الأَيَّامِ

لكن الأكثر أن يشار بها الى العقلاء، ويستعمل لغيرهم "تلك"، قال الله تعالى ﴿تلك الأيام نداولها بين الناس﴾. ويجوز تشديد النون في مثنى "ذا وتا". سواء أكان بالألف أم بالياء، فنقول "ذانٍ وذَينٍ" وثَينٍ. وقد قرئ {فَذَانُكَ برهانان}، كما قرئ {إحدى ابنتي هاتين}، بتشديد النون فيهما.² هاتين

¹ العين. ج/8. ص370.

² جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني (ت: 1364هـ). المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. ط: 28، 1414 هـ - 1993 م. ص127.

كلمة وظيفية، اسم إشارة للمثنى المؤنث في حالتي النصب والجر دخلت عليه (ها) التثنية.¹ ولتثنية المؤنث "تان" بالألف رفعا كَقَوْلِكَ جَاءَتْنِي هَاتَانِ وَهَاتَيْنِ بِالنِّبَاءِ جِرا ونصبا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ) ولجمع المذكر والمؤنث أولاء قَالَ تَعَالَى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وَقَالَ تَعَالَى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي)².

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصٌ بالقرب أو البعيد فيشارُ إلى المكان القريب إما واحد أو واثنان أو جماعة، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر "ذا"³، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذي، وتي، وزه، وته، وزه، وته، وزه، وته وذات، وتا، وللمثنى زان، وتان رفعا، وذين وتين جِرا ونصبا، ونحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ﴾ {طه: 63}، 2 مؤول³، ولجمعهما: "أولاء" ممدودا موطن الشاهد: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ﴾ على أَنَّ "إِنَّ" نافية، واللام بمعنى "إِلَّا"، والتقدير: ما هذان إلا ساحران⁴ وجه الاستشهاد: مجيء "هذان" على هيئة الرفع، والظاهر يقتضي أن تكون "هذين" غير أن للنحاة آراء في هذه المسألة، منها التالي:

إما على حذف اسم إن ضمير شأن نحو: إن يك زيد، مأخوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على أن، "إن" بمعنى: نعم، وهي لا تعمل شيئا؛ لأنها حرف

¹ معجم اللغة العربية المعاصرة. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ). عالم الكتب. ط: 1، 1429 هـ - 2008 م. ج. 3/ص. 2316.

² قطر الندى. ص. 100.

³ - ويضاف: إلى "ذا" "ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف "وذانه" بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة و"ذاؤه" بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، قال الراجز: هَذَاؤُهُ الدَفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرٍ في كف قرم ماجد مصور. شرح المفصل 2/ 357

⁴ شرح المفصل 2/ 357.

تصديق، فلا اسم لها ولا خيرا، الإيجابية كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب.

وفي كتاب أبي الحسن الهيثم، إنما حركت الهاء فيهما للضرورة، والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة، خلافا للكوفيين، وهو ثلاثي الأصل، حذفت لامه على الأصح، لا عينه، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح، و"آلك" بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف.¹

أقسام اسم الإشارة:

ينقسم اسم الإشارة بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام: - ما يشار به للمفرد - وما يشار به للمثنى - وما يشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى: مُذكر ومؤنث، للمفرد المؤنث: ذي، تي، تا، ذه، ذه، ته، تِه، ذهي، تِهِي، ذات، تِيكَ، تِيكَ، ذِيكَ، تِلْكَ، تِلْكَ، تَالِكَ.

- للمثنى المؤنث: تان، تانِك، تَيْن، تَيْنِك.

فللمفرد المذكر لفظه واحدة وهي: ذا وللمفرد المؤنث عشرة ألفاظ، خمسة مبدوءة بالدال وهي: ذي وذهي بالإشباع وذه بالكسر وذه بالإسكان وذات وهي أغربها وإثما المشهور استعمل ذات بمعنى صاحبة كقوله تعالى: (والسماء ذات الرجع) "ذات" نعت للسماء. والسماء مؤنثة لأن تصغيرها سمية؛ وبها سميت المرأة؛ لأن العرب تسمي النساء بما تستحسنه²؛ أو بمعنى: التي في لغة بعض طيء حكى الفراء بالفضل والكرامة ذات اكرمكم الله بها أي: التي اكرمكم الله بها، فلها حينئذ ثلاث استعمالات. وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: تي وتي بالإشباع وتيه بالكسر وته بالإسكان وتا ولتثنية

¹ شرح التصريح: 1/ 126 وحاشية الصبان: 1/ 138.

² اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ). مطبعة دار الكتب المصرية (1360هـ - 1941م) ج. 1/ ص 51.

المُذَكَّرُ ذَانِ بِالْأَلْفِ رَفَعَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ {القصص: 32} وَذَيْنِ بِالْيَاءِ جَرَا وَنَصَبَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾ {فصلت: 29}¹

وَلِتَنْتَبِיהُ الْمُؤَنَّثُ تَانِ بِالْأَلْفِ رَفَعَا كَقَوْلِكَ جَاءَتْنِي هَاتَانِ وَهَاتَيْنِ بِالْيَاءِ جَرَا وَنَصَبَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ {القصص: 27} وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ أَوْلَاءَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ {البقرة: 5} وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ {هود: ٧٨} وَيَبْنُو تَمِيمٌ يَقُولُونَ أُولَى بِالْقَصْرِ.

ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ²: وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِذِي وَذِهِ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَتِي وَتَا وَذِهِ بِكُسْرِ الْهَاءِ بِاخْتِلَاسٍ وَبِإِشْبَاعٍ وَتِهِ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَبِكُسْرِهَا بِاخْتِلَاسٍ وَإِشْبَاعٍ وَذَاتٍ. وَذَانِ تَانِ لِلْمُتَنِيِّ الْمُرْتَفِعِ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ³.

يُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَتَيْنِ بَتَانِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَتَيْنِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ. وَبِأُولَى أَشْرَ لَجْمَعٍ مُطْلَقًا ... وَالْمَدَّ أُولَى وَلَدَى الْبَعْدِ انْطِقًا.⁴

¹ شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 61هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ط: 11، 1383. ج 1 ص 98.

² ابن عقيل الشرح ص 87.

³ " ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاءه: العشرون 1400 هـ - 1980 م ج 4: ص 120. وكذا شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ). دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: 1. 1419هـ - 1998م ج: 4. ص 119.

⁴ " وبأولى " الواو عاطفة، والباء حرف جر، و " أولى " مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله " أشر " الآتي " أشر " فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " لجمع " جار ومجرور متعلق بقوله "

المطلب الثاني: أسماء الإشارة واستعمالها في القرآن:

هي ألفاظ موضوعة للدلالة على شيء معين، والإشارة إليه إشارة حسية، أو معنوية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ {هود: 77}، وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ {الأعراف: 73}. يجوز في المنصوب على التقريب أن يتقدم عليه معموله كما في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾. ف (لكم) متعلق بـ (آية) وقد تقدم عليه. "هذا ابنُ عمِّي في دِمَشْقَ خَلِيفَةٌ". ف (في دمشق) متعلق بـ (خليفة) وقد تقدم عليه.¹

المشار إليه: المفرد المذكر بدون هاء التنبيه: ذا، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ {الحديد: 11}، مع هاء التنبيه، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾ {الحشر: 21}، ﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾ {القصص: 36}

مع كاف الخطاب: ذاك: نحو: ذاك أمر جلل. المشار إليه: المفردة المؤنثة بدون الهاء: ذي ذه، ذه، ذهي، تا، تي، ته، ته ته، ذات. مع هاء التنبيه: هذي، هذه، هذه، هذي. قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾ {الأعراف: 131}، الفاء عاطفة، وإذا ظرف مستقبل متضمن معنى الشرط، وجملة جاءتهم الحسنة في محل جر بالإضافة، والمراد ما يصيبهم من الرخاء والخصب². أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا؛ لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها

أشر " السابق " مطلقا " حال من قوله " جمع " " والمد " مبتدأ " أولى " خبره " ولدى " الواو. ينظر: المصدر السابق ص 120.

¹ المنصوب على التقريب إبراهيم بن سليمان البعيمي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط: 29. العدد 107 - (1418/1419 هـ). ص 507

² إعراب القرآن وبيانه. محيي الدين مصطفى درويش (ت: 1403 هـ). دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص سورية، ط/4، 1415 هـ. ج 3 ص 434.

مقطوع به، ولذلك عرفت تعريف الجنس، وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد¹. وقوله تعالى:

﴿إِن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ {الأنبياء: 92}

فالإشارة بقوله " هذه " إلى أمرٍ مُستحضرٍ في الذهن بيَّنه الخبر والحال ولذلك أنت اسم الإشارة، أي: هذه الشريعة التي أوحينا إليك هي شريعتك. ومعنى هذا الخبر أنك تلتزمها ولا تنقص منها ولا تُغيّر منها شيئاً. ولأجل هذا المراد جعل الخبر ما حقه أن يكون بياناً لاسم الإشارة لأنه لم يُقصد به بيان اسم الإشارة بل قصد به الخبر عن اسم الإشارة لإفادة الاتحاد بين مدلولي اسم الإشارة وخبره فيفيد أنه هو هو لا يُغيّر عن حاله².

في حالتي النصب والجر: ذين، هذين، ذينك. المثني المؤنث مع الرفع: تان، هاتان، تانك.

في حالتي النصب والجر: تين، هاتين، تينك، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ﴾ {القصص: 27}.

الجمع بنوعيه: أولاء، نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنتمْ أَوْلَآءُ حُبُونهمْ﴾ {آل عمران: 119}

مع الهاء: هؤلاء، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَآؤُنَا﴾ {النحل: 86}، وقوله تعالى:

﴿قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ {الحجر: 71}

¹ الايضاح ج/2، ص117.

² التحرير والتوير ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـ).الدار التونسية للنشر تونس. 1984 هـ ج12، ص71.

مع الكاف: أولئك، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ {المؤمنون: 10} وقوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ {الصفات: 41}

المكان: هنا، هنا، هنّا، هنّت، ثمّ، ثمّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ {الشعراء: ٦٤}

{64} وقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ {البقرة: 115}

مع الهاء: ههنا : قوله تعالى : ﴿مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ {آل عمران: 154} وقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَاهُنَا

قَاعِدُونَ﴾ {المائدة: 24}. مع لام البعد وكاف الخطاب: ذلك، نحو: قال تعالى: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ

عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ {الأحزاب: 19}. وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ {التوبة: 80}

المشار إليه: مع هاء التنبيه والكاف، المفردة المؤنثة: هاتيك.

مع لام البعد والكاف، تلك: قال تعالى: ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذْكَرُهُ خَاسِرَةٌ﴾ {النازعات: 12}، وقوله تعالى:

﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ {لقمان: 2}، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ {النساء: 13}.

المتنى المؤنث مع الرفع، هاتانك، هاتانك طالبتان ملتزمتان. ومع النصب والحر: هاتينك، نحو:

شممت هاتينك الزهرتين. مررت على هاتينك الطالبتين.

الجمع بنوعيه: هؤلئك، نحو: وصل هؤلئك الطلبة، ووصلت هؤلئك الطالبات.

المكان مه الهاء: ههناك، نحو: ههناك مكتبة عامرة.

المكان مع لام البعد وكاف الخطاب: هنالك، نحو: قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ {الكهف: ٦٤}

{44}، وقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ {آل عمران: 38}

استعمالات أسماء الإشارة مع كاف الخطاب في جميع وجوها:

جمع المؤنث: ذاك، ذاك، ذاك، نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ {يوسف: 32}. قال ابن الأنباري:

أشارت بذلك إلى يوسف بعد انصرافه من المجلس، يدل على هذا ما روي أن ابن عباس قال: في قوله ﴿فَذَلِكُنَّ﴾ يريد (فهو الذي لمتني فيه)، أي في حبه، والشغف به.¹

المتنى المذكور: ذاك: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ {القصص: 32}..

مع لام البعد: لا تتصل بالمتنى ولا الجمع. ذانكما، ذانكم.

جمع المؤنث: ذانكن.

جمع المذكر والمؤنث: أولئك، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَآئِرُونَ﴾ {التوبة: 20}، وأولئكما،

وأولئكم، نحوقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ {النساء: 91}.

جمع المؤنث: أولئكن. النون المشددة علامة لجمع المؤنث؛ ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة

في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى. فإن سألت نساء عن نساء، قلت: "كيف

أولئكن النساء يا نساء". قال الله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ يوسف 32، ألحق علامة جمع

المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة، وهن صواحبات يوسف.²

المفردة المؤنثة: تلك، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ {البقرة: 196}. مع أن كل أحد يعلم أن

الثلاثة والسبعة: عشرة، لدفع أن يتوهم متوهم التخيير بين الثلاثة الأيام في الحج والسبعة إذا رجع،

¹ "زاد المسير" 4/ 219، الرازي 18/ 130. قال به الطبري 12/ 209.

² شرح المفصل لابن يعيش ج. 2 ص 364.

قاله الزجاج، وقال المبرد: ذكر ذلك ليدل على انقضاء العدد لئلا يتوهم متوهم أنه قد بقي منه شيء بعد ذكر السبعة، وقيل هو تأكيد كما تقول كتبت بيدي، وقد كانت العرب تأتي بمثل هذه الفذلكة فيما دون هذا العدد. وقوله تعالى: (كاملة) تأكيد آخر لزيادة التوصية بصيامها وألا ينقص من عددها.¹

المتنى مع لام البعد: تلكما، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ﴾ {الأعراف: 22} {عَنْ تِلْكَمَا}: {عَنْ}: حرف جر. {ت}: اسم إشارة يشار بها للمفردة المؤنثة البعيدة في محل الجر بـ {عَنْ} مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبها معنويا، {اللام}: لبعد المشار إليه، و {الكاف}: حرف دال على الخطاب، و {الميم}: حرف عماد، و {الألف}: حرف دال على التنثية. {الشَّجَرَةُ} بدل من اسم الإشارة.²

الجمع مع لام البعد: تلكم، نحو قوله تعالى: ﴿تَلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ {الأعراف: 43}. أي تلكم على أن أن مفسرة لما في النداء من معنى القول، ويجوز أن تكون مخففة من أن وحرف الجر مقدر واسمها ضمير شأن محذوف أي بأنها أو بأنه تلكم، وأوجب البعض الثاني بناء على أنه يجب أن يؤنث ضمير الشأن إذا كان المسند إليه في الجملة المفسرة مؤنثا، والصحيح عدم الوجوب على ما صرح به ابن الحاجب وابن مالك، ومعنى البعد في اسم الإشارة إما لرفع منزلتها وبعد

¹ فتح البيان في مقاصد القرآن. أبو الطيب محمد صديق الفَنَوجِي (ت: 1307هـ). عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت. 1992م. ج/1 ص399.

² تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن. محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري. إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي. دار طوق النجاة، بيروت - لبنان. ط: 1، 1421 هـ - 2001 م. ج/9. ص272.

مرتبتها، وإما لأنهم نودوا عند رؤيتهم إياها من مكان بعيد، وإما للإشعار بأنها تلك الجنة التي وعدوها في الدنيا وإليه يشير كلام الزجاج.¹

جمع المؤنث: تـلـكـن . والمثنى المؤنث: تـانـكـ، تـانـكـما، تـانـكـم، تـانـكـن .

أقسام مدلول أسماء الإشارة " أقسام المشار إليه : ينقسم المشار إليه إلى قسمين:

1- مشار إليه ملموس غير معنوي، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ - مشار إليه عاقل نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ﴾ {الأحقاف: 14}، وقوله تعالى

: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ {ص: 49}، وقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾

{البلد: 18}، وقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ {مريم: 34}، وقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّكُمْ

أَخَذْتُمْ ءَايَةَ اللَّهِ هُزُوعًا﴾ {الجاثية: 35}

ب- مشار إليه غير عاقل، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ

مَسْئُولًا﴾ {الاسراء: 36}، وقوله تعالى : ﴿هَذِهِ نَاقَةُ لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ﴾ {الشعراء: 155}،

الشَّرب: الحظ والنصيب من الماء. والمعنى: لها شرب يوم ولكم شرب يوم معلوم.²

وقوله تعالى: ﴿وَيَقَوْمُ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ {هود: 64}

ج - مشار إليه جماد :. نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ {يس: 63}،

استئناف يخاطبون به بعد تمام التوبيخ والتقريع والإلزام والتبكيـت عند إشرافهم على شفير جهنم أي:

¹ روح المعاني للالوسي. ج/4. ص361.

² "معاني القرآن" للفراء 2/ 282 ولفظه: "لها حظ من الماء." و"غريب القرآن" لابن قتيبة 320. و"تفسير الثعلبي"

هذه التي ترونها جهنم التي لم تزالوا توعدون بدخولها على ألسنة الرسل عليهم السلام والمبلغين عنهم بمقابلة عبادة الشيطان اصْلَوْهَا الْيَوْمَ أمر تحقير وإهانة¹. وقوله تعالى: ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ

عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ {الجاثية: 29}، وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ {البقرة: 2}

2 -مشار إليه معنوي، نحو قوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ﴾ {فصلت: 23}.

موقع أسماء الإشارة من البناء والإعراب:

تكون جميع أسماء الإشارة في حالة البناء ما عدا " هذان، وهاتان، وهذين، وهاتين " فإنهما معربان، ويتبعان المثني في إعرابه، فيرفعان بالالف، نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمُوا فِي

رَبِّهِمْ ﴾ {الحج: 19}

فهذان: الفاء حسب ما قبلها، هذان: مبتدأ مرفوع بالالف لأنه يعرب إعراب المثني، وخصمان خبره مرفوع بالالف لأنه مثني. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ {طه: 63}. وفي حالتي

النصب والجر نقول: أكرم هذين البطلين. ومررت على هذين الطالبين.

وكذلك الحال في " هاتان " نحو: هاتان طالبتان مجتهدتان.

وفي النصب نقول: راجع هاتين الآيتين .

وفي حالة الجر نحو قوله تعالى: ﴿أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ {القصص: 27}.

إن واسمها وجملة "أريد" خبرها والجملة مقول القول و "أن أنكحك" في تأويل مصدر مفعول "أريد" وفاعل "أنكحك" ضمير مستتر تقديره "أنا" والكاف مفعول به أول و"إحدى ابنتي" مفعول به ثان

¹ تفسير الألوسي ج 12، ص 40.

وابنتي مضاف لإحدى وهاتين صفة لابنتي والاشارة لتمييزها من بين بقية أخواتها فقد كان له كما يروى سبع بنات.¹

أولئك: نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ {البقرة: 16}

الإعراب: مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

تلك: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ {الأعراف: 101} مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

هذا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ {الزخرف: 31} مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل.

أولئك: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ {المطففين: 4} مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

ذلك: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ {النساء: 30} مبني على السكون في محل رفع اسم كان.

هذا: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ {يونس: 37} مبني على السكون في محل رفع اسم كان.

هؤلاء: ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ إِيَّاهُ الْعَاقِلِينَ﴾ {الأنبياء: 99} مبني على الكسر في محل رفع اسم كان.

ذلك: ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ {إبراهيم: 20} مبني على السكون في محل رفع اسم ما.

¹ إعراب القرآن وبيانه. محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ). دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت). ط: 4 ، 1415 هـ. ج/7. ص306..

ذلك: ﴿إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ {الحج: 70}. مبني على السكون في محل نصب اسم إن.

هذا: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ {الإسراء: 9}. مبني على السكون في محل نصب

اسم إن.

هذا: ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ {الحشر: 21}. مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

ذلك: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ {البقرة: 85}. مبني على السكون في محل نصب

مفعول به.

هذا: ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ﴾ {الكهف: 55}. مبني على السكون في محل جر بحرف الجر.

المطلب الثالث: الاسماء الموصولة المؤنثة في القرآن

الاسماء الموصولة الخاصة بسبعة ألفاظ هي : الذي للمفرد المذكر ، سواء أكان عاقلا أم غير عاقل ، واللذان والذين للمثنى المذكر رفعا ، ونصبا ، والذين لجمع المذكر العاقل ، والتي للمفردة المؤنثة عاقلة وغير عاقلة ، واللذان واللتين للمثنى المؤنثة ، واللاتي واللاواتي واللاتي لجمع المؤنث ، والألى لجمع المذكر والمؤنث .

نماذج من الموصولات المؤنثة في القرآن: قال تعالى : { التي لم يخلق مثلها في البلاد } 8 الفجر . «التي» : نعت لـ {ذَاتِ الْعِمَادِ}¹. يعني: مثل عاد، والهاء عائدة على عاد. وجائز أن تكون عائدة

على إرم لما قد بينا قبل أنها قبيلة. وإنما عُنِيَ بقوله: لم يُخْلَقْ مثلها في العِظَمِ والبطش والأيد.¹

¹ المجتبى من مشكل إعراب القرآن. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة. عام النشر: 1426 هـ. ج/4. ص1450.

قال تعالى : { واتقوا النار التي أعدت للكافرين } 131 آل عمران . فناسب (أعدت للمتقين) ، قال قبلها اتقوا الله واتقوا النار فقال أعدت للمتقين . (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ) وقد نهى عن أكل الربا (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) ثم قال المتقين الذين ينفقون بعكس أكل الربا (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ) هذا يأخذ من الناس وهذا ينفق في السراء والضراء لما تقدم الأكل على الربا لأن الأكل هو الأخذ من الناس والذي ينفق هو يعطي الناس.²

قال تعالى : { كالتّي نقضت غزلها } 92 النحل . هَذَا مِثْلُ ضَرِبِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ نَكَثَ عَهْدَهُ وَيَقُولُ لَوْ سَمِعْتُمْ بِامْرَأَةٍ نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ إِبْرَامَهِ، أَمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ مَا أَهْمَقَ هَذِهِ؟ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: وَالَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ غَيْرُ قَتَادَةَ أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لِئَلَّا يَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ إِبْرَامَهِ وَوَاحِدَ الْأَنْكَاثِ نَكَثَ. وَهُوَ مَا نَقَضَ مِنَ الْأَخْبِيَةِ وَالْأَكْسِيَةِ لِيُغْزَلَ ثَانِيَةً وَيُعَادَ مَعَ الْجَدِيدِ.³ اللتان : جاءت اللتان تحفظان العهد.

اللّتين : كافأت اللتين نجحتا .

- قوله تعالى : { اللّاتي هاجرن معك } 50 الأحزاب . وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (وَبَنَاتٍ خَالِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ وَاللّٰتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ) فَقَدْ تَكُونُ الْمَهَاجِرَاتُ مِنْ بَنَاتِ الْخَالِ وَالْخَالَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْوَاوُ، فَقَالَ: (وَاللّٰتِي) . وَالْعَرَبُ تَتَعَتُّ بِالْوَاوِ وَيُغَيِّرُ الْوَاوُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

¹ جامع البيان في تأويل القرآن.: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ).تح: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة.ط:1، 1420 هـ - 2000 م.ج/24.ص407.

² لمسات بيانية. فاضل السامرائي.ج/1.ص275.

³ الأمالي. عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ).تح: عبد السلام هارون.دار الجيل - بيروت.ط:2، 1407 هـ - 1987 م.ج/1.ص113.

فَإِنَّ رُشِيدًا وَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَكُنْ ... لِيَفْعَلَ حَتَّى يُصْدَرَ الْأَمْرُ مُصَدَّرًا.¹

- قوله تعالى : { وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم } 78 النحل . جمع المؤنث السالم سواء أكان للعاقل أم لغير العاقل يجوز في صفته أن تكون جمعاً أو مفرداً مؤنثاً. وقرئت الآية: {وَأُمّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} فوصف جمع المؤنث السالم بالاسم الموصول لجمع الإناث مرة، وبالاسم الموصول للمفرد المؤنث مرة أخرى.²

-وقوله تعالى : { واللّاتي تخافون نشوزهن } 33 النساء . من الأسماء الموصولة: اللّاتي، واللّاتي، وهما يقعان على المؤنث، قال تعالى: (واللّاتي يئسن من المحيض) 4 الطلاق .

وقال: (واللّاتي تخافون نشوزهن)، وقال: (واللّاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) النساء 15. ولم نعلم اللّاتي استعملت في المذكر.³

-وقوله : { إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم } 2 المجادلة . وقوله تعالى: { اللاتي تضاهرون منهن } الأحزاب 4. اللّاتي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر للمبتدأ (أمهاتهم) لأن (إن) النافية أهملت لانتقاض نفيها بالا فعادت الجملة إلى أصلها مبتدأ وخبر. والاسم الموصول دائما يحتاج إلى صلة والصلة قد تتكون من جملة أو شبه جملة لا محل لهما من الإعراب. والحاجة إلى الصلة ضرورة لأننا لو قلنا (قال الذي) وتوقفنا لاحتاج الكلام إلى إيضاح المقصود بالذي.⁴

¹ معاني القرآن للفراء. ج/2. ص 245.

² معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل. عالم الكتب، القاهرة. ط: 1، 1429 هـ - 2008 م. ج/1. ص 45.

³ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبوعلي (ت: 377 هـ). تح. وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر. ط: 1، 1408 هـ - 1988 م. ج/1. ص 423.

⁴ أدوات الإعراب. ظاهر شوكت البياتي. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. ط: 1، 1425 هـ - 2005 م. ج/1. ص 102.

- وقوله تعالى : { وراودته التي هو في بيتها } يوسف. كنايةً عما تَطْلُبُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ.¹

ومن منطلق قول البلاغيين: النكات البلاغية لا تتزاحم، يمكننا أن نقول للتعريف بالموصولية هنا سر ثاني يتمثل في التقرير للمسند الذي هو المراودة، وأنها وقعت منها لا محالة؛ لأن وجوده - عليه السلام - في بيتها مع ما لها من سعة السلطان وقوة النفوذ ومع فرط الاختلاط والألفة، دال على وقوع المراودة وصدور الاحتيال منها، ويصح أن يكون لتعريف المسند إليه بالموصولية سر بلاغي آخر، وتقرير المسند إليه نفسه الذي هو امرأة العزيز المعبر عنه في الآية باسم الموصول التي، وأنها هي بذاتها التي راودته لا امرأة أخرى؛ إذ لو قيل: وراودته زليخا، لم يعلم يقيناً أنها المرأة التي هو في بيتها بخلاف التعبير بالموصول، فإنه لا احتمال فيه؛ لأنه معلوم من الخارج أن التي هو في بيتها إنما هي زليخا امرأة العزيز لا غير.²

- وقوله تعالى: { تلك الجنة التي نورث من عبادنا } . (تلك) اسم إشارة مبني على السكون الظاهر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محلّ رفع مبتدأ (الجنة) بدل من تلك مرفوع (التي) موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ «1» ، (من عبادنا) متعلّق بحال من الموصول الآتي.³

- وقوله تعالى: { مثل الجنة التي وعد المتقون } . فيه قولان: أحدهما: يشبه الجنة ، قاله علي بن عيسى. الثاني: نعت الجنة لأنه ليس للجنة مثل ، قاله عكرمة⁴

وقوله تعالى: { في يتامى النساء اللاتي لا تأتوهن } . وقوله تعالى: (مثل الجنة التي وعد المتقون) .

¹ البرهان . ج. 2/ ص 304.

² البلاغة - المعاني . مناهج جامعة المدينة العالمية . الناشر : جامعة المدينة العالمية . ج. 1/ ص 200.

³ النحو المصطفى . محمد عيد . مكتبة الشباب . ج: 1 . ص 157.

⁴ تفسير الماوردي = النكت والعيون . الماوردي (ت: 450هـ) . تح: ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم . دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان . ج. 3/ ص 115.

الفصل الثاني: الاسم المفرد

المبحث الأول: المؤنث اللفظي

المطلب الأول: المؤنث لغة: خلاف المذكر في كل شيء والجمع إناث¹ قال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ

مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ {النساء: 117}، إِنْ يَدْعُونَ تَقْرَأْ إِلَّا أَنْثًا، وَإِلَّا أَنْثًا - بتقديم الثاء، وتأخيرها.

قال ابن عباس: يعني: عبادتهم الأوثان، اللات والعزى ومناة وأشباهاها من الآلهة التي كانوا يعبدونها².

قال الحسن: لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه، يسمونه: أنثى بني فلان، فأنزل الله تعالى: {إِلَّا إِنَاثًا}³. يدل على هذا التأويل قراءة ابن عباس: (إِلَّا أَنْثًا) جمع وثن، مثل: أسد وأسد، ثم أبدل من الواو المضمومة همزة، نحو: {وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ} [المرسلات: 11].⁴

قال الزجاج: وجائز أن يكون: أنثى، وأصلها: أنثى، فأتبعت الضمة. وقيل في معنى قوله: {إِلَّا إِنَاثًا}: إلا أمواتًا. وهو قول مقاتل.⁵

والأصل وُثن، إلا أنَّ الواو إذا انضمت يجوز إبدالها همزة، كقوله تعالى: {وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ} الأصل وُثْنَتْ، ومثال وُثن في الجمع مثل سُفُف. وجائز¹ - أن يكون أنثى مثل أسد وأسد، وجائز أن يكون

¹ ينظر: اللسان: 112/2، والتاج (أنث).

² النَّقَّاسُ البَسيط. محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ). تح: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتورة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه. الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط/ 1430 هـ. ج 7. ص 95.

³ أخرجه الطبري 5/ 279، وانظر: "زاد المسير" 2/ 203، و"الدر المنثور" 2/ 394.

⁴ انظر: "معاني القرآن" للفراء 1/ 288، والطبري 5/ 280، و"معاني الزجاج" 2/ 108، و"زاد المسير" 2/ 202، 203.

⁵ "معاني القرآن وإعرابه" 2/ 108 وفيه: "فأتبعت الضمة الضمة"، وانظر: "زاد المسير" 2/ 203.

أُنْثَى أصلها أُنْثَى، فاتبعت الضمّة الضمّة. وقرئ أُنْثَى جمع إناث كحمار وحمرة². وقولهم انثت المرأة إذا ولدت انثى فهي مؤنث فان كانت لها عادة فهي مئاث، أي: تلد الاناث كثيراً، كالمذكر التي تلد الذكور³. وزعم ابن الأعرابي: إن المرأة إنما سميت أنثى من البلد الأنثى؛ لان المرأة أليين من الرجل، فسميت أنثى للينها⁴.

أما اصطلاحاً: المؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا مثل: هند وعائشة⁵. فالمذكر ما صح ان تشير إليه بقولك (هذا) كبدر وقلم، وخلافه المؤنث ما يصح أن تشير إليه بقولك (هذه) كامرأة وناقاة⁶.

اللغة تميز بين المذكر والمؤنث فهي تعامل الأسماء المؤنثة معاملة تختلف عن تلك التي تدل على المذكر⁷. ، فالعربية تعامل كلمات مفردة معاملة المذكر، في حين تعامل جمع الكلمات نفسها معاملة المؤنث، وقد ورد مثل هذا في القرآن الكريم في آيات مختلفة -سيأتي ذكرها- من نحو: كتاب، وقلم فكل منها مذكر لكن جمعها على: كتب وأقلام تعامل معاملة المؤنث¹.

قصّ أحمد أمين عن امرأة إنجليزية كانت تتعلم عليه العربية، اعتراضها على تأنيث الشمس وهي قوية، وتذكير القمر، وهو لطيف وديع، وكان الأولى - في رأيها - أن تذكر العربية الشمس، وتؤنث القمر، كما يفعل الإنجليزوفاتها أن تأنيث الشمس ليس جنساً حقيقياً، بل هو جنس نحوي، وهذا

¹ معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج. ج2. ص108.

² ينظر: اللسان: 112/2، والبيان في أعراب القرآن: 1/ 198

³ ينظر: اللسان: 113/2.

⁴ ينظر: المصدر نفسه.

⁵ ينظر: البلغة بين المذكر والمؤنث: 63، وشرح المفصل: 5/ 88.

⁶ ينظر: جامع الدروس العربية: 1/ 98.

⁷ ينظر: من أسرار اللغة: 143.

التأنيث في الشمس دون تأنيث في فاطمة وغزالة، ولهذا قال النحاة إنها مؤنث مجازي، فيقال :
 طلع الشمس، وطلعت الشمس، وما بقي من التأنيث في الشمس فلأنها مصدر الحركة والحياة
 والتكاثر والنماء على الأرض - كما المرأة في الحياة الإنسانية - ولا تتأتى الحياة من دونها، كما لا
 تتأتى من دون المرأة، وليس للقمر هذه المزية². ورحم الله أبا الطيب حين قال :

وما التأنيث لاسم الشَّمْسِ عيبٌ ولا التذكيرُ فخرٌ للهِلالِ

حتى عدّ ذلك من معانيه التي تفرد بها³.

فاللغة العربية تركت بعض قنوات الاتصال بين المذكر والمؤنث مفتوحة إشعاراً بالتكامل والصلة
 بين الجنسين، كما يحدث في الحياة العامة حين تظهر بعض صفات الذكورة أو الأنوثة في الجنس
 الآخر كما أجازت اللغة كلمات " مذكرة وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث، لا يكون
 إلا لمذكر⁴"

فاللغات أخذت على عاتقها تحديد المسميات والعلل ليكون هذا الاسم مذكراً أو مؤنثاً، ومن ثم فإننا
 نعترف بالحقيقة الملموسة في كل اللغات.

فقد حدث تداخل كبير بين المذكر والمؤنث لا علاقة له بالمنطق العقلي¹. يقول إبراهيم أنيس:
 "حين نستعرض اللغات البشرية ونحاول ان نتبين مسلكها من الأسماء تراها طرائق شتى، ولا تكاد
 تسير وفق منهج عقلي منطقي ، فمنها ما لا نراه في علاج الأسماء بالنظر إلى تأنيث حقيقي أو
 تذكير حقيقي وانما تقسم أسماءها إلى طرائق حسب صيغتها ، ثم تعالج فيها كل طائفة علاجاً

¹ ينظر: علم اللغة (السعران): 80.

² أحمد أمين، حياتي ص 185، دار الكتاب العربي، بيروت 1971/2. ص 55.

³ ديوان المتنبي بشرح الكعبري 18/3 تحقيق السقا وآخرين، دار المعرفة بيروت 1397.

⁴ كتاب سيبويه 63/3.

خاصاً² ويذكر فندريس: ان لغة الالجونكين تميز بين جنس حي وآخر غير حي³، كما ان لغة الماساي من شعوب شرق أفريقية تميز بين جنس لما هو كبير وآخر لما هو ضعيف وصغير ، وهذه اللغات مازالت في أطوارها البدائية⁴.

أما علماء اللغة العرب فقد اهتموا بتحديد الأصول المحددة للاسم مؤنثا ومذكرا، يقول ابن يعيش: "أن المؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لانهما محسوسان وذلك ما كان للمذكر منه فرج خلاف فرج الأنثى كالرجل والمرأة وان شئت ان تقول ما كان بإزائه ذكر في الحيوان نحو: امرأة ورجل، وناقة وجمل وأتان وعير ورخل وحمل وذلك يكون خلقه الله تعالى"⁵. مع ان هذا المفهوم من خصائص الحيوان وان إطلاقه على غيره ضرب من المجاز⁶: يقول ابن رشد "والتذكير والتأنيث في المعاني إنما يوجد في الحيوان، ثم قد يتجاوز في ذلك في بعض الألسنة فيعبر عن بعض الموجودات بالألفاظ التي أشكالها أشكال مؤنثة وعن بعضها بالتي أشكالها أشكال مذكرة"⁷.

¹ ينظر: من أسرار اللغة: 149.

² المصدر السابق: 141.

³ ينظر: اللغة: 131.

⁴ ينظر: المصدر السابق: 132، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: 275.

⁵ شرح المفصل: 91 / 5

⁶ ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 253، والتأنيث في العربية، عبد الحق فاضل، في مجلة اللسان العربي، مج: 8،

ج1، دراسات وأبحاث، 1971، ص40.

⁷ تلخيص الخطابة: 569-570.

ان هذه الظاهرة تسلك مسلكين: **الأول حقيقي**: وهو ما يتصل بالحقيقة والطبيعة، فالمذكر الحقيقي: ماله فرج الذكر من نحو: رجل، وجمل¹. وهو ما له أنثى من جنسه². والمؤنث الحقيقي: ماله فرج أنثى من نحو: امرأة وناقعة³.

الثاني مجازي: وهو الذي لا يتطابق بالحقيقية الظاهرة من حيث الفرج، فالمذكر المجازي: الذي لا أنثى له من نوعه من نحو: قلم ومجر⁴. والمؤنث المجازي: ما لم يكن له الفرج من المرأة من نحو: النار⁵.

-وانطلاقاً من هذا تم تصنيف كلمات اللغة الى (المذكر والمؤنث) سواء كام حقيقيا او مجازيا. إذ يرى كثير من المستشرقين أن الخيال السامي الخصب قد اخضع في نهاية الأمر جميع الكلمات إلى أحد أمرين، إما التذكير أو التأنيث، ثم شخّص الأشياء وجعل منها اناساً ثم تصور في بعضها تأنيثاً وفي بعضها الآخر تذكيراً⁶.

قرّر علماء اللغة الى أنّ المذكر يعد أصلاً والمؤنث فرعاً عليه "لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ بعد، فكل مؤنث شيءٍ والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو اشدّ تمكناً، كما أنّ النكرة هي اشدّ تمكناً من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثم تعرّف، فالتذكير قبل وهو اشدّ تمكناً عندهم

¹ ينظر: البلغة: 63.

² ينظر: شرح شذور الذهب: 225، ورسالتان في اللغة: 80 / 1.

³ ينظر: البلغة: 63، والتعريفات: 301 / 1.

⁴ ينظر: البلغة: 63.

⁵ ينظر: المصدر نفسه، وشرح قطر الندى: 182.

⁶ ينظر: من أسرار اللغة: 148.

فالأول هو اشد تمكناً عندهم¹. ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً لم يحتج المذكر إلى علامة

تدل عليه لأنه يفهم على الإطلاق ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه².

فالأصول ليست بحاجة إلى علامات تقيد بها وتعرف عكس الفروع التي تحتاج لمثل هذه العلامات حتى نفرق بينها³.

يقول ابن جني "إن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له كتاء طلحة وقائمة والف في بشرى وحمراء، فموقف اللغويين يستند إلى فلسفة ناتجة من أمرين:

1- فقهي: فالحكم الفقهي يقضي بقوامة الرجل على المرأة⁴ استناداً لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ

قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ {النساء: 34}، وما يترتب عنه من ميراث. قوله تعالى: ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ

حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ {النساء: 176}.

2. لغوي: فقد ذكر ابن يعيش: والدليل على أن المذكر أصل أمران (إحداهما) مجيئهم باسم مذكر

يعم المذكر والمؤنث وهو شيء. (الثاني) أن المؤنث يفتقد إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى

علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة⁵

فعمومية التذكير وافتقار التأنيث لعلامة تفصح عن فرعية الثاني وأصالة الأول.

¹ الكتاب: 3 / 241.

² ينظر: شرح المفصل: 5 / 88

³ ينظر: الأشباه والنظائر: 2 / 282.

⁴ ينظر: علم اللغة التقابلي: 98.

⁵ شرح المفصل: 5 / 88.

كما اضاف بعض الباحثين قسما ثالثا بين المذكر والمؤنث وسموه (الجنس المحايد)¹ وهو ينطبق على الجمادات والمعاني كالصخر والاحسان والرحمة لا صلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق فمثل هذه المواقع لا يلحظ فيها التذكير او تأنيث على المعنى الحقيقي لها.

علامات التأنيث:

قد اجمع النحاة القدامى على أنّ علامات التأنيث هي التي تميز بين المذكر والمؤنث ثلاث علامات². شرحها المبرد بالآتي³: التاء: التي تبدل هاء من نحو: ذئبة.

1. الألف المقصورة من نحو: حبلَى. الألف الممدودة من نحو: حمراء.

وقد أضاف الكوفيون علامات أخر تدل على التأنيث وصلت إلى خمس عشرة علامة هي⁴:

1. ثمان في الاسم: وهي: الهاء في (عبلة)، والألف الممدودة في (رميساء) والألف المقصورة في (نجوى)، والألف والتاء في (هدايات)، والكسرة في (أنت) ، والنون في (انتن، وهن)، والتاء في (أخت وبنت) والياء في (هذي).

2. أربع في الفعل: وهي التاء الساكنة في (جاءت)، والياء في (تفعلين)، والكسرة في (قمت) والنون في (فعلن). 3. ثلاث في الأدوات: وهي التاء الساكنة في (ربت وثمرت)، والهاء في (لات وهيهات)

¹ ينظر: من أسرار اللغة: 145.

² ينظر: المذكر والمؤنث (المبرد): 83-85، والمقتضب: 259-260، وهمع الهوامع: 6/ 61، والتطور النحوي: 113، وعلم الصرف عند الكوفيين: 20.

³ ينظر: المذكر والمؤنث (للانباري): 166-168، والأشباه والنظائر: 3/ 274.

⁴ ينظر: المذكر والمؤنث (للانباري): 166-168، والأشباه والنظائر: 3/ 274.

ووقف (حمزة) عليها بالتاء ومثله: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ وَلَاتِ وَاللَّاتِ و «التَّوْرَةَ» ويا أَبْتَ. والحجة له في ذلك: أَنَّ التاء أصل علامة التأنيث¹. والهاء والألف في (إنها).

المطلب الثاني: اللفظ المؤنث بالتاء:

تعد التاء من أهم علامات التأنيث وأكثرها انتشاراً في العربية الفصحى، ويستدل على أهميتها من خلال النظر إلى موقف اللغة بالنسبة للعلامات الأخرى، إذ زالت تلك العلامات في بعض اللهجات العربية الحديثة، وحلت التاء محلها فقالوا في: حمراء وبيضاء: حمرة، وبيضة، وكما قالوا في حبلَى وسلمى: حبله، وسلمه. والعلة في ذلك ميل اللغة إلى أن تسير في طريق السهولة والتيسير، فبدلاً من أن يكون للتأنيث ثلاث علامات فرض استعمال العربية الدارجة علامة واحدة².

تدخل علامة التأنيث التاء على الاسم من الكلم وذلك لأنَّ " الأسماء تدل على المسميات تكون مذكورة ومؤنثة فتدخل عليها علامة التأنيث إمارة على ذلك ولا يكون ذلك في الأفعال ولا الحروف"³. وإذا قيل: إِنَّ " الفعل مؤنث بدليل لحاق علامة التأنيث له بدليل قولهم: جاءت هندُ. فالجواب: إِنَّ هذه التاء إِنَّمَا لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أَنَّها تثبت مع المؤنث، وتسقط مع المذكر. فقد تحدثت كتب النحو عن المواضع التي يجوز إلحاق تاء التأنيث بفعل الفاعل ويجوز تركها، وهي أربعة: أحدها: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث، فتقول: طلعت الشمس وطلع الشمس.

¹ الحجة في القراءات السبع. الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ). تح: عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت. دار الشروق - بيروت. ط 4، 1401 هـ. ج/1. ص 95.

² ينظر: البلغة: 47-48.

³ شرح المفصل: 5/ 88.

الثاني : أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث، منفصلاً عن العامل بغير (إلا) كقولك : حضرت القاضي

امرأة وحضر القاضي امرأة

الثالث : أن يكون العامل، نعم أو بئس: نحو نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند.

الرابع: أن يكون الفاعل جمع تكسير، أو اسم جنس أو اسم جمع، تقول : وقال الأعراب وقالت

الأعراب، وأورق الشجر وأورقت الشجر¹ . إنَّ الجمع يُكسِب الاسمَ تأنيثاً؛ لأنَّه يصير في معنى

الجماعة، وذلك التأنيثُ ليس بحقيقي؛ لأنَّه تأنيثُ الاسم لا تأنيثُ المعنى، فهو بمنزلة "الدار"

و"النعل" ونحوهما، فلذلك إذا أُسند إليه فعلٌ، جاز في فعله التذكيرُ والتأنيثُ. فالتأنيثُ لما ذكرناه من

إرادة الجماعة، والتذكيرُ على إرادة الجمع، ولا اعتبارَ بتأنيث واحد أو تذكيره. ألا تراك تقول:

"قامت الرجالُ"، و"قام النساءُ"، فتَوَثَّتَ فعلَ "الرجال" مع أنَّ الواحد منه مذكَّرٌ، وهو "رجلٌ"، وتُذَكَّرُ

فعلَ "النساء" مع أنَّ الواحد "امرأة". قال الله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} (1) {وَقَالَ نِسْوَةٌ} (2). ولا فرق

بين العُقلاء وغيرهم، فـ "الرجالُ" و"الأيام" في ذلك سواءٌ؛ لأنَّ التأنيثَ للاسم لا للمسمَّى.

والكوفيون يزعمون أنَّ التذكيرَ للكثرة، والتأنيثُ للقلَّة².

ولو كانت لتأنيث الفعل لثبتت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً، فإن

قيل: وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم؟ فالجواب إنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك

في قولهم: هذا حبُّ رُماني، وهذا حجرٌ ضَبَّ خرب، والمعنى إنما للحجر والحب³. أما الحروف

فإنها لا تدل على معنى وإنما تجيء لمعنى في الاسم والفعل فهي تقدير الجزء منها والجزء لا

¹ كتاب سيبويه 2/212.

² شرح المفصل. ج/3. ص368.

³ شرح جمل الزجاجي: 2/369.

يؤنث¹. قال ابن عصفور: " فأما الحروف فتذكر وتؤنث، فان ذهبت بها إلى الحرف ذكرّت، وان

ذهبت بها إلى الكلمة أنثت والغالب عليها التأنيث.²

فالتاء تدخل على الاسم لتأنيثه كما تدخل على الفعل لتأنيث الاسم لا الفعل نفسه، فتلحق الأول من نحو: راکعة وساجدة، إذ تبدل هاءٌ حال الوقوف، كما تلحق الثاني من نحو: قامت هند، وهند قامت، فلا تتقلب التاء هاءً إذ تبقى ثابتة³.

وقد اختلف اللغويون في التاء الداخلة على الاسم عند الوقوف (هاء) أهي أصل أم فرع، فمذهب البصريين إن التاء هي الأصل والهاء بدلاً عنه، قال سيبويه: " وأما (الهاء) فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف؛ كقولك: هذه طَلَحَه.⁴ وقال المبرد: " أما الهاء فبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو: نحلة وثمره إنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقوف⁵. وقد استدلل البصريون بنوعين من الأدلة:

الأول: الدليل النقلي: أنها جاءت في كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ﴾ {الدخان:

43}. جعلوها سخرية وقالوا: إن محمدا يزعم أن الجحيم تحرق الحجارة، ثم يقول ينبت فيها الشجر.

وما قدر الله حق قدره من قال ذلك.⁶ وقوله: ﴿وَأَمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ {التحريم: 10} إذ وقف عليها

بالتاء⁷. تاء التأنيث التي حقها ان تكون مربوطة "أي في صورة الهاء" قد رسمت في المصحف

¹ ينظر: شرح المفصل: 5 / 89.

² شرح جمل الزجاجي: 2 / 369.

³ ينظر: شرح المفصل: 5 / 89.

⁴ الكتاب: 4 / 238.

⁵ المقتضب: 1 / 201.

⁶ الكشف: 2 / 675.

⁷ ينظر: البحر المحيط: 8 / 39.

تارة بصورة التاء المبسوطة، مثل إن شجرت الزقوم ... وامرأت نوح ... وامرأت لوط وتارة بصورة الهاء، مثل هذه ناقة الله إليكم آية ... خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكّيهم" فما رسم منها بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فمنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاة للأصل: كابن كثير وابي عمرو والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف الكسائي على "لات" بالهاء، ووقف الباقر عليها بالتاء) .

(8) إذا وقفت على تاء التأنيث المبسوطة، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي) ، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي.

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كرُبَّتْ وثُمَّتْ ولَعَلَّتْ، وقفت عليها تاء ساكنة فقط. وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت و بنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً. وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به) ، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول "جاءت الفاطمات"، إذا وقفت بالتاء، و (جاءت الفاطماه) ، إذا وقفت بالهاء والاول ارجح واولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم "كيف الأخوة والأخوة" وقولهم "دفن البناء، من المكرمات".

أحكام الوقف على المتحرك. لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

(1) ان تقف عليه بالسكون. وهو الاصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.

(2) ان تقف عليه بالرّوم، وهو ان تأتي بالحركة ضعيفة الصّوت فلا تتمّها، بل تختلسها اختلاساً، تنبيهاً على حركة الأصل، فتحة كانت الحركة أو ضمة أو كسرة. ومنه الفراء الوقف على ذي الفتحة بالرّوم واكثر القراء قد اختاروا قوله.¹

الثاني: الدليل العقلي: ويستند البصريون فيه على ما ورد عند بعض العرب حيث يذكرون التاء في الوقف والوصل مثل قولهم: " الله نجاك بكفي مسلمت". وليست الهاء كذلك، كما ان التاء ثبتت في الفعل من نحو: قامت وقعدت بخلاف الهاء، لان المصير إلى ان التاء هي الأصل أولى لما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول². واستدلوا ايضاً بأنّ التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أنّ ما جاء في محل التغيير هو البديل أولى من المصير إلى ان البديل ما ليس في محل التغيير³.

وذكر الزمخشري أنّ التاء في الأخت والبنيت أبدلت من الواو؛ وذلك أنه ظن أن مادتهما أخو وبنو، وأنّ التاء أصلية لام الفعل، قامت مقام الواو، ونحن نعرف أن الأخ والابن من الأسماء القديمة جدا التي مادتها مركبة من حرفين فقط لا من ثلاثة أحرف، وإنّ التاء وإن لم يسبقها فتحة هي تاء التأنيث، فهي في غير العربية، وخصوصاً في الأكادية والعبرية كثيراً ما لا فتحة قبلها⁴.

أما الكوفيون فقد عدوا الهاء اصلاً والتاء فرعاً لها⁵. إذ خالفوا إجماع البصريين وبعض الكوفيين كالفراء¹. والحجة في ذلك: "أنّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وانما قلبت تاء في الوصل إذ لو

¹ جامع الدروس العربية. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ). المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. ط: 28، 1414 هـ - 1993 م. ج2. ص128.

² ينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 48.

³ المصدر نفسه. ص50

⁴ نقلاً عن مقدمة رمضان عبد التواب لكتاب أبي الحسن أحمد بن فارس: المذكر والمؤنث، ص 33

⁵ ينظر: تفاصيل ذلك: شرح المفصل: 5/ 89.

خليت بحالها هاء لقيلى: رأيت شجرها بالتونين، وكان التونين يقلب في الوقف ألفاً كما في (زيداً)، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء².

قال ابن يعيش: "الحق الأول، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواقع التغيير، ألا ترى أن من قال في الوقف: هذا بكر ومررت ببكر، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف... فلما كان الوصل معاً تجري فيه الأشياء على أصولها وكان الوقف مما تتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر رأينا علم التانيث في الوصل تاء وفي الوقف هاء نحو ضاربة وقائمة، علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، وإن التاء هي الأصل"³.

وقد قام "إبراهيم أنيس" بدراسة الظاهرة دراسة صوتية فقال: "الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما يظن النحاة بل يحذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين صغير (الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء... فحين نسمع كلمة شجرة مثلاً في لهجات الكلام الآن، يخيل إلينا أن التاء المربوطة قلبت هاء، والحقيقة أنها حذفت من النطق وامتد النفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء"⁴.

¹ ينظر: البلغة: 44-45، وشرح المفصل: 9/ 81، وحاشية الصبان: 4/ 95.

² شرح الشافية: 2/ 290.

³ شرح المفصل: 5/ 89-90.

⁴ في اللهجات العربية: 124-125.

ومما تقدم فالتاء المفتوح ما قبلها لاقت انتشاراً واسعاً في تأنيث ما هو مؤنث في اللغة العربية سواء كانت التاء اللاحقة في الاسم أو الفعل وفي الوصل أو الوقف، وإن بدت في العربية المعاصرة محذوفة الفتح¹..

أمّا التاء المسبوقة بساكن من نحو: أخت، وبنت، فمذهب البصريين انه لا دلالة للتاء في التأنيث، قال ابن جني: "أُخْتُ وبُنْتُ وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن لسكون ما قبلها"².

والحقيقة إن هذه الفكرة فيها من الغلو الشيء الكثير، إذ هي إحدى نتائج الجهل باللغات السامية³. فالتاء وإن لم تسبقها فتحة فهي تاء تأنيث، لأن البحث المقارن يقر بتناسل هذه القضية من اللغة الأم على نحو شيوعها في فروعها: الأكديّة والعبريّة، من وجود تاء تأنيث غير مسبقة بفتحة⁴. وهو ما ذهب إليه الكوفيون حين عدوها ذات دلالة على التأنيث⁵. وقد تبعهم السيرافي في ذلك⁶.

¹ ينظر: في اللهجات العربية: 124-125.

² سر صناعة الإعراب: 1/ 149.

³ ينظر: المذكر والمؤنث (لابن فارس) (مقدمة المحقق): 33.

⁴ ينظر: التطور النحوي: 55.

⁵ ينظر: المؤنث والمذكر (للانباري): 166، وارتشاف الضرب: 1/ 393، والأشباه والنظائر: 2/ 119.

⁶ ينظر: شرح المفصل: 40/9.

المطلب الثالث: اللفظ المؤنث بالالف:

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ عَلَى ضَرَبَيْنِ مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ: "مَقْصُورَةٌ" أَنْ تَكُونَ مَفْرَدَةً لَيْسَ مَعَهَا أَلْفٌ أُخْرَى، فَتُمَدُّ، إِنَّمَا هِيَ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ سَاكِنَةٌ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، فَلَا يَدْخُلُهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لَا رَفْعٌ وَلَا نَصْبٌ وَلَا جَرٌّ، كَأَنَّهَا قُصِّرَتْ عَنِ الْإِعْرَابِ كُلِّهِ؛ مِنَ الْقَصْرِ؛ وَهُوَ الْحَبْسُ. قَصَرَ بِمَعْنَى الْحَبْسِ عَنِ الْإِعْرَابِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) {الرحمن: 72}. قَالَ الزَّجَاجِيُّ: "سُمِيَ مَقْصُورًا لِأَنَّهُ قَصَرَ عَنِ الْإِعْرَابِ أَيْ مَنَعَ مِنْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّاتِ الْمَمْنُوعَاتِ مِنَ الْإِعْرَابِ مَقْصُورًا، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ"¹. وَاليه أَشَارَ ابْنُ بَاشَاذٍ حِينَ قَالَ: "أَمَّا سُمِيَ مَقْصُورًا لِأَنَّهُ قَصَرَ مِنَ الْإِعْرَابِ كُلِّهِ أَيْ: حَبَسَ لَمْ يَدْخُلْهُ رَفْعٌ وَلَا نَصْبٌ وَلَا جَرٌّ وَأَمَّا امْتَنَعَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ سَاكِنَةٌ أَبَدًا لَا تَتَحَرَّكُ بِحَرَكَةٍ"².

وَالْأَلْفُ تُرَادُّ آخِرًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِلتَّأْنِيثِ، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُلْحَقَةً، وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ لَغَيْرِ تَأْنِيثٍ، وَلَا إِلْحَاقٍ، بَلْ لَتَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ وَتَوْفِيرِ لَفْظِهَا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ وَغَيْرِهَا أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ لَا تُتَوَّنُ نَكْرَةً، نَحْوُ: "حُبْلَى"، وَ"دُنْيَا"، وَيَمْتَنِعُ إِدْخَالُ عِلْمِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهَا، فَلَا يَقَالُ: "حُبْلَاءَةٌ"، وَلَا "دُنْيَاءَةٌ"؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتَيْ تَأْنِيثٍ. وَالضَّرْبَانِ الْآخَرَانِ يَدْخُلُهُمَا التَّنْوِينُ، وَلَا يَمْتَنِعَانِ مِنْ عِلْمِ التَّأْنِيثِ مِنْ نَحْوِ: "أَرَطَى"، وَ"مِعْزَى"، فَ"أَرَطَى" مُلْحَقٌ بِـ "جَعْفَرٍ"، وَ"سَلَهَبٍ"، وَ"مِعْزَى"، مُلْحَقٌ بِـ "دِرْهَمٍ" وَ"هَجْرَةٍ". وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَتَوَّنَهُ، فَتَقُولُ: "أَرَطَى" وَ"مِعْزَى"، وَتُدْخِلُهُمَا تَاءَ التَّأْنِيثِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ مِنْ نَحْوِ: "أَرَطَاءٌ". وَأَمَّا الثَّالِثُ فَهُوَ إِلْحَاقُهَا لَغَيْرِ تَأْنِيثٍ وَلَا إِلْحَاقٍ، نَحْوُ: "قَبْعَثَرَى"، وَ"كُمَثَرَى"،

¹ كتاب الخط: 142.

² شرح المقدمة المحتسبة: 116.

فهذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس لنا أصل "سُداسيّ"، فيُلْحَق "قبعثري" به، فكان زائداً لتكثير الكلمة.

وأما الألف التي للتأنيث، فهي على ضربين: ألف مفردة، وألف تُلْحَق قبلها ألفٌ للمدّ، فتتقلب الآخرة منهما همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. فأما الألف المفردة، فإذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تُلْحَق بناءً مختصاً بالتأنيث، أو بناءً مشتركاً للتأنيث¹

اعتبر النحاة الألف العلامة الثانية من حيث الأهمية والانتشار في العربية للدلالة على التأنيث، وقد أراد بعض اللغويين أن تكون الألف وحدها علامة التأنيث، الأساس من خلال تقلباتها الإعلالية والإبدالية في بنية الاسم المراد تأنيثه

وعليه فإن المقصور: ما كان في آخره ألف ساكنة وهذه الألف لا يلحقها رفع ولا نصب ولا خفض لان الألف لا تتحرك². والعلة في تسميته مقصوراً يعود الى أمرين:

2. انه قصر بمعنى حبس عن المد، قال ابن الحاجب: "سُمِّيَ المقصورُ مقصوراً لأنَّ الألف ليس بعدها همزة فتمدّ، ولأنها قد تُحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا أولى في معنى الاسم لما فيه من مناقضة الممدود لأنه يُورد على أنه يقتضيه من قول من قال في تفسيره هو الذي قُصِرَ عن الإعراب لأنه فيه ما يشعرُ بمناقضة الممدود."³ وهذا ما رجحه ابن عصفور على الرأي الأول قائلاً: "اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي آخرها ألف مقصورة. فمنهم من زعم أنه سمي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب أي منع منه ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ

¹ شرح المفصل للزمخشري. ابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ). قدم له: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط: 1، 1422 هـ - 2001 م. ج. 3. ص. 383.

² ينظر: الجمل في النحو: 283.

³ الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 621.

مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿٤٨﴾ أي: ممنوعات، ومنهم من ذهب إلى انه سمي مقصوراً، لأنه قصر عن الغاية التي للمد، ألا ترى أن الألف أطول ما تكون مدّاً إذا كان بعدها همزة، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المد مع الهمزة. لتسميتها مثل حمراء ممدوداً لجعلهم الممدود في مقابلة المقصور دليل على ان المراد بتسميتها مقصورة أنّها قصرت عن رتبة الممدود¹.

إن المقصور هو الاسم المتمكن الذي في آخره ألف لازمة في الإعراب على هيئة واحدة². ووصف المقصور بالتمكن لأنه يسمح للألف على التبديل والتغير في أحوالها إذا ما علمنا أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال ابداءً، انما تكون بدلاً أو زائداً، فأما الحروف التي جاءت لمعان فان الألفات فيها أصول وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحرف³. لذا قال عنها سيبويه: "اعلم أنّ كلّ ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنّها مقصورة تبدل مكانها الألف⁴". وقال ايضاً: "كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح، انما نقصانه ان تبدل الألف مكان الياء والواو⁵". وقال المبرد: "أما المقصور فكل واو او ياء وقعت بعد فتحة، ذلك نحو مغزى لأنه مفعول فلما كانت الواو بعد فتحة وكان في موضع حركة انقلبت الفاء⁶". اذن فالواو والياء انما تقلبان الفاء إذا وقعتا طرفين متى تحركتا، فإذا سكنتا لم يجب قبلهما⁷.

¹ شرح جمل الزجاجي: 2/ 360.

² ينظر: شرح الكافية الشافية: 4/ 1759.

³ ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 653، وشرح الملوكي: 48.

⁴ الكتاب: 3/ 309.

⁵ المصدر السابق: 3/ 536.

⁶ المقتضب: 3/ 79.

⁷ ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 653.

وهكذا غدت الألف المقصورة بعد التحولات الوظيفية ان تفصح عن أداة ذات دلالة تأنيثية، وهي في العربية ترد بصيغة فعلى مؤنث افعل من نحو: كبرى في أكبر¹، غير ان النحاة اختلفوا في طبيعة الألف المقصورة، فالبصريون يرون إنها ألف مقصورة مراعاة للفظ².

في الاسم من نحو: سلمى، وفي الوصف من نحو: عبرى³. أما الكوفيون فقالوا هي ياء مراعين في ذلك الخط⁴.

الثاني: الألف الممدودة: وهي تجيء على ضربين: منه ما يكون صفة للمؤنث ولمذكره لفظ منه على غير بنائه، ومنه ما يجيء اسمًا وليس له مذكر اشتق له من لفظه، فالضرب الأول يجيء على فعلاء، نحو حمراء، وخضراء، وسوداء، وبيضاء، وعوراء، والمذكر من جميع ذا على "أفعل" نحو أحمر وأخضر وأعور، وجميع ما جاء على هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتأنيث. وأما ما جاء اسمًا لواحد ولجميع، فالواحد نحو صخرَاءَ وطرفاءَ وقعاءَ وحلفاءَ وخنفساءَ وقرفصاءَ، وأما ما جاء لجمع فنحو: الحكماء، والأصدقاء، والأخمساء، وأما بطحاء وأبطح فأصله صفة وإن كان قد غلب عليه حتى صار اسمًا، مثل أبرق وبرقاء وإنما هو اختلاط بياض البقعة بسوادها يقال: جبلٌ أبرق⁵.

¹ ينظر: البلغة: 47.

² ينظر: المصدر نفسه، وائتلاف النصرة: 108.

³ ينظر: الكتاب: 2/ 320-321.

⁴ ينظر: المذكر والمؤنث (لابن فارس): 46، وائتلاف النصرة: 108.

⁵ الأصول في النحو. بابن السراج. ج2. ص410.

ويقصد بالممدود: كل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف¹. قال المبرد: "فأما الممدود فأثمه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث، فتبدل الثانية همزة، لأنه إذا التقت ألفان فلا بد من حذف أو تحريك لألا يلتقي ساكنان، فالحذف لو وقع هاهنا لعاد الممدود مقصوراً، فحرك لما ذكرت لك، فأما ما كان غير مؤنث فهمزته أصلية أو مقلبة من ياء أو واو بعد ألف زائدة."². وعلة التسمية تعود إلى أن الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة ولا تحذف بحال³.

إن الممدود يختص بالأسماء وهو باتفاق النحويين: كل اسم كانت في آخره همزة بعد ألف زائدة، أصلية كانت الهمزة أو زائدة أو مقلبة أو ملحقة، فالأصلية في مثل قولك: قراء، والزائدة في مثل قولك حمراء، والملحقة في مثل علباء، والمنقلبة في مثل كساء⁴. قال الزجاجي: "أما الممدود فهو كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف وهو خمسة اضرب: ضرب همزته منقلبة من ياء أو واو، وتكون زائدة للإلحاق، وتكون أصلية وتكون للتأنيث"⁵. بخلاف ابن درستويه حين عد الممدود لاحقاً للكلم جميعها دون تخصيص فقال: "الممدود كل كلمة آخرها همزة بعد ألف، وقد تكون هذه الهمزة أصلية، وتكون مبدلة من حرف لين وتكون زائدة."⁶ والحق تخصصها بالاسم على نحو المقصور في ذلك⁷.

¹ ينظر: الكتاب: 3 / 539.

² المقتضب: 3 / 84.

³ ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 621.

⁴ ينظر: المقصور والممدود: 145.

⁵ كتاب الخط: 143

⁶ كتاب الكتاب: 35.

⁷ ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 285، 291.

إلا أن الخلاف الظاهر عند النحاة يتمخض في تحديد علامة التأنيث، فذهب البصريون إلى أن الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء بدل من ألف التأنيث كالتى في حبلى وسكرى والأصل فيها القصر للتأنيث فزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لابنية التأنيث ليصير له بناءان: مقصور وممدود فالتقى الفان زائدتان الأولى منهما الزائدة والثانية هي ألف التأنيث، فلم يمكن حذف أحدهما، فلو حذفت الأولى لانفردت الأخيرة، وهم بنو الكلمة على اجتماع ألفين فيها، ولو حذفت الثانية لزلت علامة التأنيث التي سمت الكلمة بها وهذا افحش من الأول، فلم يبق إلا تحريك أحدهما، فلم يجر تحريك الأولى، لان حرف المد متى تحرك فارق المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة¹. وهكذا تبدو الهمزة بأنها ليست أصل التأنيث بل بدل عن الألف، واستدل ابن جني على صحة مذهبهم بثلاث حجج:

1. قال ابن جني: " انا لم نرهم في غير هذا الموضع أننوا بالهمزة، إنما يؤنثون بالتاء أو الألف نحو: حَمْدَة، وقائمة، وقاعدة، وحُبْلَى، وسَكْرَى، فكان حمل همزة للتأنيث في نحو صحراء وبابها على أنها بدل من ألف التأنيث، لما ذكرناه أخرى."².

2. قال ابن جني: " انا قد رأيناهم لما جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوا في الجمع، ولم يحققوها البتة، وذلك قولهم في جمع صحراء وصلقاء وخبراء: صحاري وصلاقي وخباري، ولم تسمعهم اظهروا الهمزة في شيء من ذلك فقالوا: صحاري وصلاقي وخباري ولو كانت الهمزة فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع، الا تراهم قالوا: كوكب دري، وكواكب دراري، وقراء وقراري

¹ ينظر: الكتاب: 3/ 214، وسر صناعة الإعراب: 1/ 83-84، وشرح الملوكي: 267-268.

² سر صناعة الإعراب: 1/ 84.

ووضاء وواضيء فجاؤوا في الجمع لما كانت غير منقلبة، بل موجودة في قرأت ودرات، ووضوات فهذه دلالة قاطعة.¹

3. قال ابن جني: "ويدل على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترفت إزالة العلامة للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيرت الثانية وحدها ولم تعرض للأولى."²

وهكذا غدت الهمزة ليست علامة التأنيث بل هي بدل من ألف التأنيث، قال السيرافي: "والهمزة في حمراء ليست بعلامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه."³ وهو ما دعا إليه ابن يعيش حين ذكر: إن الهمزة في حمراء ليست للتأنيث إنما هي بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى.⁴ واحتج بحجج ابن جني المتقدمة الذكر.⁵

أما الكوفيون فيرون أن الهمزة علامة التأنيث وليست مبدلة من الألف.⁶ وقد نقل أبو حيان قولهم: "ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة ليست مبدلة من الألف وإنما هي علامة التأنيث."⁷ والحق أن الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء قد جاءت على غير لفظ ألف التأنيث إلا أنك تريد ما تريد بألف التأنيث فأجرتها مجراها.⁸ وهو ما صرح به سيبويه قائلاً: "فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت

¹ المصدر السابق: 1/ 85.

² الخصائص: 1/ 202.

³ الكتاب (الهامش): 3/ 215.

⁴ ينظر: شرح المفصل: 5/ 90-91.

⁵ ينظر: المصدر نفسه.

⁶ ينظر: ائتلاف النصر: 130.

⁷ ارتشاف الضرب: 1/ 293.

⁸ ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: 32.

الهاء في هَرَقَ بمنزلة الألف¹. الأمر الذي منع هذا البناء من الصرف لأنك تريد بالهمزة ما تريد بألف التأنيث². وقد جمع الأخفش رأي الكوفيين والبصريين ليتفرد قائلًا: إن الألف والهمزة علامتا التأنيث³.

وقد رد عليه المبرد وابن جني في حجتين⁴:

1. استحالة إدخال حرفي تأنيث في اسم، فهو إدخال التأنيث على التأنيث.
 2. تغيير الهمزة في الجمع وعدم تغيير الألف التي قبلها دليل على أن الهمزة علامته فقط وأن الألف قبلها حرف مد.
- ولعل هذا الخلاف في مذاهب المدرستين من جهة والأخفش من جهة أخرى قد دفعت د. عبد الصبور شاهين إلى تفسيرها قائلًا: " كل ما حدث أن الألف الممدودة في تطور للمقصور نظراً لكرهية العربي أن تنتهي الكلمة بنطقه بمقطع مفتوح، فهو يؤثر إقفاله بالهمزة، وهو تطور خاص بالعربية وحدها تقريباً، ويعقد ذلك أن القدامى أطلقوا على الهاء في الوقف في بعض المواضع (هاء السكت) وعليه كان من الأولى أن نطلق على الهمزة حين تأتي نهاية الكلمة همزة السكت⁵. وهو انتصار للبصريين.

- ومما تقدم - فالعلامات اللفظية الواقعة في الاسم إنما وضعت لتمييز صفة المؤنث عن صفة المذكر وذلك نحو قولك: رجل قائم وامرأة قائمة، فإذا انفردت النساء بذلك النعت دون الرجال فليس

¹ الكتاب: 3/ 214.

² ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: 32.

³ ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 293.

⁴ ينظر: المقتضب: 6/1، 2/64، 3/335، 338، 7/4، والمنصف: 1/ 154-155.

⁵ القراءات القرآنية: 82-83.

للهاء نصيب في الدخول عليه، وذلك نحو قولك: امرأة حائض، وطالق وطامث وناهد، وكاعب، وعانس¹. فهذه النعوت تدل على شأن من شؤون المرأة يناسب تكوينها فتقول امرأة حامل وفاطم ومرضع². ومن لطائف التعبير القرآني قوله تعالى بعد ذكر المرضعة: "وتضع كل ذات حمل حملها" الحج 2، قال الألوسي: "ولم يقل: وتضع كل حاملة ما حملت - على وزن ما تقدم - لما أن ذلك ليس نصاً في المراد، وهو وضع الجنين، بخلاف ما في النظم الجليل، فإنه نص فيه، لأن الحمل - بالفتح - ما يحمل في البطن من الولد والمراد. وضع الجنين بأي عبارة كان التعبير إلا أن " ذات حمل " أبلغ في التهويل من حامل أو حاملة، لإشعاره بأن الحامل تضع إذ ذاك الجنين المستقر في بطنها، المتمكن فيه، مع ما في الجمع بين الحمل والوضع من اللطف³.

وهو مذهب الكوفيين، قال الفراء: "الهاء تثبت في قائمة وقاعدة فرقاً بين المذكر والمؤنث بقولهم: رجل قائم فلما كان ذلك كذلك احتاجوا إلى هاء يفصل بها فعل المذكر والمؤنث، ولما قالوا: امرأة حائض وطالق وطامث، ولم يحتاجوا إلى هاء تفصل بين فعل المذكر والمؤنث لأن المذكر لاحظ له في هذا الوصف"⁴. وقد ذكر المفضل بن سلمة: ان الهاء "إنما تدخل في فعل مشترك بين المذكر والمؤنث، فلما كان هذا للمؤنث خاصاً استغنوا عنها"⁵.

¹ ينظر: التذكير والتأنيث في اللغة: 7.

² ينظر: علم الصرف عند الكوفيين: 21.

³ تفسير الألوسي 112/17.

⁴ المذكر والمؤنث (الفراء): 58.

⁵ مختصر المذكر والمؤنث: 44-45.

وأشار ابن الأنباري إلى ذلك حين تحدث عن كاعب التي كعب ثدياها، فيقال: قد كعب ثدياها وكعب فسقطت علامة التأنيث منها،¹ كواعب: جمع كاعب، اسم فاعل من الثلاثي كعبت الجارية باب نصر، بدا ثديها للنهود، وزنه فاعل، والجمع فواعل.²

ومنه قول الشاعر: ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمى ... بيض الوجوه حديثهُنَّ رخيماً

وذلك لحملهم إياها على حائض بوصفه نعتاً اختصت به الإناث دون الرجال.³

كما تحدث أبو عبيدة عن قول العرب: امرأة عانس، فانهم لم يدخلوا فيه علامة التأنيث لان الوصف أكثر ما يستخدم مع النساء، فبذلك أصبحت معاملتهم إياها مثلما يعاملون طالق وحائض وفعلوا مع لفظ أيم مثلما فعلوا مع عانس وكاعب في عدم إدخال علامة التأنيث عليه لا سيما في نعت الأنثى وذلك لان الغالب على هذا الوصف أن يكون للمؤنث فهو قولهم هند حائض وجمل طالق.⁴

أما البصريون فيرون ان حذف التاء من الصفات الخاصة بالمؤنث إنما لتأديتها معنى النسب.⁵ قال المبرد: "أما ما كان من المذكر نعتاً لمؤنث فهو قولك: امرأة طالق وبكر ضامر... وانما جاء هذا بغير هاء، لأنه ليس على فعل، فمجاره النسب، فان سميته شيء صرفته، لأنه لا لفظ للتأنيث فيه، ولا معنى خصوص كقولك: عقرب وعناق لان تلك أسماء فهي لما سميت به".⁶ وقد علل سيبويه

¹ شرح التسهيل لابن مالك. ج/3 ص141.

² الجدول في إعراب القرآن الكريم. محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: 1376هـ): دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت. ط: 4، 1418 هـ. ج/30 ص222.

³ ينظر: المذكر والمؤنث (للأنباري): 143-144.

⁴ ينظر: مجاز القرآن: 2/ 65.

⁵ ينظر: التكملة: 345.

⁶ المذكر والمؤنث (للمبرد): 101-102.

هذه الظاهرة بالقول: " لأنها مذكّرة وصف بها المؤنّث، كما يوصف المذكر بمؤنّث لا يكون إلا لمذكّر، وذلك نحو قولهم: رجلٌ نُكْحَةٌ، ورجلٌ رُبْعَةٌ، ورجلٌ فُجَاءَةٌ، فكأنّ هذا المؤنّث وصفٌ لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا. وكأنّ المذكر وصفاً لشيء، كأنك قلت: هذا شيء حائضٌ ثم وصفت به المؤنّث كما تقول: هذا بكرٌ ضامر، ثم تقول: ناقةٌ ضامرٌ"¹.

وقد رده أبو البركات الأنباري بالقول: "وهذا كله عندي خطأ... للزمننا ان تقول: هند قائم، وجمل جالس، على معنى: هند شخص قائم، وجمل شيء جالس، وفي إجازة هذا خروج عن العربية."².

وقد أيد بعض المعاصرين مذهب الكوفيين وذلك بقولهم: " ولا يخفى ما في تفسير الكوفيين من دقة وحسن لغوي، وما في تفسير البصريين من تعسف وتأول بعيد، ذلك ان هذه الصفات تطلق ولا يراد بها غير المؤنّث لانعدامها في المذكر، والسامع لا يلتبس عليه شيء من ذلك، فتحققوا من الهاء لعدم الحاجة إليها، والهاء هي التي تمنع اللبس وتفرق بين المذكر والمؤنّث في الصفات المشتركة، ثم لما اطرّد في العربية دخول الهاء في صفات الأنثى لحقت هذه الصفات ايضاً فقالوا مرضع ومرضعة قولع تعالى: «يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ» الحج 1 "³.

والفرق بين المرضع والمرضعة: أن المرضع التي أرضعت وانقطع رضاعها، والمرضعة هي التي ترضع ولم ينقطع رضاعها. قال امرؤ القيس في المرضع:

فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيته عن ذي تائم محول

¹ الكتاب 3 / 236-237.

² المذكر والمؤنّث (لابن الأنباري): 149.

³ الدراسات اللغوية عند العرب: 403.

وإنما خصت التي في حال رضاعها بظهور التأنيث فيها؛ لأنه جار على الفعل، نحو: أرضعت فهي مرضعة، والثاني إنما هو على طريق النسب، أي: ذات رضاع، ويقال: رَضَاعٌ ورِضَاع ورِضَاعَةٌ ورِضَاعِيٌّ، ويقال: رضع بكسر الصاد¹.

في حين ينتصر ابن يعيش للبصريين ويرى أن قول الكوفيين فاسد من وجوه²:

أحدهما: أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصاً بالموثوث بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه المذكر والموثوث قالوا: جمل بازل وناقاة بازل، فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالموثوث.

ثانيهما: أنه ينتقص ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالموثوث.

ثالثهما: أن التاء ملحق مع فعل الموثوث نحو: حاضت المرأة وطلقت الجارية ولو كان اختصاصه بالموثوث يكفي فارقاً لم يفترق الحال بين الصفة والفعل.

فلو كان الأمر كذلك من انتفاء الهاء مع الصفات المعبرة عن شؤون المرأة لأن المذكر لا حظ له فيها أو لدلالته على النسب، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا

أَرْضَعَتْ﴾ {الحج: 2}. فيرى الفراء: أنها دخلت على الفعل ساعة إرضاعها، فإن قصدت الوصف

الثابت للإثبات فيقال: مرضع³. وقال المبرد: "إن ما كان من مذكر نعتاً لموثوث على فعل فلم يكن

إلا بالها، لأنه مضارع لفعله ضمن ذلك قول الله عز وجل المذكور آنفاً، فدخلت على مرضع

¹ النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه). علي بن فضال بن علي بن غالب المَجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: 479هـ). تح: عبد الله عبد القادر الطويل. دار الكتب العلمية - بيروت. ط: 1، 1428 هـ - 2007 م. ج1/ص335.

² ينظر: شرح المفصل: 5/ 100 - 101.

³ ينظر: معاني القرآن (للفراء): 2/635، والمذكر والموثوث (لابن الأنباري): 515 نوالالمخصص: 16/130.

علامة التأنيث لأنه جاء على الفعل لذكرك أرضعت¹. وقال الزجاج: "امرأة مرضع بغير هاء ومعناه ذات إرضاع، فإذا أردت اسم الفاعل على أرضعت قلت مرضعة لا غير"².

وهكذا فإن الإتيان بالتاء إفصاح عن حالة الإرضاع الطارئة (الفعل)، فإن قيل: مرضع فلإشارة إلى أنه من غرائزها الثابتة الإرضاع، ولا خلاف بين البصريين الكوفيين³.

المطلب الرابع: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في الأسماء:

من الأسماء ما يجري بغير تاء على المذكر والمؤنث، منها:

(١) المصدر: ذكر أبو حيان أن المصدر يستوي "فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث"⁴. ففي قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ) ويجوز (تأتي) مثل (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ) [القصص: 8] أو مثل (تلتقطه بعض السيارة) [يوسف: 10] وقرأ ابن سيرين (لا تنفع نفسا إيمانها). كلام عن تأنيث الفعل لفاعله المذكر حين يضاف إلى مؤنث⁵.

قال أبو حاتم: هذا غلط من ابن سيرين. قال أبو جعفر: في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر فجاز التأنيث وأنشد سيبويه: [الطويل]

¹ المذكر والمؤنث (للمبرد): 103.

² معاني القرآن وإعرابه: 1/ 306.

³ ينظر: علم الصرف عند الكوفيين: 23- 24.

⁴ أبو حيان، تفسیر البحر مج 3 ص 3، ومج 2 ص 118، ومج 4 ص 314، وانظر: أبا حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص 68، وابن الأنباري، المذكر والمؤنث ص 1 325، والزمخشري، الكشاف مج 2 ص 451، والسمين الحلبي، الدر المصون مج 2 ص 355، ومج 4 ص 205.

⁵ المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ). وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ط: 1 1420هـ- 1999م. ج 1. ص 382.

مشين كما اهتزت رماح تسقّعت ... أعاليها مرّ الرياح النواسم¹

لأن المرّ والرياح كل واحد منهما مشتمل على الآخر، وفيه قول آخر أن يؤنث الإيمان لأنه مصدر

كما يذكر المصدر المؤنث مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) [البقرة: 275] لأن موعظة بمعنى الوعظ.²

(2) ما جرى مجرى المصدر: مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ما جرى على المصدر، نسب أبو

حيّان للزمخشري قوله: "الجنب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث؛ لأنه اسم جرى مجرى

المصدر الذي هو الإجناب". ، والذي ذكره هو المشهور في اللغة والفصيح، وبه جاء القرآن، وقد

جمعه جمع سلامة... وجمع تكسير³، والذي نسب أبو حيّان إلى الزمخشري في الكشف بنصه

قال: "الجنب: يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث؛ لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو

الإجناب"⁴، وذكر السمين ما ذكره أبو حيان⁵.

(3) ما أشبه المصدر: قال أبو حيّان (ميت) في قوله تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ {الفرقان:

49}، ذكر الصفة والموصوف مؤنث ولا يؤنثها كما أنثها في قوله: (وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ).

¹ الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص 754، وخزانة الأدب 4/ 225، وشرح أبيات سيبويه 1/ 58، والكتاب 1/ 94، والمحتسب 1/ 237، والمقاصد النحوية 3/ 367 وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 239، والخصائص، 2/ 417، وشرح الأشموني 2/ 310، وشرح عمدة الحافظ 838، ولسان العرب (عرد) و (صدر) ، و (قبل) ، و (سفه) ، والمقتضب 4/ 197.

² إعراب القرآن.: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ). وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ط: 1. 1421 هـ. ج/2. ص41.

³ أبو حيّان، تفسير البحر مج 3 ص267.

⁴ الزمخشري، الكشف مج 2 ص83.

⁵ انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون مج 3 ص690.

إنما ذكرها نظراً إلى معنى البلده وهو البلد والمكان لا إلى لفظها.¹

"يمائلاً فعلاً من المصادر، كما وصف المذكر والمؤنث بالمصدر فكذلك بما أشبهه"². ذكر أبو حيان أن: "من أحكام هذا المعدول أنه لا يؤنث، فلا نقول: مثناة، ولا ثلاثه، ولا رباعه، بل يجري بغير تاء على المذكر والمؤنث"³. مثني في موضع نصب بدل من ما ولم ينصرف لأنّه معدول عن اثنين دال على التكرير ولأنّه معدول عن مؤنث لأن العدد مؤنث.⁴

(4) المعدول من الأعداد:

(5) الظرف: قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ {الأعراف: 56}، ولم يقل قريبة قال الجوهري: ذكرت على معنى الإحسان. وذكر الفراء أن العرب تفرق بين النسب والقرب من المكان فيقولون: هذه قريبتي من النسب وقريبتي من المكان فعلوا ذلك فرقا بين قرب النسب والمكان.

قال الزجاج: وهذا غلط لأن كل ما قرب من مكان ونسب فهو جار على ما يقتضيه من التذكير والتأنيث يريد أنك إذا أردت القرب من المكان قلت زيد قريب من عمرو وهذا قريب من العباس فكذا في النسب. وقال أبو عبيدة: ذكر [قريب] لتذكير المكان أي مكاناً قريباً. وردّه ابن الشجري بأنه لو

¹ أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ). تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض. ط: 1. 1413 هـ، 1991 م. ج 1/ص 364.

² أبو حيان، تفسير البحر مج 6 ص 463.

³ المصدر نفسه، مج 3 ص 160.

⁴ مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ). تح: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط: 2. 1405. ج 1. ص 189.

صَحَّ لُنُصِبَ [قَرِيبٌ] عَلَى الظَّرْفِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ هُنَا الْمَطَرُ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا يَفْتَضِيهِ فَحُمِلَ الْمَذْكُورُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الرَّجَّاجُ: لِأَنَّ الرَّحْمَةَ وَالْعُفْرَانَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقِيلَ لِأَنَّهَا وَالرَّحِمَ سَوَاءٌ.¹

وَمِنْهُ: {وَأَقْرَبَ رَحِمًا} فَحَمَلُوا الْخَبَرَ عَلَى الْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي}. وَقِيلَ: الرَّحْمَةُ مَصْدَرٌ وَالْمَصَادِرُ كَمَا لَا تُجْمَعُ لَا تُؤَنَّثُ. وَقِيلَ: [قَرِيبٌ] عَلَى وَزْنِ [فَعِيلٌ] [وَفَعِيلٌ] يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ حَقِيقًا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ. وَتَطْيِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَهِيَ رَمِيمٌ}².

وَذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ أَنَّ لَفْظَةَ (قَرِيبٌ) : إِنَّمَا لَمْ تُؤَنَّثْ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَطَرُ. وَقِيلَ: إِنَّ الرَّحْمَةَ وَالرَّحِمَ بِمَعْنَى، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى النَّسَبِ؛ أَيُّ: دَاتٌ قُرْبٍ، كَمَا يُقَالُ امْرَأَةٌ طَالِقٌ، وَقِيلَ: هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَمَا قَالُوا: لِحَيَّةٍ دَهِيْنٌ، وَكَفَّ حَضِيْبٌ. وَقِيلَ: أَرَادُوا الْمَكَانَ؛ أَيُّ: أَنَّ مَكَانَ رَحْمَةِ اللَّهِ قَرِيبٌ. وَقِيلَ: فَرَقَ بِالْحَذْفِ بَيْنَ الْقَرِيبِ مِنَ النَّسَبِ وَبَيْنَ الْقَرِيبِ مِنْ غَيْرِهِ.³

، وَقَدْ رَدَّ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرَ هَذَا الْمَذْهَبَ فَقَالَ: "وَهَذَا خَطَأٌ، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَكَانَ (قَرِيبٌ) مَنْصُوبًا، كَمَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَرِيبًا مِنْكَ"⁴، وَقَدْ عَدَّ أَبُو حَيَّانَ ذَلِكَ مِنَ الْإِتْسَاعِ فِي الظَّرْفِ، قَالَ: "وَلَيْسَ بَخْطًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ اتَّسَعَ فِي الظَّرْفِ فَاسْتَعْمَلَهُ غَيْرُ ظَرْفٍ. كَمَا تَقُولُ هَنْدٌ خَلْفُكَ، وَفَاطِمَةُ أَمَامُكَ، بِالرَّفْعِ إِذَا اتَّسَعَتْ فِي الْخَلْفِ وَالْأَمَامِ. وَإِنَّمَا يُلْزَمُ النَّصْبُ إِذَا بَقِيْنَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَلَمْ يَتَّسِعْ فِيهِمَا، وَقَدْ أَجَازُوا إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ (قَرِيبًا) اسْمٌ إِنَّ وَ(زَيْدٌ) الْخَبَرُ، فَاتَّسَعَ فِي قَرِيبٍ وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا لَا مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ"⁵، وَقَدْ ذُكِرَ قَبْلُ أَنْ أَبَا حَيَّانَ قَدْ اخْتَارَ مَذْهَبَ أَبِي عُبَيْدَةَ.

¹ البرهان، للزركشي. 360/3.

² البرهان، للزركشي. 360/3.

³ التبيين في إعراب القرآن. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ). تح: علي محمد البجاوي. دار عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. ج/1. ص575.

⁴ أَبُو حَيَّانَ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ مَج4 ص316.

⁵ المصدر نفسه، الموضع نفسه.

المؤنثات السماعية: في اللغة ما نسب إلى السماع. وفي الاصطلاح ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها، بل يتعلق بالسمع من أهل اللسان ويتوقف عليه، ويقابله القياسي. يقال هذا مؤنث سماعي.¹

فقد عامل العرب بعض الألفاظ معاملة المؤنث، لكنهم لم يلحقوها أي علامة من علامات التأنيث، وتسمى هذه الألفاظ المؤنثات السماعية، وقد ذكرها الفراء، والمبرد، وابن جني، ومن المؤنثات السماعية ما يؤنث ويذكر، الخيال: نبت. والخيل: جماعة الأفراس، لا واحد له من لفظه، وهو مؤنث سماعي، يعم الذكر والأنثى. أو واحد: خائل، لأنه يختال في مشيته، قاله أبو عبيدة. قال ابن سيده: وليس هذا بمعروف والضمير عائد إلى (الخائل)، لأنه أقرب مذكور، ويجوز إعادته للخيل، بناء على أنه اسم جمع، أما على القول بأنه مؤنث، كما نصوا عليه، فيتعين عوده للخائل.² و كالإبهام، قال أبو حيان: "وجميع أسماء الأصابع مؤنثة إلا الإبهام، فإن بعض بني أسد يقولون: هذا إبهام، والتأنيث أجود، وعليه العرب غير من ذكر؛ لأن مدلولها مفهوم، وهي مؤنثة"³، والذي ذكره أبو حيان ولم ينسبه كلام للفراء الذي قال: "والأصابع إناث كلهن إلا الإبهام فإن العرب على تأنيثها إلا بني أسد أو بعضهم فإنهم يقولون: هذا إبهام، والتأنيث أجود وأحب إلينا"⁴، وقد ذكر ذلك ابن جني⁵، وذكر غيره تأنيث الأصابع من غير ذكر تنكير بني أسد للإبهام¹،

¹ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ). تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم. تح: علي دحروج. نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي.. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. ط: 1. 1996م. ج/1. ص 971.

² تاج العروس. 28/ص 457.

³ المصدر نفسه، مج 1 ص 220.

⁴ الفراء، المذكر والمؤنث ص ص 68-69.

⁵ انظر: ابن جني، المذكر والمؤنث ص 56.

ومن ذلك الشمس، قوله تعالى: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) (9) يقال: الشمس مؤنثة بلا اختلاف فكيف لم يقل، وجمعت ففي هذا أجوبة منها أن التقدير وجمع بين الشمس والقمر فحمل التذكير على بين، وقيل: لما كان وجمع الشمس لا يتم به الكلام حتى يقال: والقمر وكان القمر مذكراً كان المعنى جمعا فوجب أن يذكر فعلهما في التقديم كما يكون في التأخير. وأولى ما قيل فيه قول الكسائي، قال: المعنى: وجمع النوران أي الضياءان وفي موضع آخر: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِرَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾. [الأنعام: 78] وأما محمد بن يزيد فيقول: هذا كله تأنيث غير حقيقي لأنه لم يؤنث للفرق بين شيء وشيء فلك تذكيره لأنه بمعنى شخص وشيء².

فالمشهور في الشمس أنها مؤنثة، وقيل: تذكر وتؤنث. فَأُنْثِثُ أَوَّلًا على المشهور، وَدُكِّرْتُ في الإشارة على اللغة القليلة مراعاةً ومناسبةً للخبر، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث³، وكثير من التصريفيين يعد الشمس مؤنثاً، وليس منهم من ذكر أنها تذكر⁴، وقد اختلفت توجيهاتهم للآية، أورد الأخفش توجيهين اكتفى أبو حيان بذكر أحدهما⁵، وقال الأخفش: "أما قوله للشمس: (هَذَا رَبِّي) فقد يجوز على هذا الشيء الطالع ربي،... وقد كانوا يذكرون الرب في كلامهم قال لهم: (هَذَا رَبِّي)"¹، فالذي جعل الشمس تُدَكَّر عند الأخفش أنها في معنى مذكر، أو أن تكون الإشارة للرب، لا للشمس، فلا يكون في ذلك تذكير للشمس، وهذا التفسير لم يُعَنَّ به أبو حيان، وله

¹ انظر: أبا حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص107، ونفطويه، المذكر والمؤنث ص64، وأبا البركات الأنباري، البلغة في المذكر والمؤنث ص71.

² إعراب القرآن. للنحاس. ج/5. ص53

³ أبو حيان، تفسير البحر مج4 ص172.

⁴ انظر على سبيل المثال: الفراء، المذكر والمؤنث ص86، وأبا حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص145، ونفطويه، المذكر والمؤنث ص68، وأبا البركات الأنباري، البلغة في المذكر والمؤنث ص66، وأبا علي الفارسي، التكملة ص139.

⁵ انظر: أبا حيان، تفسير البحر مج 4 ص172، قال أبو حيان: "قدره الأخفش: هذا الطالع".

وجه جيّد، وقد نقله ابن عطية فقال: "لما قصد ربه قال: هذا فذكر، أي: هذا المرئي، أو المنير، ونحو هذا"²، وجعل الزمخشري تذكير الشمس من باب جواز جعل المبتدأ مثل الخبر في التذكير والتأنيث، قال الزمخشري فيما ينسب إليه أبو حيان: "جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءت حاجتك؟ وما كانت أمك. والذي في الكشاف عين ما نسبه أبو حيان للزمخشري³، وعلل أبو حيان الإشارة إلى الشمس بمذكر بتعليل يعتمد فيه على معرفته بلغات الأعاجم، قال: "يمكن أن أكثر لغة الأعاجم لا يفرقون في الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث، ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المؤنث والمذكر سواء في ذلك عندهم؛ فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلام إبراهيم بما يشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث بفرج لم يكن لهم علامة تدل عليه في كلامهم، وحين أخبر تعالى عنها بقوله: (بَارِعَةً) أَنْتَ على مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية"⁴، وفي هذا التفسير بعد، فإنه لا تغيّر قوانين لغة لتتناسب مع قوانين لغة أخرى لمجرد أن صاحب اللغة الأولى أراد أن يحكي شيئاً عن أصحاب اللغة الأخرى، فلو قدر أنا تحدثنا عن أمر حصل عند الفرس أو الهنود فلا يعني ذلك إمكان تأثر حديثنا ذلك بما باللغة المحكي عنها، أمر آخر أن التذكير أصل، والتأنيث فرعه، وربما بقيت هذه الألفاظ على الأصل، وهذا أولى من ادعاء أن تذكيرها على الحكاية، ومن ذلك السُّلم قال أبو حيان: "يذكر ويؤنث، فقل: التأنيث لغة، وقيل: على معنى: المسالمة، وقيل: حملاً على النقيض، وهو الحرب"⁵، وأبو

¹ الأخفش، معاني القرآن 2ص496، والآية من سورة الأنعام، من الآية 78.

² ابن عطية، المحرر الوجيز مج 2ص314.

³ انظر: الزمخشري، الكشاف مج 2ص367.

⁴ أبو حيان، تفسير البحر مج 4ص172-173، والآية من سورة الأنعام، من الآية 78.

⁵ المصدر نفسه، مج 4ص509.

حَيَّانٍ متابع لابن السكيت، وأبي حاتم السجستاني، فقد ذكر أنها مما يذكر ويؤنث¹، وذكرها آخرون، لكن لم يشيروا إلى أنها تذكر وتؤنث².

ومنه السُّلَمُ، وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسُّلَمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (61) "وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسُّلَمِ فَاجْنَحْ" لَهَا لَأَنَّ السُّلَمَ مؤنثة ويجوز أن يكون التأنيث للفعل، وحكى أبو حاتم فَاجْنَحْ لَهَا³.

﴿أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ﴾: {الأنعام: 35}، قال أبو حَيَّان "هو مذكر، وحكى الفراء فيه التأنيث، قال بعضهم: تأنيثه على معنى المرقاة لا بالوضع"⁴، قال الفراء: "السُّلَمُ ذكر... قال الفراء: وقد أُثْبِتَتْ بيتاً فيه تأنيث السُّلَمِ"⁵، فالذي يظهر أن الفراء يرى أنه يذكر، وقد يؤنث، وإجازته التأنيث مبنية على سماعه لبيت فيه السُّلَمُ مؤنث، لكن نسيه، وقد تابعه في ذلك أبو حاتم السجستاني⁶، ونفطويه⁷.

ومنه اللسان العضو، وفي جواز تأنيثه خلاف، وأما من أنث اللسان فهو يقول: ألسن. من ذكر قال: ألسنة⁸. وقال الفراء: اللسان بعينه لم نسمعه من العرب إلا مذكراً. انتهى. ويعبر باللسان عن الكلام، وهو أيضاً يذكر ويؤنث إذا أريد به ذلك⁹، فهم في ذلك فريقان، الفريق الأول يرى أن اللسان العضو يذكر ويؤنث، وعلى ذلك أبو عمرو بن العلاء الذي كان يقول: اللسان نفسه يذكر

¹ انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق ص 398، وأبا حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص 120.

² انظر: الفراء، المذكر والمؤنث ص 75، والأخفش، معاني القرآن ص 548، وابن جني، المذكر والمؤنث ص 46.

³ أعراب القرآن للنحاس ج 2 ص 103.

⁴ أبو حَيَّان، تفسیر البحر مج 4 ص 118.

⁵ الفراء، المذكر والمؤنث ص ص 86-87.

⁶ أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص 146.

⁷ نفطويه، المذكر والمؤنث ص 72.

⁸ الكتاب سيبويه.

⁹ أبو حَيَّان، تفسیر البحر مج 2 ص 523.

ويؤنث، فمن أنث اللسان جمعه ألسناً، ومن ذكره جمعه ألسنة وقال بهذا القول أيضاً أبو حاتم السجستاني¹، والمبرد²، ونفطويه³، وأبو عليّ الفارسي⁴، وهو ظاهر مذهب أبي حيان، والفريق الثاني عنده أن اللسان العضو لا يؤنث، وعلى رأس هذا الفريق الفراء، قال: "اللسان يذكر، وربما أنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة"⁵، وقال بقوله ابن الأنباري⁶، وابن جني⁷، وأبو البركات الأنباري⁸،

ومنه الصواع: قالوا: الصواع الذي كان الملك يشرب فيه. قاله الجوهري⁹. ذكر سلمة عن الفراء قال: الصواع: ذكر. وهو الإناء الذي كان للملك يشرب به. قال: والصاع يؤنث ويذكر. فمن أنثه قال: ثلاث أصوع مثل ثلاث أدور، ومن ذكره قال: أصواع مثل ثواب¹⁰. (الصاع) يذكر ويؤنث وفي قوله تعالى: {نَفَقْتُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلَمِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ} [يوسف: 72] وفيه: {ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ} [يوسف: 76] وقال أبو عبيد أنا لا أرى التذكير والتأنيث اجتماعاً في اسم الصواع ولكنها عندي إنما اجتماعاً لأنه سُمِّيَ باسمين أحدهما مُذكر والآخر مؤنث فالمذكر الصواع والمؤنث السقاية قال: ومثل ذلك الخوان والمائدة وسنان الرُمح وعاليته والصواع إناء من فضة كانوا يشربون به في الجاهلية.¹¹

¹ انظر: أبا حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص 98.

² انظر: المبرد، المُفْتَضَّب مج2 ص204.

³ انظر: نفطويه، المذكر والمؤنث ص65.

⁴ انظر: أبا عليّ الفارسي، التكملة ص44.

⁵ الفراء، المذكر والمؤنث ص64.

⁶ انظر: ابن الأنباري، المذكر والمؤنث مج1 ص387.

⁷ انظر: ابن جني، المذكر والمؤنث ص90.

⁸ انظر: أبا البركات الأنباري، البلغة في المذكر والمؤنث ص83.

⁹ "الصاح سقى": 6/ 2380.

¹⁰ تهذيب اللغة للزهري. ج/3. ص53.

¹¹ المخصص. ج/5. ص145.

قال أبو حيان: "وأنت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا﴾ {يوسف: 76}، على معنى السقاية، أو لكون الصواع يذكر ويؤنث، وقال أبو عبيدة: يؤنث الصواع من حيث سمي سقاية، ويذكر من حيث هو صاع، وكان أبا عبيدة لم يحفظ تأنيث الصواع"¹، وليس في المجاز شيء مما نسب لأبي عبيدة²، وتابع أبو حاتم السجستاني ما نسب إلى أبي عبيدة، قال: "أما الصُّوَاعُ فمذكر لا شك فيه، قال تعالى: ﴿نَفَقْدُ صُوعٍ الْمَلِكِ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ {يوسف: 72}، وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ فإنما رجع إلى السقاية، والتذكير على الصُّوَاعِ، قال: ﴿جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ {يوسف: 70}، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا﴾ والتذكير على الصُّوَاعِ، فإن قلت: أليسا شيئاً واحداً؟ فقد تقول: مِلْحَقَةٌ فَتُؤنث، وتقول: ثوب فتذكر، وهما شيء واحد"³، وذكر الزمخشري القولين، لكنه ذهب في هذه اللفظة مذهباً خاصاً، قال: "قلت: قالوا: رجع بالتأنيث على السقاية، أو أنت الصواع؛ لأنه يذكر ويؤنث، ولعلَّ يوسف كان يسميه سقاية، وعبيده صواعاً، فقد وقع فيما يتصل به من الكلام سقاية، وفيما يتصل بهم منه صواعاً"⁴.

إنما حسن إظهار الوعاء وكان القياس أن يقول: ثم استخرجها منه، لتقدم ذكره، لأنه لو قيل: ثم استخرجها منه، لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأن الأخ كان مباشراً بطلب خروج

¹ أبو حيان، تفسير البحر مج5 ص328. والآية من سورة يوسف، من الآية 76.

² انظر: أبا عبيدة، مجاز القرآن مج1 ص135.

³ أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث ص ص145-146، والآيات من سورة يوسف، وهي على الترتيب 72، 76، 70، 76.

⁴ الزمخشري، الكشاف مج3 ص310.

الوعاء، ولم يكن الأمر كذلك، لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية، فأعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم. وإنما لم يضمم الأخ فيقال: ثم استخرجها من وعائه،¹

لأمرين: أحدهما: أن ضمير الفاعل في (استخرجها) ليوسف عليه السلام. فلو قال: من وعائه، لتوهم أنه ليوسف، لأنه أقرب مذكور، فأظهر دفعاً لذلك. الثاني: أن الأخ مذكور مضافاً إليه، ولم يذكر (2) فيما تقدم مقصوداً بالنسبة الإخبارية. فلما احتيج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضاً

¹ أمالي ابن الحاجب. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ). تح: فخر صالح سليمان قدادة. دار عمار - الأردن، دار الجيل. بيروت. 1409 هـ 1989 م. ج. 1/ص 210.

الفصل الثالث: التّأنيث في التراكييب:

المبحث الاول: الفاعل المؤنث

المطلب الاول: تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث "المفرد":

والمراد بالمفرد المقيس كل ما لحقته علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا سواء كان تأنيثه حقيقياً أو غير حقيقي والمؤنث الحقيقي، إما أن يكون بعلامة كفاطمة أو بغير علامة كمریم. وهذه التاء إذا لحقت الأفعال، كانت ثابتة لا تتقلب في الوقف، نحو: "قامتْ هندٌ"، و"هندٌ قامتْ". وإذا لحقت الاسم، نحو: "قائمة"، و"قاعدة"، أبدل منها الهاء في الوقف، فتقول: "هذه قائمة، وقاعدة"¹.

والتأنيث غير الحقيقي، إما أن يكون مذكراً حقيقياً وأنث بالعلامة كطلحة، أو غير حقيقي وأنث كبدة، وشفاعة، وأسوة، وأمة وهذا الأخير هو ما يطلق عليه المؤنث المجازي.

أحكام تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المفرد: سواء أكان حقيقي التأنيث أم غير حقيقي يجوز في أربعة مواضع وهي:

أولاً: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي ليس بضمير) نحو طلعت الشمس وطلع الشمس وقيل التأنيث أفصح² وقد يكون التأنيث أفصح في حالة عدم الجمع بينه وبين مذكر، أما إذا جمع بينهما في الكلام فيحسن عدم إلحاق العلامة كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ {القيامة: 9}³. وقال الفراء، والزجاج. أي: جُمِعَا في ذهاب نُورِهِمَا. وقال الفراء: وإنما قال: (جُمِع) ولم يقل: جمعت لهذا؛ لأن المعنى: جمع بينهما.⁴

¹ شرح المفصل. ج/3. ص353.

² جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني. 2/242. 241. قطر الندى وبل الصدى ص206.

³ دراسات لأسلوب القرآن الكريم. عبد الخالق عزيمة. 482/1.

⁴ "معاني القرآن" 3/ 209. "معاني القرآن وإعرابه" 5/ 252. "مجاز القرآن" 2/ 277.

وقال الكلبى: المعنى: جُمع النوران، أو الضياءان وقال أبو عبيدة: لتذكير القمر. يعني أن القمر شارك الشمس في المجمع" فلما شاركها مذكر، كان القول فيه جُمع. ولم يرتض الفراء هذا القول، وقال: قيل لمن قال هذا: كيف تقولون: الشمس جُمع والقمر؟ فقالوا: جُمعت، ورجعوا عن ذلك القول¹.

ثانياً: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفصل غير "إلا. ولا واقعا بعد "نعم" أو "بئس". قوله تعالى: (اذ قالت امرأة عمران). ونحو: حضر القاضي امرأة². قال أبو بكر الأنباري: "اعلم أن أفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء، وكان حذفها قبيحا كقولك: قامت هند وفاطمة، وعائشة لاختلافهما، فإذا فصلت بين المؤنث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث³".

ثالثاً: أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: إنما حضر أو حضرت هي، ومثل: ما قام وما قامت إلا هي والأحسن التذكير⁴.

رابعاً: أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعل "نعم" أو "بئس" أو "ساء" التي للذم نحو نعمت، أو (نعم المرأة هند)، وهكذا والتأنيث أجود⁵. أكثر ما يذكر ويؤنث من هذا القسم، المؤنثات اللفظية المجازية: هذا النوع من الألفاظ كثير في الكلام وهو مما لحقته تاء التأنيث وليس بجنس ولا له واحد ذكر كامراً ومرء ولا هو وصف وذلك نحو: أسوة، وأمة، وبلدة، ورحمة، وبينة، وصيحة،

(5) "معاني القرآن" 3/ 210

¹ البحر المحيط ص155.

² قطر الندى وبل الصدى ص206

³ المذكر والمؤنث. 224/2.

⁴ جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني. 241.242/2.

⁵ المرجع نفسه. 241.242/2.

وعبرة. فأما تأنيثه فعلى لفظه وهذا ظاهر فيه¹. وهو ما يكثر تأويله بمذكر والأمثلة في ذلك كثيرة

في العربية وفي القرآن الكريم وتذكيره" مع الفصل أحسن، نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ {البقرة: 275}، وقوله: (زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ...) (212)

ولم يقل «زينت» وذلك جائز، وإنما ذكر الفعل والاسم مؤنث لأنه مشتق من فعل في مذهب

مصدر. فمن أنت أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر. ومثله «فَمَنْ جَاءَهُ

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهُي» «7» و «قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ» «8»، «وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا

الصَّيْحَةَ» «9» ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ﴾ {آل عمران: 13} فإن كثر الفصل ازداد حسنا، نحو:

﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ {هود: 67}²

المطلب الثاني: نماذج من المؤنثات اللفظية المجازية التي يجوز تذكيرها:

لفظة الصلاة: مؤنثة وتذكر على المعنى لأنها من المؤنثات اللفظية المجازية.

الصلاة لغة: فالدعاء صلاة، قال الله تعالى: (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)، وقال رسول الله

صَلَّى الله عليه: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا

فَلْيُصَلِّ". أي: فَلْيَدْعُ لَهُم بِالْبَرَكَاتِ والخير.³

والصلاة أيضا طلب التعظيم لجانب الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم، في الدنيا والآخرة.⁴

¹ المذكر والمؤنث المبرد ص 97. المخصص لابن سيده مج 5 102/16.

² معاني القرآن، للفراء. ج 1/ص 125.

³ حلية الفقهاء. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ). تح: عبد الله بن عبد المحسن

التركي. الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت. ط: 1 (1403هـ - 1983م). ج 1/ص 65.

⁴ كتاب التعريفات، الجرجاني. ص: 175/176.

والدليل على أنها بمعنى الدعاء في كلام العرب قول الأعشى¹:

تَقُول ابنتي وقد يمت مرتحلا يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي جفنا فإن لجنب المرء مضطجعا

ووردت بمعنى العبادة في قول الأعشى²:

يرأوح من صلوات المليك طورا سجودا وطورا جوارا

قال القرطبي: "اختلف الأصوليون هل هي مبقاة على أصلها اللغوي الوضعي الابتدائي... والشرع إنما تصرف بالشروط والأحكام، أو هل تلك الزيادة من الشرع تصيرها موضوعة كالوضع الابتدائي من قبل الشرع هنا اختلافهم والأول أصح؛ لأن الشريعة ثبتت بالعربية والقرآن نزل بها بلسان عربي مبين؛ ولكن للعرب تحكم في الأسماء، كالدابة وضعت لكل ما يدب ثم خصصها العرف بالبهائم، فكذاك لعرف الشرع تحكم في الأسماء³."

والصلاة من صلى ألفها واو، وجمعها صلوات. "ومما يؤكد أنها مشتقة من هذا كتابتها (بالواو) في المصحف إذ لولا قصد الإشارة إلى ما اشتقت منه ما كان وجه لكتابتها بالواو. "وزنها فعلة...وقيل هي مشتقة من الصلا وهو عرق متصل بالظهر. "وصلوات اليهود: كنائسهم، واحداها صلونا وصلوات الرسول دعاؤه للمسلمين وصلوات الله ورحمته وحسن ثنائه على المؤمنين."

لفظة نجوى :ومن المؤنثات اللفظية المختومة بالألف المقصورة لفظة -نجوى- تذكر وتؤنث فبالعربية والنحو والنجوى :السر بين اثنين، وناجيته، وتناجوا، وأنتجوا، وهو نجي فلان، والجمع

¹ ديوان الاعشى دار صادر بيروت، لبنان(د،ت) ص:106/105.

²ديوان الاعشى، ص:84

³ الجامع لأحكام القرآن، مج/169

أنجية... ونجوته: وناجيته وانت جيته اختصته بمناجاتي." وقد وردت اللفظة في القرآن الكريم

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجَوَى﴾ [الإسراء: 57] فجعله جمعاً، وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجَوَى

ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة: 7].

والنجوى: الرجال المتناجون هاهنا، وقال في المصدر: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة:

10] يقال: نجوت فلاناً أنجوه نجوى، إذا ناجيته، هذا الذي ذكرنا قول جميع أهل اللغة وأنشدوا¹:

بُنِيَ بَدَا حَبُّ نَجْوَى الرِّجَالِ فَكُنْ عِنْدَ سِرِّكَ حَبُّ النَّجِيِّ

والبيت للصلتان العبدى، والنجوى فيه مصدر، والنجى صفة، يقول: بدا غش مناجاة الرجال فكن

غاشاً بنجيك الذي تتاجيه، أي: لا تطلعه على سرك، ويجمع على أنجية، ومنه قول لبيد²:

وَشَهِدْتُ أَنْجِيَةَ الْأَفَاقَةِ عَالِيَا ... كَعَبِي وَأَرْدَافُ الْمُلُوكِ شُهُودُ

ويجمع النبي أيضاً أنجياً، وأما تفسير {خَلَّصُوا نَجِيًّا} فقال أبو إسحاق: انفردوا وليس معهم أخوهم

متناجين فيما يعملون في ذهابهم إلى أبيهم من غير أن يرجعوا بأخيهم إليه، وقال ابن قتيبة:

اعتزلوا الناس ليس معهم غيرهم يتناجون ويتناظرون، وقال الأزهري³: تميزوا عن الناس يتناجون

فيما أهمهم، فأبو إسحاق حمل الخلوص على أنهم خلصوا وانفردوا من أخيهم في المناجاة، ونحوه

قال ابن الأنباري، وغيرهما: يحمله على اعتزالهم عن غيرهم من الناس وهو الظاهر⁴.

¹ انظر: "تهذيب اللغة" (نجا) 4/ 3510، و"اللسان" (نجا) 7/ 4361.

² انظر: "ديوانه" ص 47، وابن عطية 8/ 43، و"البحر المحيط" 5/ 335، و"الدر المصون" 6/ 539، و"مجاز

القرآن" 1/ 315، والطبري 13/ 33، و"اللسان" (ردف) 3/ 1626

³ "معاني القرآن وإعرابه" 3/ 24. "مشكل القرآن وغريبه" ص 227. "تهذيب اللغة" (خلص) 1/ 1082.

⁴ التفسير البسيط. الواحدى، النيسابورى، الشافعى (المتوفى: 468هـ). ج 12. ص 201.

المطلب الثالث: تذكير وتأنيث بعض الالفاظ القرآنية:

الإبل: ذكر سيبويه أن: «الإبل والغنم أسمان مؤنثان»¹ كما ذكر صاحب المقتضب: "إذا حقرت الإبل والغنم قلت: أبليلة، وغنيمة"². ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ {الغاشية: 17}. (الإبل): اسم جمع لا واحد من لفظه، يصدق على القليل والكثير، وهو مؤنث، والإبل: الجمال.³ تصغيرها أبليلة، واشتقوا من لفظه تأبل، وتعجبوا من هذا الفعل على غير قياس، فقالوا: ما آبل زيداً.⁴

الأرض: ذكر المبرد: "وقولهم أرض، كان حقها أن تكون الواحدة أرضة، والجميع أرض لو كان ينفصل بعضها من بعض، ولكن لما كانت نمطاً واحداً وقع على جميعها اسم واحد، كما قال الله عز وجل: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ {الأنعام: 14}، وقال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: 12}، فإذا اختلفت أجناسها بالخلقة، أو بانفصال بعضها من بعض، بما يعرض من بحر وجبل قلت: (أرضون)⁵. كما اورد ابن الانباري: "أنَّ الأرض على خمسة أوجه":

الأرض التي نحن عليها مؤنثة⁶. قال الشاعر⁷:

والأرض معلقنا وكانت أمنا
فيها مقابرنا وفيها نولد..

¹ سيبويه، 2. ص 22 وص 173.

² المقتضب 2 ص 186. وانظر المذكر والمؤنث للفراء: 88، وللمبرد: 100، 110، وللائنباري: 72، والسجستاني: 11.

³ التفسير الوسيط للقرآن الكريم. مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. ج 10. ص 1890.

⁴ البحر 464:8

⁵ في المذكر والمؤنث للمبرد: 119 وانظر المخصص 67:10، الأنباري: 64.

⁶ ابن الأنباري: 70.

⁷ وانظر المخصص 67:10، الأنباري: 64.

الأذن

وفي الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري¹: «والأذن مؤنثة قال الله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ {الحاقة: 12}، وقال ابن الأنباري أيضا في كتابه المذكر والمؤنث: 87: «والأذن على وجهين: أذن الإنسان مؤنثة، وفيها لغتان: أذن، بضم الذال، وأذن، بتسكين الذال... والأذن للرجل الذي يصدق بما يسمع مذكر، والأذن في الحقيقة مؤنثة، وإنما يذهب بالتذكير إلى معنى الرجل... وقال السجستاني: "الأذن مؤنثة، وكذلك أذن الكوز، وأذن الدلو".

البئر

أورد ابن الأنباري أن: «البئر أنثى، يقال في تصغيرها: بؤيرة، ويقال في جمع القلة: أبار، وآبار، على نقل الهمزة ورأى وآراء ويقال في جمع القلة: أبؤر وفي الكثرة بيار على مثال قولك: (جمال) والبئر مؤنثة² قال الله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ {الحج: 45}

وفي المذكر والمؤنث للفراء: «البئر أنثى تحقيرها ببيرة وبويرة، وتجمعها ثلاث أبؤر وآبار، والقليب ذكر»³. كما أورد أبو حيان في البحر: "البئر مؤنثة، فعل بمعنى مفعول، وقد تذكر على معنى القليب"⁴

¹ الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري: ص 65.

² البلغة للأنباري: ص 66.

³ المذكر والمؤنث للفراء: ص 91.

⁴ البحر: 371:6 .

البطن:

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: «والبطن على وجهين البطن من الإنسان ذكر، يقال: ثلاثة أبطن، والكثرة البطون. والبطن من القبائل مؤنثة»¹.

وقال الفراء: «البطن ذكر ومن أنثه فهو مخطئ.. قال أبو بكر: قال أبو الجهم: قال لنا قطرب: (البطن يذكر ويؤنث)². قال السجستاني: «البطن مذكر إلا أن نريد القبيلة فهو مؤنث»³

البعير:

في إصلاح المنطق: «قال الأصمعي: البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر وللمؤنث. "وكذلك تقول للجمال: هذا بعير، وللناقة: هذه بعير، وحكي عن بعض العرب: صرعتني بعير لي، أي ناقة، وتقول: شربت من لبن بعيري»⁴.

وفي المقتضب: «كذلك إنسان وبعير يقع على المذكر والمؤنث وإن كان اللفظ مذكراً، كما أن (ربعة) في اللفظ مؤنث، وهو يقع على المذكر والمؤنث، فبعير يقع عليهما، ومجازه في الإبل مجاز قولك إنسان، وجمال يجري مجرى رجل، وناقة تجري مجرى امرأة، وأنشدني الزيايدي عن الأصمعي لأعرابي: لا تشتري لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة واكف المعاصر»¹

وفي البلغة: (البعير يقال للذكر والأنثى)

¹ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ص 89.

² المذكر والمؤنث للفراء: ص 16.

³ المذكر والمؤنث للسجستاني: ص 75.

⁴ إصلاح المنطق: ص 326

الجب:

ورد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: «والجب مذكر، وهو البئر التي لم تطو. قال الأعشى: لنن كنت في جب ثمانين قامة = ورقيت أسباب السماء بسلمو وحدثني أبي قال حدثنا محمد بن الجهم عن الفراء أنه قال: الجب يذكر ويؤنث، ويقال في جمعه: جبية وأجباب وجباب»²

الجحيم:

وردت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: "والجحيم يذكر ويؤنث. قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ﴾ {التكوير: 12}

فأنت.. وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء، وحدثنا عبد الله قال حدثنا يعقوب قال: الجحيم مذكر، فإذا رأيته في شعر مؤنثا؛ فإنما أنت لأنهم نوا به النار بعينها³.
وقال الفراء: «والجحيم ذكر. قال أبو عبد الله: أرى أن الفراء أراد بقوله: في الجحيم إنه ذكر أنه مصدر كقوله جحمته جحيما. والتنزيل بالتأنيث.. قال الفراء: فإذا رأيته في شعر مؤنثا فلأنهم نوا به النار بعينها⁴

قال تعالى: ﴿وَبُرَزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ {الشعراء: 91}، ﴿وَبُرَزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى﴾ {النازعات: 36}، ﴿إِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ {النازعات: 39}، ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِرَتْ﴾ {التكوير: 12}، ولم تستعمل في القرآن مذكرا.

¹ المقتضب: 2/ص191.

² المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ص 205.

³ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 189/190.

⁴ المذكر والمؤنث: ص25.

جهنم:

جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: «جهنم مؤنثة وأسمائها مؤنثة، كقولك: لظى وسقر والجحيم. قال تعالى في سقر: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ ۚ لَا تُبْقَى وَلَا تَذَرُ ۚ لَوَاحٌ لِلْبَشَرِ ۚ عَلَيْهَا تِسْعَةٌ

عَشْرٌ ۚ﴾ {المدثر: 27-30}

وقال تعالى في لظى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ۖ نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى ۚ تَدْعُو مَنْ أَذْبَرَ وَتَوَلَّى ۚ﴾ {المعارج: 15 -

17}

قال تعالى: ﴿فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ۚ﴾ {النساء: 39}

﴿مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۚ﴾ {النساء: 97}

﴿أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ۚ﴾ {النساء: 121}

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ۚ﴾ {التوبة: 49}

﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ ۚ﴾ {إبراهيم: 29}

﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا ۚ﴾ {الإسراء: 18}

﴿هَذِهِ جَهَنَّمَ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ۚ﴾ {يس: 63}

¹ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 190.

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ {ق: 30}

﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ {الرحمن: 43}

﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ {النبا: 21}

الحرب:

جاء في المقتضب: "وكذا قولهم في تصغير الحرب: حريب، إنما المقصود المصدر من قولك: حربًا، فلو سمينا امرأة حربًا أو نابًا لم يجز في تصغيرها إلا حربية" وذكر المبرد: "فأما قولهم في حرب: حريب، وفي فرس: فريس فإن (حربًا) إنما هو في الأصل مصدر سمي به، فلذلك قيل: حريب. ولو سميت به شيئًا فنقلته إلى المعرفة لم نقل إلا حربية"¹. وفي البلغة: «والحرب، مؤنثة وأنشد:

من يذق الحرب يجد طعامها
مرًا وتتركه بجعجاء.

وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري: "والحرب أنثى، يقال في تصغيرها: حريب، بغير هاء"² وقال السجستاني: «الحرب مؤنثة¹. قال تعالى: ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ {محمد: 4}

الخمر:

جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: «والخمر تؤنث وتذكر، والتأنيث أغلب عليها. قال الفراء:

هي أنثى، وربما ذكرت وأنشد:

¹ المقتضب 2: 240. وفي المذكر والمؤنث للمبرد: 96

² البلغة: 76. المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 221

وعينان قال الله كونًا فكانتا فعولين بالأحلام ما يفعل الخمر
قال: هكذا أنشدني بعضهم بتذكير (بفعل) فاستفهمته، فرجع إلى التأنيث، فقال: (تفعل) و(فعولين)
منصوب بكانتا.

قال الفراء: وقد ذكر الأعشى الخمر؛ ثم رجع إلى التأنيث، فقال:

وكان الخمر العتيق من الأسفط ممزوجة بماء زلال، فذكر العتيق، وأنت ممزوجة، ويجوز أن يكون
ذكر العتيق لأنه صرف عن معتقة إلى عتيق، فصار بمنزلة قولهم: عسل معقد وعقيد، وبمنزلة
قولهم: عين كحيل ولحية دهين.

وقال السجستاني: "الخمر مؤنثة، وقد يذكرها بعض الفصحاء، قال: سمعت ذلك من أثق به بهم،
قال: وكان الأصمعي ينكر التذكير..."

وذكر أيضا: "وما رأيته من نعوت الخمر فإنها مؤنثات، مثل الراح والخنديس والمدامة، وذلك أنهم
قد أخلصن للخمر، فصرن - إذا ذكرن - عرف أنهن للخمر"²

وفي البلغة³: "والخمر وأسمائها مؤنثة".

وقال السجستاني⁴: «الخمر مؤنثة، وقد تذكر».

¹ المذكر والمؤنث للسجستاني: 7.

² المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 167-168.

³ البلغة: ص 69

⁴ السجستاني: ص 222.

وجاء في المخصص: "الخمير، وهي تؤنث وتذكر، والتأنيث أكثر". وقال الفراء في كتابه: الخمير أنثى. قال تعالى: ﴿وَأَنهَرُ مِنْ خَمِرٍ لَّدُنَّ لِلشَّارِبِينَ﴾ {محمد: 15}. وقال الفراء: «الخمير أنثى. وربما ذكروها.

قال الشاعر: وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما يفعل الخمير وقال: هكذا أنشدني بعضهم، فاستفهمته، فرجع إلى التأنيث، فقال: تفعل الخمير، وقد ذكر الأعشى. فقال: وكأن الخمير العتيق من الاسفنت ممزوجة بماء زلال. فقال العتيق، ثم رجع إلى التأنيث فقال: ممزوجة¹

الخیل:

اسم الجمع لا واحد له من لفظه من غير الآدميين مؤنث: نحو: إبل، غنم، خيل² قال تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ {آل عمران: 14}

الدلو:

قال الفراء: الدلو أنثى، يقال هذه دلبة، وتجمع ثلاث أدل. واورد ابن الأنباري: «والدلو تذكر وتؤنث، حدثني أبي عن ابن الحكم عن اللحياني أنه قال: الدلو يذكر ويؤنث، وحكى ذلك عن بعض أهل اللغة..: «الدلو مؤنثة، وثلاث أدل والكثير الدلاء» الدلو مؤنثة وقد تذكر». وقال الفراء: "والدلو أنثى، يقال: هذه دلبة، تجمع ثلاث أدل"³.

¹ المخصص: ص74. المذكر والمؤنث الفراء: ص18.

² المذكر والمؤنث للمبرد: 100، 110، والمقتضب 1: 292، وسيبويه 2: 22، والسجستاني: 11

³ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ص164-165. والسجستاني: ص15. وفي البلغة: ص77. الفراء: ص24.

الدار: عند ابن الأنباري: "والدار مؤنثة. يقال في جمعها في القلة: أدور، وأدور، بالهمز وغير الهمز، ويقال في الجمع الكثير الدور والديار، ويقال نحن في الدار الدنيا ووراءنا الآخرة"¹. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ {البقرة: 94}،

﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ {القصص: 73}، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ {العنكبوت: 64}

الدين بمعنى الملة: قرأ عبد الله {وذلك الدين القيمة}. فالهاء في هذه القراءة للمبالغة، أو أنت على أن عني بالدين الملة كقوله: ما هذه الصوت أي الصيحة².

الذراع: ذكر سيبويه: "وسألته عن ذراع، فقال: ذراع أكثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوب ذراع، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر، وأما كراع فإن الوجه فيه ترك الصرف"

وقال أيضا: «وما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على (أفعل).. وقالوا ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بها هذا البناء، وإن عنوا الأكثر³ وفي المقتضب: "والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع، ألا تراهم قالوا: ذراع وأذرع، وكراع وأكرع، وشمال وأشمل".

¹ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 212. وينظر البلغة: 77، 84، والسجستاني: 8

² البحر 8: 499.

³ سيبويه : 2. ص 19 و ص 194

وفي المقتضب أيضا: "وعلى ذلك صرف هؤلاء التَّحويون ذراعًا اسم رجل؛ لكثرة تسمية الرجال به وأنه وصف للمذكر في قولك: هذا حائط ذراع، والأجود ألا يصرف اسم رجل، لأن الذراع في الأصل مؤنثة"¹.

وقال المبرد: "فأما الذراع والكراع فأمرهما بين في أشعارهم، وسائر كلامهم، يقولون هذا الثوب سبع في ثمانية، يريدون سبع أذرع في ثمانية أشبار"

وقال الفراء: "الذراع أنثى، وقد ذكره بعض بني عكل" وفي البلغة: "الذراع مؤنثة"²

الذنوب:

قال الفراء³ "والذنوب أنثى وذكر، أنشدني أبو ثروان:

هرق لها من قرقي ذنوبا إن الذنوب ينفع المغلوبا

وقال الآخر: على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها وفي المقام تدائر

و ذكر الانباري: "والذنوب تذكر وتؤنث"⁴

وقال الفراء: الذنوب: الدلو العظيمة، ويقال: الذنوب: الدلو إذا كان فيها ماء. والذنوب أيضًا

النصيب قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ {الذاريات: 59}، معناه:

مثل نصيب أصحابهم".

¹ المقتضب 2:204.المصدر نفسه: 3:366.

² المذكر والمؤنث للمبرد : 104-105. المذكر والمؤنث للفراء: 77: وفي البلغة: 70.

³ المذكر والمؤنث للفراء: 54:

⁴ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 167

وفي البلغة: "الذنوب: الدلو العظيمة، تذكر وتؤنث". وقال السجستاني: «الذنوب يذكر ويؤنث، والجمع أذنيه».¹

الذهب: ذكر الفراء: "الذهب أنثى، يقال: هي الذهب الحمراء، وربما ذكر" وابن الأنباري: "والذهب أنثى، يقال: هي الذهب الحمراء. ويقال في جمع الذهبية: أذهاب، وذهبان"، وفي البحر: "الذهب معروف، وهو مؤنث، ويجمع على ذهاب وذهوب"².

الرمان: عند الأنباري: "الرمان والعنب والموز مذكر، لم يسمع في شيء منه التأنيث، قال تعالى: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾ {الأنعام: 99}"³

الرأس: عند الأنباري: "والرأس مذكر، يهمز ولا يهمز. حدثنا أبو العباس قال: حدثنا سلمة عن الفراء قال: العرب تقول: الرأس بلا همزة، إلا بني تميم فإنهم يقولون: الرأس والكأس، بالهمز. ويقال في جمع الرأس: رأس، ورؤوس، ويقال: رجل رؤاسي: إذا كان عظيم الرأس، ويقال: كبش رأس ونعجة رأساء: إذا كانا عظيمي الرأس، ويقال: رجل رءاس: إذا كان يبيع الرؤوس". قال تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ {مريم: 4}، ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ {الأعراف: 150}"⁴.

الرجل: الرجل مؤنثة. وقال الفراء: "اليد، والكف، والرجل إناث كلهن يحقرن بالهاء". وقال السجستاني: "الرجل مؤنثة وكذلك رجل الجراد"⁵

¹ البلغة: 81 والسجستاني: 15

² المذكر والمؤنث للفراء: 83. ابن الأنباري: 169. وفي البحر 2: 392

³ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 286.

⁴ المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 119.

⁵ ابن الأنباري: 135، البلغة: 71، الفراء: 17، السجستاني: 5.

الرداء: ابن الأنباري: "الرداء: الذي يتردى به مذكر، والرداء: الغطاء: مذكر"¹.

الروح: في المخصص: "أبو حاتم: الروح: يذكر ويؤنث، وتأنثه على معنى النفس. وفي الحديث: (لكل إنسان نفس وروح، فأما النفس فتموت، وأما الروح فيفعل به كذا) وفي الروض الأنف. قال كعب بن مالك يبكي قتلى أحد: (عن الحق حتى غدت روحه إلى منزل فاخر الزبرج) أنث الروح لأنه في معنى النفس، وهي لغة مشهورة معروفة. أمر ذو الرمة عند موته أن يكتب على قبره:

يا نازع الروح من جسمي إذا قبضت وفارج الكرب أنقذني من النار
فكان ذلك مكتوبًا على قبره"¹.

وفي اختصار التذكير والتأنيث للسجستاني: الروح مذكر، وعلى مذهب النفس مؤنث، والروح: جبريل مذكر، والروح: عيسى مذكر."

الريح

في المخصص: "الريح: نسيم الهواء أنثى، والجمع أرواح"..

و ذكر الانباري: "الريح: على وجهين: الريح من الرياح مؤنثة، والريح: الأرج والنشر سواهما حركة الريح مذكر". وقال "أسماء الرياح مؤنثة"، وفي البلغة: "الريح وأسمائها مؤنثة"، وقال الفراء: "الرياح كلها إناث". قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ {ال عمران: 117}، ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ {يونس: 22}، ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ {يونس: 22}، ﴿أَشَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ {إبراهيم: 18}، ﴿وَلَسَلِيمَانَ

¹الأنباري: 200.

الْبَيْحِ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهٖ ﴿الأنبياء: 81﴾، ﴿وَلَسَلَيَمَنَّ الرِّيحُ عُدُوَّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾
 ﴿سبأ: 12﴾، ﴿يَبِغُ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿الأحقاف: 24﴾، ﴿فَأَهْلِكُوا بِيَمِينٍ صَرَصِرَةٍ عَاتِيَةٍ﴾ ﴿الحاقة: 6﴾،
 ﴿وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ ﴿الأنفال: 46﴾².

المرفق

عند ابن الأنباري: "والمرفق والزند والأظفار كلها مذكرة" قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا
 قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ﴿المائدة: 6﴾³

الزوج

وردت عند ابن الأنباري: "الزوج: يذكر ويؤنث، يقال فلان زوج فلانة وفلانة زوج فلان"¹.
 قال الفراء: هذا قول أهل الحجاز. قال الله عز وجل: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ ﴿الأحزاب: 37﴾.
 قال الفراء: وأهل نجد يقولون: فلانة زوجة فلان، قال: وهو أكثر من زوج، والأول أفصح. أنشدني
 أبي قال أنشدنا أبو عكرمة لعبدة بن الطبيب:

فبكى بثنائي شجوهن وزوجتي والأقربون إلى ثم تصدعوا
 وأنشدنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء:

الذي يمشي يحرشن زوجتي كماش إلى أسد الشري يستتبعها

فمن قال زوجة قال في الجمع زوجات، ومن قال زوج قال في الجمع أزواج²

¹ المخصص 62:2. وفي الروض الأنف 658:2

² المخصص 83/9، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 90، 209. البلغة: 68. الفراء: 27

³ ابن الأنباري: 121

وقال السجستاني: فلانة زوجة فلان لغة أهل نجد، قال وقد صار أهل الحرمين يتكلمون بها يقولون: هذه زوجتك، وأنشدوا¹:

أدو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاوياً

السبيل

ذكر الفراء أن "السبيل يؤنث ويذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾ {يوسف: 108}، وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ آلَيْهِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ {الأعراف: 146}. وفي قراءة أبي (يتخذوها)" وفي البحر: "قال أبو جعفر الطوسي: أهل الحجاز يؤنثون الصراط كالطريق والسبيل والزقاق والسوق، وبنو تميم يذكرون هذا كله" وفي البحر أيضاً: "تميم وأهل نجد يذكرون السبيل، وأهل الحجاز يؤنثونها"

قرئ في السبع بتأنيث السبيل وتذكيرها في قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ بَيْنَ سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ﴾ {الأنعام: 55}

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن حفص ويعقوب: {ولستبين} بالتاء ورفع {سبيل} على لغة تأنيث السبيل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ {يوسف: 108}

وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف: {وليسبين} بالباء ورفع {سبيل} على لغة تذكيره، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾² {الأعراف: 164}، قرأ ابن أبي عبلة (لا يتخذوها). (قل هذه سبيلي) قرأ عبد الله (قل هذا سبيلي).

¹ المذكر والمؤنث لابن الأثير: 191

² الفراء: 261. السجستاني، ص 196.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾
 {الأعراف: 146}

﴿وَإِنَّهَا لَسَبِيلٌ مَّقِيمٌ﴾ {الحجر: 76}، ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ﴾ {عبس: 20}، وجاءت التأنيث
 في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾ {النحل: 9}، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾
 {يوسف: 108}³.

¹ ينظر: ديوان ابن الرمة

² المذكر والمؤنث للفراء: 87. البحر 25:1. الإتحاف: 209، النشر 2:258، غيث النفع: 90

³ البحر 353:5. وانظر المذكر والمؤنث للمبرد: 115، وابن الأنباري: 156، والمخصص 41:12، البلغة، 67،
 والسجستاني: 10.

المبحث الثاني: وجوب تأنيث الفعل

المطلب الأول: مع الفاعل المفرد المؤنث

تذكير الفاعل المؤنث له أكثر من سبب في القرآن الكريم. فإذا قصدنا باللفظ المؤنث معنى المذكر

جاز تذكيره وهو ما يُعرف بالحمل على المعنى. وقد جاء في قوله تعالى عن الضلالة: ﴿فَرِيقًا

هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ۚ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ

مُهْتَدُونَ﴾ {الأعراف: 30}، أي: ثبت وظهر وتحقق، تقول: حَقَّتْ الخيانة على فلان، أي: ظهرت

(8). وإِنَّمَا قَالَ: {هَدَىٰ} ولم يقل: أَضَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مُتَّصِفٌ بِالْهُدَايَةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَغَيْرِ مُتَّصِفٍ

بِالْإِضْلَالِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ¹. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا

اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۚ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَيَسِيرُوا فِي

الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ {النحل: 36}. ومعنى {حَقَّتْ عَلَيْهِ

الضَّلَالَةُ}: وجب عليهم الكفر، كما قال: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ {الأعراف:

30}،، وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: 96]، ثم قال:

{فَيَسِيرُوا} الآية، أي: فسيروا معتبرين في الأرض بآثار الأمم المكذبة، فتعرفوا أن العذاب بإزائكم كما

نزل بهم، ثم أكد أن من حَقَّتْ عليه الضلالة لا يهتدي.²

¹وينظر: روح المعاني 8/ 108.

²"معاني القرآن وإعرابه" 3/ 198

ففي كل مرة يذكر فيها الضلالة بالتذكير تكون الضلالة بمعنى العذاب لأن الكلام في الآخرة ﴿كَمَا
 بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ {الأعراف: 29}، وليس في الآخرة ضلالة بمعناها لأن الأمور كلها
 تتكشف في الآخرة. وعندما تكون الضلالة بالتأنيث يكون الكلام في الدنيا فلما كانت الضلالة
 بمعناها هي يؤنث الفعل¹.

وكذلك بالنسبة لكلمة العقوبة أيضاً تأتي بالتذكير مرة وبالتأنيث مرة، وعندما تأتي بالتذكير تكون
 بمعنى العذاب وقد وردت في القرآن الكريم 12 مرة، بمعنى العذاب أي: بالتذكير والأمثلة في القرآن
 كثيرة منها قوله تعالى في سورة الأنعام الآية 11: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ
 عَقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَجَعَلْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلِيفَ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ
 كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ﴾ {يونس: 73}، و﴿وَأَمْطَرْنَا مَطَرًا فَأَنْظِرْ
 كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ {الأعراف: 84}، و﴿فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ
 الْمُنْذَرِينَ﴾ {الصافات: 73}، المقصود بالعاقبة هنا محل العذاب فجاء الفعل مذكراً. وعندما تأتي
 بالتأنيث لا تكون إلا بمعنى الجنة كما في قوله تعالى ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبِّیْ أَعْلَمْ بِمَنْ جَاءَ
 بِالْهُدَى مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾
 {القصص: 37}، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَلْقَومُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ
 نَعْمُوتُ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ {الأنعام: 135}.

¹ ينظر : فاضل السامرائي، لمسات بيانية، ص55.

تذكير كلمة شفاعاة مرة وتأتيها مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ

شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ {البقرة: 48}، وقال في نفس

السورة الآية 123: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا

شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. جاءت الآية الأولى بتذكير فعل (يقبل) مع الشفاعاة بينما جاء الفعل

(تنفعها) مؤنثاً مع كلمة الشفاعاة نفسها. الحقيقة أن الفعل (يقبل) لم يُذكر مع الشفاعاة إلا في الآية

123 من سورة البقرة وهنا المقصود أنها جاءت لمن سيشفع بمعنى أنه لن يُقبل ممن سيشفع أو من

ذي الشفاعاة. أما في الآية الثانية فالمقصود الشفاعاة نفسها لن تنفع وليس الكلام عن الشفيع. وقد

وردت كلمة الشفاعاة مع الفعل المؤنث في القرآن الكريم في آيات أخرى منها في سورة يس الآية

23: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا

يُنْقِذُونِ﴾ ، وسورة النجم الآية 26 ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا

مَنْ بَعَدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾¹.

وكذلك كلمة (البينات) فإذا كانت بمعنى العلامات الدالة على المعجزات أثبت الفعل وإذا كانت

بمعنى الأمر والنهي وحد الله والدين ذكر الفعل هناك حكم نحوي مفاده أنه يجوز أن يأتي الفعل

مذكراً والفاعل مؤنثاً. وكلمة (البينات) ليست مؤنث حقيقي لذا يجوز تذكيرها وتأتيها. والسؤال ليس

¹ فالمعنى لا تغني شفاعتهم أن لو شفّعوا، ليس أن هناك شفاعاة مثبتة .. "الحجة" 48 / 2. ونفى أصل الشفاعاة هو مذهب المعتزلة، كما قرره الزمخشري في "الكشاف" في تفسير هذه الآية، ورد عليه أحمد بن محمد بن المنير في كتاب "الإنصاف" في "حاشية الكشاف" 1 / 278.

ومعنى الآية عند الجمهور: أنه وإن كان ظاهرها العموم فهي مخصوصة بمن مات على كفره غير تائب. انظر: "تفسير الطبري" 1 / 268، و"تفسير البغوي" 1 / 900، و"تفسير ابن كثير" 1 / 95.

عن جواز تذكير وتأنيث (البَيِّنَات) لأن هذا جائز كما قلنا لكن السؤال لماذا؟ لماذا جاء بالاستعمال

فعل المذكر (جاءهم البَيِّنَات) مع العلم أنه استعملت في غير مكان بالمؤنث (جاءتهم البَيِّنَات)؟

جاءتهم البَيِّنَات بالتأنيث: يؤنث الفعل مع (البَيِّنَات) إذا كانت الآيات تدلّ على النبوءات فأينما

وقعت بهذا المعنى يأتي الفعل مؤنثاً كما في قوله تعالى في سورة البقرة الآية 209: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ

مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، والآية 213: ﴿كَانَ

النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ

بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ

الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ

وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، يجوز أن يريد ب {البَيِّنَاتُ}: ما بُيِّن في التوراة

والإنجيل. وهو قول ابن عباسه ويجوز أن يريد: ما أتى به (6) النبي - صلى الله عليه وسلم -

من الكتاب والآيات المعجزات. وفي هذا تبعيد لهم من حال الهداية، وبيان لاستحقاقهم الكفر

بفعلهم.¹ والآية 253 ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ

بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ

اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا

فَمِنْهُمْ مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا

¹التفسير البسيط أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)

. تح: أصل تحقيقه في رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه

وتنسيقه. الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط: 1 1430 هـ ج 5. ص 413.

يُرِيدُ ﴿١٥٣﴾ ، وقوله في سورة النساء الآية 153: ﴿يَمْسُكُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنِ ذَلِكَ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾

أما "جاءهم البيّنات" بالتذكير: فالبيّنات هنا تأتي بمعنى الأمر والنهي وحيثما وردت كلمة البيّنات بهذا المعنى من الأمر والنهي يُذكر الفعل كما في قوله تعالى في سورة آل عمران الآية 86: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ، والآية 105: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ، وفي سورة غافر الآية 66: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ مِنْ رَبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وقد يكون التّأنيث للكثرة والتذكير للقلّة كما في قوله تعالى (قالت الأعراب آمنا) وقوله تعالى (وقال نسوة في المدينة). و هذا الأمر جائز من حيث الجواز اللغوي وليس في هذا شيء لكن السؤال يبقى لماذا اختار تعالى التذكير في موضع والتأنيث في موضع آخر؟ ونأخذ قوله تعالى (جاءكم رسول) أي: لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ، وهو ما معكم. والصلة المُظهرة تقوم مقام المُضمرة ، عند أبي الحسن الأخفش؛

ومثل هذا: قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾

[يوسف: 90]، المعنى: كأنه قال: لا يضيع أجرهم؛ لأن الذي يتقي ويصبر يكون من المحسنين،

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ

عَمَلًا﴾ [الكهف: 30]، المعنى عنده: إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن من أحسن عملاً، هم: الذين

آمنوا وعملوا الصالحات. ووجه آخر، وهو: أن الرجاء ههنا محذوف، وحسن الحذف للطول، كما

حكاه الخليل من قولهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)، والتقدير: بالذي هو قائل. كذلك ههنا يكون

التقدير: ثم جاءكم رسول به؛ أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما أنبأكم¹.

بتذكير فعل جاءكم، وقوله تعالى (جاءت رسل ربنا) بتأنيث فعل جاءت. ونلاحظ أنه في الآية

الأولى كان الكلام عن جميع الرسل في جميع الأمم من آدم إلى أن تقوم الساعة وهذا يدل على

الكثره فجاء بالفعل مؤنثاً للدلالة على الكثرة. أما في الآية الثانية فالخطاب لبني إسرائيل ولزمرة

منهم وفي حالة معينة أيضاً وهذا يدل على القلة فجاء بالفعل مذكراً.

مثال آخر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا

الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ {الأنفال: 35}. الحاراني² عن ابن السكيت³

¹: "معاني القرآن" للأخفش 2/ 396.. انظر قوله في "كتاب سيبويه" 2/ 404.

²هو: عبد الله بن الحسن بن أحمد أبو شعيب الحاراني، لغوي محدث مؤدب صدوق، لازم ابن السكيت مدة إحدى وعشرين سنة، وتوفي في بغداد سنة 295 هـ. انظر: "تاريخ بغداد" 9/ 435، و"إنباه الرواة" 2/ 115، و"سير أعلام النبلاء" 13/ 536، و"البداية والنهاية" 11/ 107.

³هو: شيخ العربية يعقوب بن إسحاق بن يوسف البغدادي النحوي المشهور بابن السكيت، أخذ عن أبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة والفراء وغيرهم، وكان حجة في العربية مع التدين والفضل، له نحو عشرين مصنفاً نافعا، أشهرها "إصلاح المنطق"، توفي سنة 244 هـ.

انظر: "تاريخ بغداد" 14/ 273، و"إنباه الرواة" 4/ 56، و"نزهة الألباء" 2/ 138، و"بغية الوعاة" 2/ 549.

قال: المكاء: الصفير، يقال: مكا يَمكو مَكُوًا ومُكُوًا¹: إذا جمع يديه ثم صفر فيهم². قال: والأصوات مضمومة إلا حرفين: النداء والغناء³.

هذا معنى المكاء في اللغة، ثم [يقال: مكنت است الدابة تمكو مكاءً: إذا نفخت بالريح، ذكره أبو عبيد عن أبي زيد⁴

ويقال للطعنة إذا فهقت⁵: مكنت تمكو، قال عنتره: مكو فريسته كشدق الأعلم⁶

أراد: تصفر فريسته بالدم، قال الأصمعي: قلت لمنتجع بن نبهان⁷: ما تمكو فريسته؟ فشبك أصابعه وجعلها على فمه ونفخ فيها⁸، وأراد بالأعلم: البعير. فأما المكاء: فهو (فعال) من مكا إذا صفر، وهو طائر يألف الريف، وجمعه المكاكي⁹. وأما التصدية: فهو التصفيق، يقال: صدّى يصدي تصدية: إذا صفق بيديه، وأصله من الصدى وهو الصوت الذي يرد عليك الجبل،

والمكاء والتصدية: هما التصفيق والصفير وكلاهما مذكّر وجاء الفعل مع كلمة (الصلاة) مذكراً لأن المراد بالصلاة هنا التصفيق والصفير وكلاهما مذكّر. والصلاة عندهم كانت تقيد الطواف

¹ في "المشوف المعلم": مكاءً. وانظر: "لسان العرب" (مكا) 7/ 425.

² "المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح" (م ك و) 2/ 730 مختصراً، وهو كذلك في "تهذيب اللغة" (مكا) 4/ 3432.

³ "تهذيب اللغة"، الموضع السابق.

⁴ المصدر السابق 4/ 3432.

⁵ في "لسان العرب" (فهق) 6/ 3480: الفهق: اتساع كل شيء ينبع منه ماء أو دم، وطعنة فاهقة: تفهق بالدم.

⁶ عجز بيت من معلقة عنتره وصدرة: وحليل غانية تركت مجدلاً. وهو في "ديوانه" ص 207، و"تفسير الطبري" 9/ 240، و"شرح القصائد السبع الطوال" ص 340.

⁷ هو: المنتجع بن نبهان الأعرابي، وهو من بني نبهان من طيئ، لغوي أخذ عنه علماء زمانه، وأكثر عنه الأصمعي. انظر: "طبقات النحويين واللغويين" ص 157، و"إنباء الرواة" 3/ 323.

⁸ انظر: "شرح القصائد السبع الطوال" ص 341.

⁹ في "الصاحح" (مكا) 6/ 2495: المكاء: بالمد والتشديد: طائر، والجمع: المكاكي، والمكاء: مخفف، الصفير.

والطواف مذكّر أيضاً (صلاتهم كانوا يطوفون وحول الكعبة ويصفقون ويصفرون). إذن الطواف والتصفيق والصفير كلّها مذكّر فجاء الفعل مع كلمة الصلاة المقصود بمعناها المذكر جاء مذكراً.

قال تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝﴾ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَمَلَ صَالِحًا تُوْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿الأحزاب: 30 - 31﴾، هذه الآية ليست من باب التذكير والتأنيث أصلاً وتذكير الفعل والفاعل وإنما هي من باب استعمال (من). والسؤال هو لماذا استعمال (من) في الآية؟ من أصلاً في اللغة تستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وطبيعة الأكثر في كلام العرب والقرآن أنه حتى لو كان الخطاب للإناث أو الجمع يأتي أول مرة بـ(من) بصيغة المفرد المذكر ثم يعقبه ما يوضح المعنى. ومهما كانت حالة من سواء أكانت إسماءً موصولاً أو نكرة تامة بمعنى شخص أو ذات أو كانت اسم شرط، يؤتى بها بصيغة المفرد المذكر أول مرة ثم يُعاد عليها بمعناها في المرة الثانية كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيَوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ {البقرة: 8} وهذا هو خط القرآن وهو الأكثر في كلام العرب وهذا هو الأصل. وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَذَن﴾ {التوبة: 49}. والآية موضع السؤال (من يأت منك) تدخل في هذه القاعدة جاء بـ (من) بما يدل على الإفراد والتذكير ثم جاء فيما بعد بما يدل على المعنى. وإذا خرج عن هذا الأمر كما في قوله تعالى (ومنهم من ينظر إليك ومنهم من يستمعون إليك) جاء في الأولى بالإفراد والثانية جمع لماذا؟ نسأل أيهما أكثر الذين ينظرون إلى الشخص أم الذين يستمعون إليه؟ الجواب الذين يستمعون ولهذا عبر عنهم بالجمع لأنهم أكثر. ولهذا عندما يخالف القاعدة فإنه يخالف بما يقتضيه السياق والمعنى.

مثال آخر قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَعْتَيْنِ لُتَقَاتَا فِئَةً تَقِيلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ {آل عمران: 13} على الابتداء رفع كأنه قال "إحداهما فئة تقاثل في سبيل الله" وفُرت جراً على أول الكلام على البذل وذلك جائز. قال الشاعر:

[من الطويل]:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ بِهَا رَيْبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ فَرَفَعَ.

ومنهم من يجزّ على البذل ومنهم من يرفع على احداهما كذا واحداهما كذا¹. وفي آية أخرى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ {الأنعام: 4}، {من} في قوله: {من آية} لاستغراق الجنس الذي يقع في النفي، كقولك: ما أتاني من أحد، والثانية: للتبعيض، فالأول خرج مخرج عموم الآيات كأنه قيل: أي آية أنتهم هي بعض آيات ربهم.² وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾ {الأنعام: 124}. نقول أنه من حيث الحكم النحوي يجوز تذكير وتأنيث الفعل لكن يبقى السر البياني لهذا التذكير والتأنيث. ونقول أنه عندما تكون كلمة (آية)

¹ معاني القرآن للأخفش [معتزلي] أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) تح: الدكتور هدى محمود قراءة مكتبة الخانجي، القاهرة: 1، 1411 هـ - 1990 مج: 1 ص 210.

² انظر: "الكشاف" 2/ 5، و"تفسير ابن عطية" 5/ 128، والقرطبي في "تفسيره" 6/ 390، و"الدر المصون" 4/ 533 - 534، ونقل قول الواحدي والرازي في "تفسيره" 12/ 157.

بمعنى الدليل والبرهان تكون بمعنى مذكر فيأتي الفعل بالتذكير وإذا كانت كلمة الآية بمعنى الآية القرآنية أنث الفعل (وإذا جاءتهم آية).

مثال آخر قوله تعالى في سورة الممتحنة الآية 4: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، وفي السورة نفسها الآية 6: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾، وفي سورة الأحزاب الآية 21: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾

ولما نهى عن موالاة الكفار .. ذكر قصة إبراهيم عليه السلام، وأن من سيرته: التبرؤ من الكفار؛ ليقتدوا به في ذلك، ويتأسوا، فقال: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ} أيها المؤمنون {أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}؛ أي: خصلة حميدة {فِي إِبْرَاهِيمَ} الخليل عليه السلام، تقتدون بها وتتبعونه فيها. وقرأ الجمهور: {إِسْوَةٌ} بكسر الهمزة في الموضعين. وقرأ عاصم بضمها كذلك. وهما لغتان. قال الراغب: الإِسْوَةُ والأُسْوَةُ بالضم والكسر كالقُدْوَةُ والقُدْوَةُ، هي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره، إن حسناً وإن قبيحاً، وإن ساراً وإن ضاراً. والأسى - بالقصر - : الحزن، وحقيقته: إِتِّباع الفاتت بالغم. وقوله: {أُسْوَةٌ} : اسم كانت و

{لَكُمْ} خبرها، و {حَسَنَةً}: صفة أسوة، مقيدة إن عمت الأسوة المحمودة والمذمومة، وكاشفة مادحة إن لم تعم.¹

و {فِي إِبْرَاهِيمَ}: صفة ثانية لأسوة، أو متعلق بأسوة أو بحسنة، أو حال من الضمير المستتر في {حَسَنَةً}، أو خبر كان، و {لَكُمْ}: للبيان. {وَالَّذِينَ مَعَهُ}: أي: مع إبراهيم. معطوف على إبراهيم، وهم أصحابه المؤمنون. وقال ابن زيد: هم الأنبياء. قال الفراء: فكأنه يقول: أفلا تأسيت يا حاطب بإبراهيم فتتبرأ من أهلك كما تبرأ إبراهيم من أبيه وقومه.

وفي "كشف ما يلتبس من القرآن": قاله هنا بتأنيث الفعل مع الفاصل لقربه وإن جاز التذكير، وأعاده في قوله: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} بتذكيره مع الفاصل لكثرتهم وإن جاز التأنيث. وإنما كرر ذلك لأن الأول في القول والثاني في الفعل، وقيل: الأول في إبراهيم والثاني في محمد - صلى الله عليه وسلم.²

ونقول أنه من الناحية النحوية إذا كثرت الفواصل فالتذكير أفضل. في الآية الأولى الفاصل بين الفعل وكلمة أسوة (لكم) أما في الآية الثانية فالفاصل (لكم فيهم) وفي الثالثة (لكم في رسول الله) فعندما تكون الفاصلة أكثر يقتضي التذكير.

¹ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن. للشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي. إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي. دار طوق النجاة، بيروت - لبنان. ط/1 1421 هـ - 2001 م. مج/29. ص198.

² تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن. الأرمي العلوي الهرري. مج/29. ص198.

وهناك أمر آخر وهو أن التذكير في العبادات أفضل وأهم من التأنيث كما جاء في مريم

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا

وَصَدَقَتْ بِكَلِمَةِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنْ الْقَدَاتِنِ ذِكْرًا﴾ {التحریم: 12}

والتذكير على التغليب حيث لم يقل من القانتات، والإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال

حتى عدت من جملتهم وهذا أبلغ من التأنيث، وجوز أن يكون المعنى وكانت من نسل القانتين

لأنها من سلالة هارون أخي موسى - عليهما السلام - (وعليه تكون من لا ابتداء الغاية لا

للتبعيض) ومدحها بذلك لما أن الغالب أن الفرع يتبع أصله، وهي على ما في بعض الأخبار سيدة

النساء ومن أكملهن.¹

التذكير مرة والتأنيث مرة مع الملائكة في القرآن الكريم: قال تعالى في سورة ص الآية 73: ﴿فَسَجَدَ

الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ، وجاءت الملائكة هنا بالتذكير، وَلَمْ يُكْسَرُوا الْمُؤَنَّثَ تَكْسِيرَ مُؤَنَّثِ

الصفة كما لم يكسروا المذكر ذَلِكَ التذكير وَلَوْ جَمَعُوا الْمُؤَنَّثَ بِالْأَلْفِ وَالتاءِ كَمَا جَمَعُوا الْمَذْكَرَ

بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَكَانَ قِيَاسًا وَلَكِنْهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْجَمْعِ الْمَعْدُولِ عَنْ نَحْوِ صَحَارَى وَصَلَافَى²

وفي سورة آل عمران الآية 39: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ

يُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾

¹ التفسير الوسيط للقرآن الكريم. مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

ط1، (1393 هـ = 1973 م) - (1414 هـ = 1993 م). مج/10. ص1497.

² المخصص. ج/5. ص64.

يقال: نادى، مُناداةً، ونداءً. فالكسر: مصدرٌ، والضم اسمٌ. وأكثر ما جاءت الأصوات على ضمٍّ أولها؛ نحو: (الرُّغاء)، و (البُكاء)، و (الصُّراخ)، و (الهُتاف). وفي قوله: {فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ}، قراءتان: التذكير، والتأنيث. قال الفراء: (الملائكة)، وما أشبههم من الجمع، يُذكر ويُؤنث.

وقرأت الفراء: {يَعْرِجُ الملائكة}، و {تَعْرِجُ} [المعارج: 4]، و {تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ} و {وَيَتَوَفَّاهُمُ الملائكة} [النحل: 28]، فمن ذكر؛ ذهب إلى معنى التذكير، ومن أنث؛ فلتأنيث الاسم¹.

قال الزجاج: الجماعة، يلحقها التأنيث؛ للفظ الجماعة، ويجوز أن يُعبر عنها بلفظ التذكير؛ لأنه يقال: جَمْعُ الملائكة، وهذا كقوله: {وَقَالَ نِسْوَةٌ} [يوسف: 30]. إنَّ الجمع يُكسب الاسم تأنيثاً؛ لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة "الدار" و"النعل" ونحوهما، فلذلك إذا أُسند إليه فعلٌ، جاز في فعله التذكير والتأنيث. فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره. ألا تراك تقول: "قامت الرجال"، و"قام النساء"، فتؤنث فعل "الرجال" مع أنَّ الواحد منه مذكرٌ، وهو "رجلٌ"، وتذكر فعل "النساء" مع أنَّ الواحد "امرأة". قال الله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ}.²

وقال أهل المعاني: أراد بالملائكة في الآية السابقة جبريل، وحده، وذلك جائز في العربية أن تخبر عن الواحد بمذهب الجمع؛ كما تقول في الكلام: (ركب السفن)، و (خرج على البغال)، وإنما ركب بغلاً واحداً. وهذا جائز فيما لم يُقصد فيه قصد واحدٍ بعينه.

¹ انظر: "جمهرة اللغة" 2/ 1061 (ندى). ويرد الاسم منه كذلك بالكسر؛ فيقال: (نداء)، و (نداء). وجعل الجوهري الكسر هو الأصل، فقال: (النداء: الصوت، وقد يُضم). "الصاحح" 6/ 2505. وانظر (ندى) في "تهذيب اللغة" 4/ 3545، "اللسان" 7/ 4388، "الناج" 20/ 233.
² شرح المفصل لابن يعيش. ج/3. ص376.

قال الزجاج: المعنى: أتاه النداء من هذا الجنس، الذين هم الملائكة، كما تقول: (ركب فلان في السفن) وإنما ركب في سفينة واحدة؛ تريد بذلك: جعل ركوبه في هذا الجنس.¹

ومثل هذا مما في القرآن قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: 173]، وهو نعيم بن مسعود، {إِنَّ النَّاسَ}، يعني: أبا سفيان. قال المفضل: إذا كان القائل رئيساً، فيجوز الإخبار عنه بالجمع؛²

المطلب الثاني: الحكم النحوي: يمكن أن يؤنث الفعل أو يُذكر إذا كان الجمع جمع تكسير كما في قوله تعالى: (قالت الأعراب آمنة) و(قالت نسوة في المدينة) فيجوز التذكير والتأنيث من حيث الحكم النحوي.

وقوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ} الآية، أراد بالنسوة الجمع لذلك ذكر فعلهن حملاً على المعنى، وإذا أنث حمل على اللفظ، قال أبو علي: وتأنيث النساء والنسوة تأنيث جمع، كما أن التأنيث في ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: 14] كذلك، ولو لم يؤنث، كما لم يؤنث (قال نسوة) لكان حسناً، وسمعت بعض الكبار من النحويين¹ يقول: لو تأخر الفعل عن النسوة لكان: ونسوة قلن، فكانت النون علامة للجمع والتأنيث جميعاً، فإذا قدم الفعل وحّد؛ لأن فعل الجماعة إذا تقدم كان موحدّاً، وإذا وحّد حذف منه علامة الجمع، فإذا حذفت علامة الجمع فقد حذفت علامة التأنيث؛

¹ في "معاني القرآن" له 1/ 405. ، وممن قال بذلك: الطبري في "تفسيره" 3/ 250، والزجاج في "المعاني" 1/ 405، والنحاس في "المعاني" 1/ 390، والثعلبي في "تفسيره" 3/ 45.

² "تفسير الثعلبي" 3/ 45. هو أبو سلمة، نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي. صحابي مشهور، هاجر إلى الرسول يوم الخندق، وهو الذي خذل المشركين واليهود حتى صرف الله المشركين، سكن المدينة، قتل في وقعة الجمل في أول خلافة علي، وقيل: مات في خلافة عثمان - رضي الله عنه - . انظر: "الاسياعب" 4/ 70 (2658)، "الإصابة" 3/ 568 (8779).

لأن النون علامة لهما جميعاً، على أن تقديم الفعل يدعو إلى إسقاط علامة التأنيث ؛ على قياس إسقاط علامة التنثية والجمع.

وقوله تعالى: {نِسْوةٌ فِي الْمَدِينَةِ} قال ابن عباس: يريد نسوة من أشرف النساء. قال الكلبي: هن أربع: امرأة ساقى العزيز، وامرأة خبازه وامرأة صاحب دوابه، وامرأة صاحب سجنه.²

اللمسة البيانية: اختار الله تعالى التأنيث في موطن والتذكير في موطن آخر لأن في الآيات خطوط تعبيرية هي التي تحدد تأنيث وتذكير الفعل مع الملائكة. وهذه الخطوط هي:

في القرآن الكريم كله: كل فعل أمر يصدر إلى الملائكة يكون بالتذكير (اسجدوا، أنبئوني، فقعوا له ساجدين)

- كل فعل يقع بعد ذكر الملائكة يأتي بالتذكير أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ {الرعد: 23}، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ {النساء: 166}، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ {الشورى: 5}.

- كل وصف إسمي للملائكة يأتي بالتذكير ﴿الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ {النساء: 172}، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ {الأنعام: 93}، (مسومين، مردفين، منزلين)

¹ انظر: "المقتضب" 3/ 349، و"الدر المصون" 6/ 474.

² البغوي 4/ 236 بدون نسبة لابن عباس، القرطبي 9/ 176. "زاد المسير" 4/ 214، والقرطبي 9/ 176، ونسبوه إلى ابن عباس. وانظر: "تنوير المقباس" ص 148

- كل فعل عبادة يأتي بالتذكير ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ {الحجر: 30}، ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ {التحریم: 6}، لأن المذكر في العبادة أكمل من عبادة الأنثى ولذلك جاء الرسل كلهم رجالاً.

كل أمر فيه شدة وقوة حتى لو كان عذابين أحدهما أشد من الآخر فالأشد يأتي بالتذكير: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرََهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ {الأنفال: 50}، (يتوفى) جاءت بالتذكير لأن العذاب أشد ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ أما في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرََهُمْ﴾ {محمد: ٢٧}. تَوَفَّى الشَّيْءَ أَخَذَهُ وَافِيًا تَامًّا، وَتَوَفَّى الْمَلَائِكَةُ لِلنَّاسِ عِبَارَةٌ عَنْ قَبْضِ أَرْوَاحِهِمْ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَلَفْظُ تَوَفَّاهُمْ هُنَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًّا، أَي: تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَكُلٌّ مِنْ تَذْكِيرِ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثِهِ جَائِزٌ هُنَا¹. وكذلك في قوله تعالى ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ {الفرقان: 25} بالتذكير، وقوله تعالى ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ {فصلت: 30} بالتأنيث وقوله ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ {القدر: 4} بالتأنيث. ذكر الخاص بعد العام {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ} فذكر جبريل بعد الملائكة لينبه على جلالة قدره.²

¹ تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار). محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: 1354هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1990 م. ج5. ص289.

² صفوة التفاسير. محمد علي الصابوني. دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة. ط1. 1417 هـ - 1997 م. مج3. ص558.

لم تأت بشرى بصيغة التذكير أبداً في القرآن الكريم فكل بشارة في القرآن الكريم تأتي بصيغة التأنيث كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ {آل عمران: 39}، يقرأ بالتاء، والألف. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أن الملائكة جماعة، فدل بالتاء على معنى: الجماعة. والدليل على ذلك قوله: وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ «6». والحجة لمن قرأ بالألف: أن الفعل مقدم «7»، فأثبت بالألف كما كقولنا: رماه القوم، وعاداه الرجال. ومع ذلك فالملائكة هاهنا: جبريل، فذكر الفعل للمعنى.¹

قال الطبري «والصواب من القول عندي في قراءة ذلك أنهما قراءتان معروفتان أعني: التاء والياء، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب .. وذلك أن الملائكة إن كان مراداً بها: جبريل كما روي عن عبد الله، فإن التأنيث في فعلها فصيح في كلام العرب للفظها إن تقدمها فعل، وجائز فيه التذكير لمعناها. وإن كان مراداً بها: جمع الملائكة فجائز في فعلها التأنيث وهو من قبلها للفظها، وذلك أن العرب إذا قدمت على الكثير من الجماعة فعلها انثته، فقالت: قالت النساء، وجائز التذكير في فعلها بناء على الواحد إذا تقدم فعله فيقال: «قال الرجال»². و﴿قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ {آل عمران: 42}. قد تضمنت هذه الآيات من ضروب البلاغة: منها: المجاز المرسل في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ إذا أريد بالملائكة جبريل، فهو من باب تسمية الخاص باسم العام تعظيماً له، فهو مجاز مرسل علاقته العموم.³ قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ كُرُّ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ {الممتحنة: 10} هذه تتدرج أيضاً في سياق الكثرة والقلّة وفي سياق زيادة الفواصل أيضاً.

¹ الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه. ج/1. ص108.

² الطبري: 3: 169.

³ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن. الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي. مج/4. ص323

الفصل الرابع: المؤنث ماهيته وأحكامه

المبحث الأول: المؤنث ماهيته وأحكامه

سن القرآن الاختلاف بين الجنسين فادرك الإنسان هذه الثنائية **قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾** آل عمران: ٥٩١

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ الشورى: ٤٢١

التقسيم ينتهي إلى مذكر ومؤنث. "والمؤنث ما فيه آية علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا سواء كان التأنيث حقيقياً أو لا. فالعلامة اللفظية كما في (عالمة وصحراء وذكرى) والمقدرة كما في (هند وقدر) بدليل رجوعها في التصغير: كهنيدة وقديرة"¹.

وكثير من اللغات اتفقت تصوراتها وشهدت تبايناً في التصنيف². فمن اللغات كالإنجليزية ما لم تجاوز الحيوان في قسمتها الجنسية إلى مذكر ومؤنث؛ فكان ما سواه غير مقسم إلى جنسين بل هو كلٌ محايد لا دلالة فيه على مذكر أو مؤنث. ومن اللغات كالعربية ما تجاوزت القسمة فيها الحيوان إلى سائر الأشياء؛ فهي إما مذكر أو مؤنث³.

¹ محمد بن أبي بكر ابن عمر الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق: عبد الهادي الحاج عبد الله محمدين، رسالة دكتوراه، أم درمان، 1993م. ص 491.

² انظر في ذلك: أحمد مختار عمر، اللغة واختلاف الجنسين (ط1، عالم الكتب/القاهرة، 1996م) ص 47-54. عيسى برهومة، اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة (ط1، دار الشرق/عمان، 2002م) ص 47-70.

³ هناك افتراضات متعددة لتفسير التقسيم الجنسي في اللغة؛ فُرِدَّ إلى تصور الحياة في كل شيء، ورُدَّ إلى ارتباطه بصفات محددة، ورُدَّ إلى تصورات خيالية أو خارقة. انظر: عمر، اللغة واختلاف الجنسين، 48-50.

المطلب الاول: الذكر والأنثى

ترجع القسمة اللغوية الثنائية (مذكر/ مؤنث) إلى انقسام الجنس انقسامًا حيويًا طبيعيًا إلى ذكر وأنثى، وهي قسمة عرفها الإنسان في وقت مبكر وأكدتها الأديان، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ

الرَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ {النجم: 45}

ويشهد علم العربية شيئاً من الغموض في هذا الجانب من جوانب مصطلحاته المعبرة عن قضية التذكير والتأنيث، ويعود السبب في ذلك إلى الخلط بين الذَّكَر والمُذَكَّر وبين الأنثى والمؤنث؛ إذ قد يجري التعبير عنهما دون تمييز¹.

ولذلك يجب أن ننبه هنا إلى أن الذكر أو الأنثى وصف للذات الآدمية أو الحيوانية، أما المذكر أو المؤنث فهو وصف للفظ اللغوي الذي يشمل الإنسان والحيوان وغيرهما. ولذلك نجد المذكر قد يطلق على الذكر أو الأنثى، وكذلك المؤنث قد يطلق على الذكر أو الأنثى. قال سيبويه: "وتقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء؛ لأن الشخص اسم ذكر. ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة"². ويقصد سيبويه بالذكر المذكر.

وليس أمر التذكير والتأنيث في الحيوان كالتأنيث في الإنسان؛ فعلى الرغم من أن الذكر من الحيوان قد يختلف عن الأنثى فإنه قد لا يميز بينهما لغةً. وقد يتشابهان على البعد ويميز بينهما لغةً؛ لأن حاجة المستعمل للغة تقتضي ذلك، وذلك أن من فضل الجنس أن تتميز ذكورته في العين من إنائه، كالرجل والمرأة، والديك والدجاجة، والفُحَّال³، والتيس والصفية⁴، والطاوس،

¹ انظر: سيبويه. 3: 560..

² سيبويه، الكتاب، 3: 561-562.

³ الفحال: ذكر النخل خاصة.

⁴ الصفية: أنثى الماعز.

فالعصفور وإن تميز ذكره عن أنثاه بلحيته وجرمه فإنه لم يميز بينهما في اللفظ، فالعصفور مذكر اللفظ؛ ولكنه قد يطلق على الذكر أو الأنثى على الرغم من تميز أحدهما عن الثاني¹. وقالوا جمل وناقاة ففرقوا في اللفظ بين ما يتشابه على البعد، وهي تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، وذلك أنّ الناقاة مؤنثة من جهة المعنى، لأنّها في مقابلة "جَمَلٍ"، وكذلك "نعجة" في مقابلة "كَبْشٍ"، فهو بمنزلة "عناقٍ" و"أتانٍ"، فلم يكن محتاجاً إلى عَمّ التأنيث، وصار دخولُ العَمّ على سبيل التأكيد؛ لأنّه كان حاصلًا قبل دخوله².

ومن الحيوان ما يتعذر التمييز بين الذكر منه والأنثى كالنمل فعومل على أنه جنس؛ الواحد منه نملة، نقل عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عما شئتم، وكان أبو حنيفة حاضرا لا يشعر به، فقال لإنسان قل له: أذكرا كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فلم يحر له جوابا ثم قيل لأبي حنيفة رحمه الله: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في {قالت نملة}. النمل 18.، ولو كان ذكرا لقال: قال نملة³.

ومثله الحمام واحده حمامة. تقول العرب: حمامة ذكر وحمامة أنثى والجميع الحمام⁴

المطلب الثاني: الحقيقي والمجازي

ولأجل ما سلف من اختلاف بين الذكر والمذكر وبين الأنثى والمؤنث كان من التذكير أو التأنيث ما هو حقيقي وما هو مجازي. أما الحقيقي فهو ما كان فيه اتفاق بين المذكر والذكر الفرد وما كان فيه اتفاق بين المؤنث والأنثى من الإنسان أو الحيوان. قال الدماميني: "وكل منهما أي من المذكر

¹ يميز عامة أهل نجد بين ذكر العصفور وأنثاه فيسمونه كحالي ويسمونها أمية.

² شرح المفصل لابن يعيش. ج/3. ص368.

³ قال ابن الحاجب: "فقول من قال: إن قوله تعالى: {قالت نملة} يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم، لجواز أن يكون التأنيث لما في لفظ نملة من التأنيث". انظر الإيضاح 1/ 562.

⁴ تهذيب اللغة. ج/4. ص12.

والمؤنث حقيقي وهو ما له زوج من الحيوان كامرأة ورجل وناقة وجمل فكل من الرجل والجمل مذكر حقيقي وكل من المرأة والناقة مؤنث حقيقي¹. ومن النحويين كأبي البركات بن الأنباري وابن مالك من صرح بربط دلالة اللفظ المؤنث على الحقيقة التأنيثية بدلالته على ما له جهاز تأنيث².

ومتى انفكت هذه العلاقة خرجت الظاهرة إلى دائرة المجاز. فالتذكير أو التأنيث في غير الإنسان والحيوان مجاز. وهو مجاز في اسم الحيوان المحتمل للدلالة على الذكر أو الأنثى³. وهو في الجموع مجاز. ويثير الرضي قضية مجازية التأنيث في الجموع فيستثني منها جمع المذكر السالم، قال: "وكل جمع غير ما على حد التثنية، وهو جمع المذكر السالم، مؤنث غير حقيقي فحكمه حكمه على نحو ما مرّ ولو كان جمع مؤنث حقيقي كالهنادات إذ للجمعية تأنيثه أي لأن

تأنيثه إنما هو بالتأويل لكونه جماعة ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجاز الطارئ أزاله كما أزال التذكير الحقيقي في رجال وإنما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون، لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه"⁴. وهو عندي وهم إذ القضية في الحقيقية والمجازية مرتبطة بالذوات لا الألفاظ ولا فرق بين جمع السلامة وجمع التكسير في ذلك فالزيدون يطلق على جماعة كل واحد منهم زيد ومثله الزيدون يطلق على جماعة كل واحد منهم زيد، والصواب عندي أن الحقيقية أو المجازية مرتبطة بالمفرد أما الجمع فتصنيفه الجنسي هو تصنيف لفظي أي مجازي تذكيراً أو تأنيثاً. قال ابن هشام: "وليس لك أن تقول: التأنيث في النساء والهنود حقيقي؛ لأن

¹ الدماميني، المنهل الصافي، ص 493.

² انظر: أبو البركات بن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، 63. ويقول ابن مالك في باب الفاعل من الألفية: وإنما تلزم فعل مضمّر متصل أو مفهّم ذات جر

³ قال الرضي: "وقد يكون اللفظي [أي المؤنث المجازي] حيواناً كدجاجة ذكر وحمامة ذكر إذ ليس بإزائه مذكر [أي لفظ دال على الذكر] فيجوز أن تقول: غرّدت حمامة ذكر، وعندي ثلاث من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [18- النمل] ذكراً، واعتبر لفظه فأنت ما أسند إليه". شرح الكافية، 3: 338-339.

⁴ شرح الكافية، 3: 342.

الحقيقي هو الذي له فرج، والفرج لآحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد"¹. ومن أجل ذلك ذهب الكوفيون إلى جواز تأنيث الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم. ولعل قول ابن يعيش واضح في هذه المسألة يقول: "وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه نحو قام الزيدون وإنما كان الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير وذلك أن التأنيث فيه من وجهين من جهة أن الواحد مؤنث وهو باق على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع وجمع المذكر بالعكس التذكير فيه من جهتين من جهة أن الواحد باق وهو مذكر والثاني أنه مقدر بالجمع وهو مذكر والتأنيث من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجح على التأنيث"².

ولأن المؤنث المجازي لا يعني اتصاف الذات بالأنوثة سمى ابن الحاجب هذا النوع بالمؤنث اللفظي وجعله مقابلاً للحقيقي، فهو تأنيث لا يتعدى التصنيف اللفظي اللغوي إلى الذات نفسها. قال ابن الحاجب: "وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي: ما بإزائه ذكر في الحيوان كامراً وناقاً. واللفظي بخلافه، كظلمة وعين"³.

ويقصد ابن الحاجب بالمؤنث اللفظي المؤنث المجازي أي ما أنث في اللغة وإن لم يدل على أنثى. قال الرضي: "وإنما قال في الحيوان؛ لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإن بإزائه ذكرًا وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى"⁴. قال صاحب الكتاب: ونحو "النخل" و"التمر" مما بينه

¹ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص175.

² ابن يعيش، شرح المفصل، 5: 104.

³ الرضي، شرح الكافية، 3: 338.

⁴ الرضي، شرح الكافية، 3: 338.

وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى: {كأنهم أعجاز نخل خاوية} الحاقة 7. وقال: {تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}. القمر 20.¹

وأما تصنيف المجازي إلى مذكر ومؤنث فهو أمر اعتباطي ليس يسهل تفسيره تفسيراً مقنعاً؛ ولذلك أعرض عن الخوض فيه علماء العربية القدماء؛ "فمسألة تقسيم الأسماء بعامة على أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات (اعتباطية) إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحليل اللغوي التنبؤ بها أو تقنينها"².

ولما كانت الحقيقة والمجاز تعبيراً عن ارتباط اللفظ بالذات وجدنا اللفظ الواحد ينتقل من المجاز إلى الحقيقة بسبب انتقاله الدلالي على الذات، مثال ذلك اللفظ (صباح) فهو مذكر مجازي التذكير في أصل وضعه على الزمن، ولكنه ينقل إلى العلمية فيكون مذكراً حقيقياً إذا سميت به ذكراً، ويكون مؤنثاً حقيقياً إذا سميت به أنثى. يعني مؤنث هذه الصيغة يريد ما كان علي بناء "فَعِيلٍ" إذا لم يكن بمعنى "مفعول"؛ وله في الجمع ثلاثة أبنية: "فَعَالٌ"، "فَعَائِلٌ"، "فُعَلَاءٌ".

فالأول، قالوا: "صَبِيحَةٌ"، و"صَبَاحٌ"، و"ظَرِيفَةٌ"، و"ظِرَافٌ"، والصبيحة: الجميلة. يُقال: "امرأة صبيحة" إذا كانت ذات صَبَاحَةٍ، وهي الجمال، ومثله "ظَرِيفَةٌ"، و"ظِرَافٌ" جمعوه على "فَعَالٍ" بالزيادة كالمذكر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع. والثاني: "فَعَائِلٌ"، قالوا: "صَبِيحَةٌ"، و"صَبَائِحُ"، و"صَبِيحَةٌ"، و"صَحَائِحُ"، جمعوه جمع

¹ شرح المفصل لابن يعيش. ج/3. ص382.

² عيسى بن عودة الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2001م) الحولية 21 الرسالة 156 ص16.

الأسماء، نحو "صَحِيفَةٍ"، و"صَحَائِفَ"، و"سَفِينَةٍ"، و"سَفَائِنَ"، فهذا البناءُ في المؤنث نظيرُ "أَفْعَلَاءَ" و"فُعَلَاءَ" في الصفات للمذكر.¹ تقول: خرج المسافر في صباح هذا اليوم. (مذكر مجازي)

- خرج صباحٌ إلى عمله. (مذكر حقيقي)

- خرجت صباحٌ إلى عملها. (مؤنث حقيقي)

وبعد الاسم حقيقي التذكير في الأحوال التالية:

1- أن يكون المذكر دالاً على الذكر من الإنسان سواء أكان مجرداً من علامة تأنيث،

مثل: زيد، أو مختوماً بعلامة تأنيث مثل: طلحة، وبُشْرَى²، وزكرياء. قال الله تعالى

في قِصَّةِ زَكْرِيَاءَ: {يُبَشِّرُكَ}. وقال في قِصَّةِ مَرْيَمَ: {يُبَشِّرُكَ}، فتحوا الكاف مع

المذكر، وكسروا مع المؤنث للفرق بينهما. وخُصَّ المؤنث بالكسرة؛ لأنَّ الكسرة من الياء،

والياء مما يُؤنَّث به، نحو: "قُومِي"، و"تَذْهَبِينَ". فهذه الكاف اسمٌ، وتُفيد الخطاب³

ألا تراهم قالوا: زَكْرِيَاوُونَ فيمن مَدَّ زَكْرِيَاءَ، وَزَكْرِيُونٌ فيمن قصر. قال أبو علي: استدل بجمعهم

زَكْرِيَاءُ زَكْرِيَاوُونَ، وجمع زَكْرِيَا: زَكْرِيُونٌ على أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ رجلاً حُبْلَى أو حمراء قلت في جمعه:

حمراوُونَ وَحُبْلَوْنَ، فجمعتهما بالواو والنون وإن كانا فيهما علامتا تأنيث؛ لأنَّ علامتي التأنيث قد

أبدل من كل واحد منهما حرف ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز

جمعهما بالواو والنون وإن لم يجز جمع (حَمَزَة) بهما للفصل الذي تقدم ذكرنا له⁴.

¹ شرح المفصل ج.3/293.

² مصدر الفعل (بشر) يستعمل علماً للذكور والإناث، انظر: معجم أسماء العرب (ط1)، جامعة السلطان قابوس/مسقط، 1991م) 1: 186.

³ شرح المفصل لابن يعيش ج.2/ص302.

⁴ التعليقة على كتاب سيبويه. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت: 377هـ) تح: عوض بن حمد القوزي ط: 1، 1410هـ - 1990م ج.3/ص237.

-أن يكون المذكر من الحيوان وله مقابل مؤنث. مثل: كبش للذكر من الغنم ويقابله نعجة
لأنثى منها. فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من
أول وهلة أن الفاعل مؤنث. وجعلوا لحاقها لازماً إذا كان التأنيث حقيقياً كتأنيث "امرأة"
و"نعجة" ونحوهما من إناث الحيوان فيقال: "قامت المرأة" و"ثغت النعجة"¹.

-أن يكون المذكر من الحيوان؛ وفي السياق ما يدل على أنه مقصود به الذكر. مثل: يساعد
العصفور أنثاه على بناء العش. ومنه قول الشاعر²:

وإني لتعروني لذكراك فترة كما انتقض العصفور بلله القطر

أو أن يكون المذكر من الحيوان وأنت تعرف أنه ذكر، قال المبرد: "فمن ذلك قولهم: عقرب،
فهو اسم مؤنث، إلا أنك إن عرفت الذكر قلت: هذا عقرب، قول الشاعر:

يا عقرب الصدغ على خده خافي من الآس على ورده

شبه ما ينعطف من أطراف شعر الصدغ بالعقرب، وأضاف إليه لاختصاصه به. وقوله:
على خده، حال لبيان محله. وقوله: خافي، أمر من: خاف يخاف، لما اتصل به ضمير
المخاطب المؤنث وجب إثبات ألفه³، "عقرب" وما أشبهها من المؤنث الذي على أربعة أحرف،
لا يمتنع من الصرف في النكرة، لأنّ فيه علة واحدة، فإن سميت به لم ينصرف لمشابهته
ألف التأنيث في امتناع تاء التأنيث من الدخول عليه في حال تسميته به كامتناعها⁴

¹ شرح الكافية. ج/2. ص595.

² هذا البيت من الطويل وقائله أبو صخر الهذلي. وقد ورد في كتب اللغة والأدب بعدة روايات: فترة، هزة نفضة،
رعدة. والبيت من شواهد المقرب 1/162، وابن يعيش 2/67، والهمع 1/194، وأوضح المسالك 2/227.

³ هذان البيتان من البحر السريع ولم أعثر لهما على قائل. الصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين، وقيل:
هو ما بين العين والأنف. انظر اللسان (صدغ). الآس: ضرب من الرياحين. والبان: شجر يسمو ويطول في استواء
وليس لخشبته صلابة، واحدته بانه. ينظر: أمالي ابن الحاجب. ج/2. ص665.

⁴ التعليقة على كتاب سيبويه. ج/3. ص36.

من الدخول في (حبلى)، لكنك لو صغرته وألفه للإلحاق لانصرف، لزوال شبهه بألف التأنيث في حال التصغير ألا ترى أن الألف إذا كانت للإلحاق فصغرت قلت: (أرَيْطٍ)، وإذا كانت للتأنيث دونه قلت: (حُبَيْرًا). فاختلفا¹.

وكذلك الحية، تقول للأنثى: هذه حية، وللذكر هذا حية، كَمَا سُمِّيَتِ الْحَيَّةُ حَيَّةً؛ لِطُولِ حَيَاتِهَا. قَالَتِ الْعَرَبُ: مَا وَجَدْنَا حَيَّةً مَيِّتَةً، إِلَّا مَقْتُولَةً²، قال تعالى (إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) تمشي وتنتقل بسرعة، والحية اسم جنس يطلق على الصغير والكبير والأنثى والذكر³.
قال جرير:

إِنَّ الْحَفَافِيثَ مِنْكُمْ يَا بَنِي لَجَا يُطْرِقْنَ حَيْثُ يَصُولُ الْحَيَّةُ الذَّكَرُ

يقال : بطة أنثى، وبطة ذكر¹. وهذا دجاجة، وهذه دجاجة، قال جرير:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعُ النَّوَاقِيسِ

يريد زُقاء الديوك، فالاسم الذي يجمعها دجاجة للذكر والأنثى، ثم يُخصّص الذكر بأن يقال: ديك، وكذلك تقول: هذا بقرة وهذه بقرة لهما جميعاً، يقول أبو العباس: الواحد من هذا الباب فيه هاء التأنيث والجميع لا هاء فيه، كبقرة وبقر. قال تعالى: (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) [البقرة 68]. فلو جعل الفصل بين المذكر والمؤنث إثبات الهاء وحدها وحذفها لالتبس الواحد المذكر بالجمع، ولو جعل الاسم الذي فيه الهاء كبقرة للمذكر، وزيدت عليه علامة أخرى للمؤنث لم يجز أيضاً، لأن علامتين للتأنيث لا تجتمعان، فلما لم يجز ذلك، صيغ للمذكر

¹ المصدر السابق الصفحة نفسها.

² النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهَذَّبِ. محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركني، أبو عبد الله، المعروف ببطلال (ت: 633هـ). تح: مصطفى عبد الحفيظ سالم. المكتبة التجارية، مكة المكرمة. 1988 م. ج 1، 1991 م. ص 233.

³ روح المعاني للالوسي، ج/8. ص 491.

لفظ من غير لفظ المؤنث كَثُورٍ في ذَكَرٍ بَقَرَةٍ². وهذا حباري، ثم يخص الذكر فتقول: ثور، وتقول للذكر من الحباري: حَرْب³.

وبعد المؤنث حقيقي التأنيث في الأحوال التالية:

1- أن يكون المؤنث دالا على الأنثى من الإنسان سواء أكان مجرداً من علامة

التأنيث، مثل: سعاد، قَالَ سَيَبْوَيه في سَعَادَ وَأَخَوَاتِهَا: إِنَّهَا اشْتَقَّتْ فَجَعَلْتُ مُخْتَصّاً

بِهَا الْمُؤنَّثِ فِي التَّسْمِيَةِ فَصَارَتْ عِنْدَهُمْ كَعُنَاقٍ وَكَذَلِكَ تَسْمِيَتُكَ رَجُلًا بِمِثْلِ عُمَانَ

لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَيْءٍ مُذَكَّرٍ مَعْرُوفٍ وَلَكِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ لَمْ تَقْعَ إِلَّا عِلْمًا لِلْمُؤنَّثِ⁴.

أو مختوماً بها مثل: عائشة، وسلمى، وسمراء. قال الرضي: "وقد يكون الحقيقي مع

العلامة كامراً، ونفساء، وحبل، وبلا علامة،

كأتان وعناق⁵.

2- أن يكون المؤنث من الحيوان وله مقابل مذكر. مثل: ناقة للأنثى من الإبل ويقابلها

جمل للذكر منها. قال تعالى: {نَاقَةٌ لِلَّهِ وَسُفْيَاهَا}. الشمس: 13. (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ

آيَةٌ)

3- أن يكون المؤنث من الحيوان؛ وفي السياق ما يدل على أنه مقصود به الأنثى. لم

تزد على مذكر ليراد بمجموع اللفظ الذي فيه التاء مؤنث كما في قائمة بالنسبة إلى

قائم¹.

¹ العين. ج/7. ص408.

² التعليقة على كتاب سيبويه. ج/4. ص75.

³ المبرد، الكامل، 4: 106-107.

⁴ المخصص. ج/5. ص170.

⁵ الرضي، شرح الكافية، 3: 338.

قال الجاحظ: "والديكة دجاج إذا ذكرت في جملة الجنس، وهذا الباب مما تغلب فيه الإناث على الذكورة. وقال آخرون: لا، ولكن الديك نفسه دجاجة، إلا أنهم أرادوا إبانته بأنه ذكر فقالوا: ديك، كما يسمون الذكر والأنثى فرسًا بلا هاء، فإذا أرادوا أن يثبتوا إناثها قالوا: حَجْر، وإن كانت حَجْرًا فهي فرس. وقال الأخطل:

نَازَعْتُهُ فِي الدُّجَى الرَّاحَ الشَّمُولَ وَقَدْ صَاَحَ الدَّجَا حُوحَانَتْ وَقَفَّةُ السَّارِي

وقد بين ذلك القرشي حيث يقول:

أُطْرِدُوا الدِّيكَ عَنْ دُؤَابَةِ زَيْدٍ كَانَ مَا كَانَ لَا تَطَاهُ الدَّجَا حُ²

4- أن يكون اللفظ صفة لمؤنث حقيقي، قال النيلي "وهذه الصفات إن كان تأنيث موصوفها حقيقاً فتأنيثها حقيقي"³.

المطلب الثالث: المعنوي واللفظي

علاقة المذكر أو المؤنث بما بالذوات، لانه لكل من المذكر والمؤنث لفظ غير لفظ الآخر، كما قالوا: عير. العير - بكسر أوله -: القافلة، قال الله تعالى: (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هي الابل تحمل الميرة، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا.⁴

¹ الدماميني، المنهل الصافي 499.

² أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط2)، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، 1965م) 2: 250-251.

³ النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، 2: 444.

⁴ شرح الكافية . ج 2/ ص 175.

وأُتَان، وجدي وعناق، وحمل ورخل. ولعلّ لعدم استمرار هذه الطريقة بأنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا بأن أتوا بعلامة تفرّق بين المذكر والمؤنث. وقد يجمعون بين التفريق باللفظ والعلامة، نحو: كبش ونعجة، وجمل وناقّة، وبلد ومدينة¹.

ونجد عند التأمل أن الاسم المذكر نوعان:

1- مذكر معنوي لفظي: فهو معنوي، لأنه بمعناه مذكر، وهو لفظي لتجرده من علامة التأنيث، فهو مذكر اللفظ، مثل: زيد.

2- مذكر معنوي: قد يكون المذكر مختوماً بعلامة تأنيث لأنه اسم مؤنث في اللغة مثل عقبة طلحة والشجرة ثم نقل للذكر علماً؛ لذلك هو مذكر المعنى مؤنث اللفظ، وهذا ما عرف عند جمهور النحويين بالمؤنث اللفظي، أي المذكر الذي في لفظه علامة تأنيث.

ومن هنا يأتي تأنيث جموع التكسير، فأنت تقول: قالت الرجال². فهذا تأنيث معنوي مجازي، فالمعنى جماعة الرجال. وقد يكون لفظياً لا معنوياً في مثل قولك: زارك أصدقاء كثيرون. فأصدقاء مختوم بألف تأنيث ممدودة ولكنه نُعت بمذكر رعاية لمعناه وهو (جمع الأصدقاء). وقد يجمع بين تأنيث اللفظ والمعنى كما في قوله تعالى: (قالت الاعراب). فالاعراب، مؤنث المعنى بآية مطابقة الفعل له تأنيثاً بمعناه (جماعة الاعراب)، وهو مؤنث اللفظ بعلامة التأنيث.

¹ السيوطي، الأشباه والنظائر، 1: 32.

² قد لا يقبل الذوق الاستعمالي في لغة اليوم مثل هذا التعبير فقد لا يميل إلى أن يقول قالت. ولكن هذا لا يلغي جواز الاستعمال؛ إذ اللغة ذات إمكانات متعددة يقع التخير منها فيشيع من استعمالاتها ما يشيع ويخمل ما يخمل ومن الجلي الظاهر أن تأنيث اسم التفضيل المعرف (بأل) هو (الفعلی) فيقال: الصغرى والكبرى والدنيا والقدمى؛ ولكن قد لا يستسيغ السمع هذا المؤنث من الأهم والأحدث والأعلم لأنه لم يسمعها من قبل فتألف أذنه مسمعا ولعل ذلك ما أداهم إلى استعمال صفة المذكر للمؤنث فيغلطون في ذلك.

المطلب الرابع: المؤنث المعنوي واللفظي:

1- المؤنث المعنوي:

ما يحمل دلالة التانيث بمعناه دون لفظه، إذ لفظه مذكر، ومن أمثلة التانيث المعنوي ما هو حقيقي التانيث، مثل أسماء النساء: هند، نحو: "قامت هند"، قد زيدت التاء في آخر الفعل الماضي لتدل على تانيث الفاعل، وهدي¹، بنو أسد يؤنثونه ويقولون: هذه هدي حسنة². ومن الحيوان مثل: عناق، ومنه مجازي التانيث مثل: عقاب، وأفعى³، وأرض، وسماء⁴.

2- المؤنث المعنوي اللفظي:

وهو الاسم الدال على مؤنث بمعناه وتحلّى لفظه بعلامة تانيث بغض الطرف عن وجود مذكر مقابل له أو عدمه. ومنه ما هو حقيقي التانيث مثل: عائشة، وسلمى، وسمراء، ومن الحيوان: ناقة. ومنه مجازي التانيث، مثل: غرفة، وحبارى، وصحراء.

3- المؤنث اللفظي: وهو الاسم الدال على ذكر؛ ولكن ختم لفظه بعلامة تانيث. مثل أسماء الرجال: طلحة، طلع: قال الليث: الطلح: شجر أم غيلان، له شوك أحجن، وهو من أعظم العضاة شوكة وأصله عودا وأجوده صمغا، والوحدة طلحة. قال: والطلح في القرآن المؤز⁵. و زكرياء.

¹ الألف في (هدي) ليست علامة تانيث بل لام الاسم وأصلها ياء: هدى/يهدي/هْدَى.

² المذكر والمؤنث للفراء 87 وللفضل 56 وابن التستري 109.

³ قال الفراء: "والأفعى أنثى"، المذكر والمؤنث، ص100. ووزنه (أفعل) لأن همزتها زائدة والألف منقلبة عن أصل. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1: 428. وهو مصروف في الغالب وإنما منعه من الصرف من تخيل الوصفية فيه فمنعه للوصف ووزن الفعل، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط14، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، 1965م) 2: 325.

⁴ الهمزة في (سماء) ليست علامة تانيث بل لام الاسم وأصلها واو: سما/يسمو/سماء. وانظر: مجلة العرب (دار الإمامة للبحث والنشر والتوزيع/الرياض، 2004) ج5، 6: 356.

⁵ تهذيب اللغة. ج4/ص222.

ومنه جموع التكسير المختومة بألف تأنيث مثل: مرضى كقوله تعالى: (علم أن سيكون منكم مرضى). وبحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم: مرضى¹.

المذكر أصل والمؤنث فرع:

جعل علامة يعرف بها المؤنث من المذكر هو حيلة لغوية ظاهرة الحكمة بما هي اختصار للألفاظ. وليست إضافة علامة التأنيث إلى لفظ التذكير بدلاً على تحيز جنسي²؛ بل هي دالة على أن الخطاب في الأصل عام لا تمايز فيه بين ذكر وأنثى؛ فلما أريد تمييز الأنثى بالخطاب جعلت العلامة المميزة، فصار اللفظ المؤنث بعلامة، وكان يمكن أن يكون اللفظ المذكر هو الذي بعلامة ولكن ذلك لو حدث دفع القائلين بالتحيز وقد أشار سيبويه إلى هذا، حين وصف المذكر بالأولية المتصفة بالخفة، قال: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، و(الشيء) ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستقلون"³.

وقال في موضع آخر "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختصّ بعدد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً، كما أن النكرة هي أشدّ تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ

¹ المفصل في صنعة الاعراب. ج/1. ص244.

² ذكر أحمد مختار عمر في فصل عن اللغة بين الجباد والتحيز للذكورة أن معظم اللغات التي تفرق بين المذكر والمؤنث بلا حكمة إضافية تتخذ من صيغة المذكر أصلاً، ومن صيغة المؤنث فرعاً، ويندر العكس، انظر: اللغة واختلاف الجنسين (ط1، عالم الكتب/ القاهرة، 1996م) ص59. وانظر: عيسى برهومة، اللغة والجنس: حقايات لغوية في الذكورة والأنوثة (ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع/ عمان، 2002م) ص94.

³ سيبويه، الكتاب 1: 22.

تمكّنًا عندهم. فالأول هو أشد تمكّنًا عندهم... والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير"¹. ومن أجل هذا التأصيل يذهب المبرد إلى أبعد من ذلك حين يقعد قاعدة جريئة وهي قوله: "وكل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث، فحقه أن يكون مذكرًا؛ لأن التأنيث لغير الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل"².

و يقول عيسى برهومة: "ويستشف من هذا التقسيم خفايا تتجاوز حدود اللغة، لتمتد في سندها إلى بدء التكوين وباكورة الخلق. (فالأصالة والفرعية) التي اتكأت عليها الأجيال للتعاطي مع الجنسين ليست منفصلة عن قصة خلق آدم، واشتقاق حواء من ضلعه، فهذه القصة وما أسبغ عليها من تحويرات أسطورية وتوراتية تُعند المرجع المؤسس لأدوار الجنسين في الحياة منذ طفولة البشرية حتى عصر الانفجار المعرفي"³؛ ولكن كيف تكون كذلك وهي قصة متأخرة في حياة الإنسانية، فالتقسيم الاجتماعي سابق عليها، أملت الظروف الحيوية التي عاشها الإنسان منتقلًا من الصيد إلى الفلاحة، وأما العربية فلغة قوم وثنيين أو دهربيين لم يعرفوا هذه الفكرة عن الخلق إلا بعد معرفتهم الأديان السماوية. وليس مردّ التأصيل والتفريع إلى النحويين أنفسهم متأثرين بأحكام شرعية بل إلى اللغة نفسها"⁴. على أنه نبّه إلى أن اللغة قد لا تطرد فيها المتقابلات فثمة مذكر لا مؤنث له وثمة مؤنث لا مذكر له"⁵. وهذا أمر منطقي منذ أن كانت الأشياء غير مبنية على الثنائية التقابلية، ولئن

¹ سيبويه، الكتاب 3: 241-242.

² أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي (وزارة الثقافة/ القاهرة، 1970م) ص 108.

³ عيسى برهومة، اللغة والجنس، 72-73.

⁴ انظر: التأنيث في العربية (دار المعرفة الجامعية/ الاسكندرية، 1990م) ص 39-43. وذهب عبدالله الغلامي في كتابه (المرأة واللغة) إلى أن فحولة اللغة حق للرجل وأن اللغة أنثى حتى ضاعت بعد احتلال الرجل لعالم اللغة وتحول الأصل الأنثوي ليكون ذكوريًا.

⁵ الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، 42.

شاع التقابل في الصفات على نحو واضح فإنها قد تتخلف حين يستبد المذكر بصفات ويستبد المؤنث بصفات وحين نجد من الأسماء والصفات ما هو مشترك بين الذكر والأنثى.

تغليب المذكر: إذا جاء اللفظ دالاً على جمع فيه ذكور وإنّاه يرجح إلى تغليب المذكر على المؤنث؛ لأنه يتعذر من حيث التركيب التعبير عنهما معاً، وهو استعمال للأصل اللفظي وهو المذكر. قال سيبيويه: "وتقول: هذا حادي عشر إذا كن عشر نسوة معهن رجل؛ لأن المذكر يغلب المؤنث. ومثل ذلك قولك: خامس خمسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل، كأنك قلت: هو تمام خمسة. وتقول: هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة"¹. ويستثنى من هذا الحكم العام الأيام والليالي إذ تغلب الليالي على الأيام، لأن التأريخ "محمول على الليالي دون الأيام، وإن كان مع كل ليلة يوم، واليوم مذكر، واللييلة مؤنثة، فغلبت اللييلة على اليوم"².

فعدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: "ثلاث نسوة"، و"أربع جوار"، و"عشر ليالٍ"، فالقاعدة إثبات العلامة مع المؤنث، وحذفها مع المذكر. وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما اختص المذكر بالتاء؛ لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو "ثلاثة"، و"أربعة"، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع؛ جعل الأصل للأصل، فأثبتت العلامة؛ والفرع للفرع، فأسقطت العلامة. مثل:

"ثلاثة رجال"، وأربع نسوة. قال تعالى: {سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ} الحاقة: 7.¹

، وقال: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ} فصلت: 10.، وقال: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ

تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ} البقرة: 196.

¹ سيبيويه، الكتاب 561/3.

² عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع (ط1)، دار السلام/ القاهرة، (2009م) 1: 363.

أنماط صفات المذكر والمؤنث: بتأمل الاستعمال اللغوي نجد أن ثمة أنماط لصفات الذكر والأنثى يمكن أن نجملها في الآتي:

- 1-صفة للذكر تقابلها صفة متفرعة منها بعلامة التاء: ذاهب/ذاهبة.
 - 2-صفة للذكر تقابلها صفة للأنثى مختلفة في بنيتها وفيها علامة تأنيث: جوعان/جوعى. أبيض/بيضاء، الأكبر/الكبرى.
 - 3-صفة للذكر لا تقابلها صفة للأنثى.
 - 4-صفة للأنثى لا تقابلها صفة للذكر.
 - 5-صفات مشتركة بين الجنسين منها صفات مذكورة ومنها مؤنثة.
- صفات الذكور: من الصفات ما يختص بنشاط ذكوري موكل بهم، فعبرت اللغة عنه بصيغة توحى بالتذكير، فإن حدث أن مارس هذا النشاط الذكوري أنثى لا يدفع ذلك الى تغيير اللفظ لأنه أمر طارئ قال المفضل بن سلمة "قالوا: أميرنا امرأة، ، وكذلك شاهد ومؤذن، فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء، وليس بمصروف عن جهته؛ وإنما حملهم على ذلك أن هذا الوصف إنما يكون في الرجال دون النساء؛ فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه"². ونقول فلانة نائب في المجلس وعضو³. ولكن ذلك ليس بالازم اليوم لكثرة مزاوله النساء له فلا خصوصية بعد للذكور فيه. قال الفراء: "وربما جاء في الشعر بالهاء، قال عبد الله بن همام السلولي:

فَلَوْ جَاءُوا بِبَرَّةٍ أَوْ بِهِنْدٍ لَبَايَعْنَا أَمِيرَةً مُؤْمِنِينَ

¹ شرح المفصل لابن يعيش. ج/4. ص6

² المفضل بن سلمة، مختصر المذكر والمؤنث، 50.

³ أجاز مجمع اللغة العربية أن نقول: عضوة، انظر: المعجم الوسيط، (عضو).

اختلف الرأي قديماً وحديثاً حول أسماء الوظائف التي تكثر في الرجال، هل يظل الاسم مذكراً حتى مع النساء، فيقال مثلاً: فلانة وصي أو وكيل فلان، جاء في المغرب للمطرزي (أمم): «والإمام: من يؤتم به ذكراً كان أو أنثى وقد سمع» إمامة «وترك الهاء هو الصواب؛ لأنه اسم لا وصف»، أو تلحقه التاء حينئذ، وجاء في المصباح (أمم): «وليس بخطأ أن تقول: وصية ووكيلة بالتأنيث؛ لأنها صفة المرأة ..»، ولكل رأي من الرأيين أنصاره وحججه، والأفضل ما انتهى إليه مجمع اللغة المصري من اختيار المطابقة في التذكير والتأنيث في ألقاب المناصب والأعمال، أسماء كانت أو صفات. وإن خان المجمع الصواب حين جعل ذلك واجباً، فيجوز إلى جانب رأي المجمع إطلاق المذكر على المؤنث إذا كان في الكلام ما يدل على جنس المتحدث عنه وكان اللفظ اسماً عاماً لوظيفة عامة يشغلها الرجال والنساء على السواء؛ وبذا تتضح فصاحة الاستعمالين.¹

1- 2/5- صفات الإناث

اختص النساء بصفات خاصة فرضتها طبيعتهن الحيوية أو الاجتماعية فنقل لها من ألفاظ اللغة ما اكتسب معنى خاصاً والمؤنث بهذا المعنى الخاص لا يعد فرعياً على صفات الذكور؛ ولذلك جاء بلا علامة دالة على المؤنث حتى لا يتوهم فرعيتها على المذكر، على وزن "فاعل" و"فواعل" ك"حائض" و"حوائض" و"طالق" و"طوالق".

1- 3/5- الصفات المشتركة بين الذكور والإناث

الأصل في الصفة أن تطابق موصوفها في جنسه؛ غير أن الاستعمال اللغوي لم يطرد فيه هذا؛ فبعض الصفات ما هو مذكر قد استعمل للذكور والإناث، ومنها ما هو مؤنث قد استعمل للإناث

¹ معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل. عالم الكتب، القاهرة. ط: 1، 1429 هـ - 2008 م. ج. 1، ص 587.

والذكر. قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ {المزمل: 18} كقولك: (معضّل) للقطاة. وكقولك: (مرضع) للتي بها الرضاع"¹. على أن هذا الاتصاف مقصود به الثبات لا مزاوله الفعل ولذلك يروي سيبويه عن أستاذه قوله: "وأما المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك منشقة، وكقولك مرضعة للتي ترضع"².

وقال سيبويه: "وزعم الخليل أن فَعُولًا وَمِفْعَالًا إنما امتنعنا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف به المؤنث، كما يوصف بعَدَلٌ وبرضًا...ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلام يَفْعَةٌ، وجارية يَفْعَةٌ، وهذا رجل رُبْعَةٌ، وامرأة رُبْعَةٌ"³.

ومن شواهد ذلك ما يسوقه ابن الشجري قال: "قال أبو الصلت الثقفي:

اشْرَبَ هَنِيئًا عَلَيْكَ النَّاجُ مُرْتَفَعًا فِي رَأْسِ غُمدَانِ دَارًا مِنْكَ مَحَلَالًا

جاء محلال بلفظ التذكير لأن ما جاء على (مِفْعَال) يستوي فيه الذكور والإناث كاستوائها في (فَعُول)، قالوا: امرأة مَذْكَار ومِئْنَات، كما قالوا: امرأة صبور وشكور"¹.

والخلاصة في هذا أن الصفات المشتركة بين الذكور والإناث هي:

1- ما جاء على بناء (فَعَالَة) مثل: علامة، تقول: رجل علامة/ امرأة علامة.

2- ما جاء على بناء (مِفْعَال)، مثل: مِفْضَال، تقول: رجل مِفْضَال/ امرأة مِفْضَال.

3- ما جاء على بناء (مِفْعِيل)، مثل: مِعْطِير، تقول: رجل مِعْطِير/ امرأة مِعْطِير. ر فيقال رجل

علامة ومِعْطِير امرأة علامة ومِعْطِير، فالتاء وعدمه سياتر معنى وإن كان للتأنيث لفظا وقس

¹ سيبويه، الكتاب، 2: 47.

² سيبويه، الكتاب، 2: 47.

³ سيبويه، الكتاب، 3: 237.

عليهما الباقية "قلتهن" في الاستعمال، ولما توجه أن يقال إن مسكينا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، بل يقال: امرأة مسكينة مع أنه بوزن معطير أجاب بقوله: "وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة" الفقير من له أدنى شيء والمسكين من لا شيء له قال يونس: قلت لأعرابي: أفقير أنت؟ فقال: لا والله بل مسكين، وقيل هما من لا شيء له يعني أن فعلا إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر، وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء، ومسكين وإن كان بوزن معطير لكنه نظير لفقير بحسب المعنى فحمل في الفرق بالتاء، فكما يقال: امرأة فقيرة يقال: امرأة مسكينة، وقد يستعمل على القياس المذكور، فيقال: امرأة مسكين كذا في مختار الصحاح²

4- بناء (فَعُول) إن كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف³، نحو: (صبور)، تقول: رجل صَبُور / امرأة صبور.

5- بناء (فَعِيل) إن كان بمعنى مفعول وذكر الموصوف⁴، نحو: (جريح)، تقول: رجل جريح / امرأة جريح.

6- المصادر الموصوف بها، مثل: صَوْم، عدْل، نَوْح. تقول: رجل عدْل / امرأة عدْل.

7- صفات متعددة سمعت مشتركة مثل: بور، بمعنى "هالك" في قوله تعالى: {وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا} أي: هلاكًا، بمعنى: هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد، والمثنى والجمع، والمؤنث،

¹ ابن الشجري، الأمالي الشجرية، شجري 1: 248.

² شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف. شمس الدين أحمد المعروف دنقوز (ت: 855هـ). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط: 3، 1379 هـ - 1959 م. ج. 1. ص 73.

³ فإن حذف الموصوف كان للمؤنث بالتاء: قابلت الصبورة، وإن كان بمعنى مفعول جاء المؤنث بالتاء هذه الناقاة حلوبة، أي محلوبة.

⁴ فإن حذف الموصوف كان للمؤنث بالتاء: انقذت الجريحة، وإن كان بمعنى فاعل جاء المؤنث بالتاء هذه زهرة جميلة.

والمذكر.¹ جُنُب، رجلٌ جُنُبٌ، و"رجلانِ جُنُبٌ"، و"رجالٌ جُنُبٌ". قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ المائدة: 6. جعلوه مصدرًا، فلذلك وحدوه.

1- 6- ما يذكر ويؤنث:

في اللغة المتقابلات تذكيرًا وتأنيتًا وقد افرد لها ابن الأنباري أبوابًا فمنها:

1- ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه: مثال ذلك (الأرض) ويقال: رجلٌ مأرُوضٌ. وَرَوِيَّ عن ابن عباس أنه قال - وقد أصابت الناس زَلْزَلَةٌ -: «أُزْلِزَتِ الْأَرْضُ أَمْ بِي أَرْضٌ؟»: رَعْدَةٌ. ويقالُ أَرْضُ الْجِدْعِ أَرْضًا، إِذَا أَكَلَتْهُ الْأَرْضَةُ.²، وهو مذكر لأن المصدر مذكر.³

2- باب ما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ومعناه في ذلك مختلف⁴: مثال ذلك الْفُلُكُ: دوران السماء. [وهو] اسم للدوران خاصة. وَالْفُلُكُ: السفينة، يذكر ويؤنث [وهي واحدة، وتكون جمعاً] قال الله عز وجل: (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) يونس 22. وقال: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ) الشعراء 119. أي: الموقر المفروغ من جهازه. والفلك: جماعة السفن⁵،

قال تعالى: (حتى إذا كنتم في الْفُلِّ وجرين بهم) يونس 22. فمن ذكر الْفُلِّ ذهب إلى معنى المركب، ومن أنث ذهب إلى معنى السفينة⁶.

¹ النحو الوافي عباس حسن. ج/3. ص461.

² أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي (ط1)، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان/ بغداد، 1978م) ص187

³ من المصادر ما ختم بعلامة تأنيث (مساعدة، تقوى، بغضاء) فهو قد يذكر وقد يؤنث، وتذكيره رعاية لمعناه وتأنيثه رعاية للفظه.

⁴ الأنباري، ص225.

⁵ التهذيب 10/ 255 واللسان (فلك) .

⁶ الأنباري، ص 228. ويستعمل الْفُلُّ للمفرد والجمع، قال تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ (الشعراء: 119) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ﴾ (النحل: من الآية 14)

ويمكن أن نتبين أن الاشتراك يرجع إلى كونه من المشترك اللفظي وهذا يعني أنه لا اشتراك على صعيد الاستعمال. بل إلى ما قام في نفس المتكلم من معنًى وتأويل، وهذا ما اصطاح عليه الشريوفي بمقاصد المتكلمين¹.

باب ما يذكر من الإنسان ويؤنث: "من ذلك: العنق. تذكر وتؤنث، قال تعالى: (فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء 4] . يزعمون انها على الجماعات نحو «هذا عنق من الناس» يعنون «الكثير» أو ذكر كما يذكر بعض المؤنث لما أضافه الى مذكر². وقال الشاعر [من الطويل]³:

باكرتها والدِّيك يدعو صباحه ... إذا ما بنو نعش دنوا فتصوِّبوا

فجماعات هذا «أعناق» ، أو يكون ذكره لإضافته إلى المذكر كما يؤنث لإضافته الى المؤنث نحو قوله [من الطويل]⁴:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدَّم

فمن قال عنق بإسكان النون ذكر، ومن قال عنق بضم النون أنث. وقال ابن خالوية: والتصغير في لغة من ذكر عنيق، وفي لغة من أنث عنيقة، والجمع أعناق،⁵ قال الفراء: هي مؤنثة في قول أهل الحجاز، يقولون: ثلاث أعناق، ويصغرونها عُنيقة. قال: وغيرهم يقولون: هذا عُنق، ويحقرونه

¹ الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، 39.

² الموسوعة القرآنية، خصائص السور. جعفر شرف الدين. تح: عبد العزيز بن عثمان التويجري. دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت. ط: 1 - 1420 هـ. ج/6. ص 155.

³ هو النابغة الجعدي. شعر النابغة الجعدي 4، والكتاب. وتحصيل عين الذهب 1: 240، وشرح المغني للسيوطي 265، واللسان «نعش» ، والصاحبي 250.

⁴ هو الأعشى ميمون. الصبح المنير 94، والكتاب وتحصيل عين الذهب 1: 25.

⁵ تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح. شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبليُّ أبو جَعْفَر الفهرى المقرئ اللغوى المالكي (ت: 691 هـ). تح: عبد الملك بن عيضة الثبيني، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، في المحرم 1417 هـ. 1418 هـ - 1997 م. ج/1. ص 311.

فيقولون: هذا عُنيق طويل¹. ومرد هذا الاشتراك إلى الاختلاف اللهجي فليس ثمة اشتراك على المستوى الاستعمالي للمتكلمين من اللهجتين.

5- ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء² ومثله: السلطان، والسكين، والقدر، والمُلك، والسبيل، يقال: هي السبيل وهو السبيل، قال ابن السكيت وغيره: السبيل الطريق يؤنثان ويذكران، قال الله تعالى: {وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا} (الأعراف: 46)، وقال تعالى: {قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي}. (يوسف: 108)، وجمع السبيل سُبُل.

6- ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه، وباتفاق من لفظه ومعناه مثل: النوى قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى) فبمعنى البعد مؤنثة، وكذلك المكان المنوي الذهاب إليه مؤنثة، أما جمع نواة فمذكر، واليسار من الغنى مذكر وبمعنى الشمال مؤنثة³.

نجد في القرآن شواهد على اختلاف الاستعمال للظاهرة الواحدة سواء في التذكير والتأنيث⁴ أو في الفك والإدغام¹، وربما كان جمع اللغويين الألفاظ جمعاً موسوعياً. وكان ينبغي الفصل بين ما يذكر ويؤنث بسبب من اختلاف اللهجات وما يؤنث ويذكر بسبب كونه مشتركاً لفظياً.

أعضاء الإنسان تذكيرها وتأنيثها. مثل (العين)، بل جَوَز بعضهم أن يؤنث أو يذكر كل مؤنث لم يسمع تذكيره² استناداً إلى مقولة الفراء: "العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء"³.

¹ الأنباري ص292.

² الأنباري ص309.

³ الأنباري ص 433-434.

⁴ وردت السماء مؤنثاً في قوله تعالى ﴿وَيُؤَسِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [65-الحج]، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [11-فصلت]، ومذكراً في قوله تعالى ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً﴾ [18-المزمل] ولا يعد سيبويه السماء مذكراً هنا لأن منفطر مما يوصف به المؤنث. انظر الكتاب، 2: 47.

تغليب الأصل في المشترك بين المذكر والمؤنث

لا يعتبر العدد مما هو مشترك بين المذكر والمؤنث، حيث يجب التغليب "إذا جئت بالأسماء التي تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثنيث إلى تسع عشرة. وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر، فالشاة: الواحد من الغنم، يكون للذكر والانثى، وحكى سيبويه عن الخليل: هَذَا شَاةٌ وَقِيلَ: الشَّاءُ تَكُونُ مِنَ الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ. وقول الخليل⁴: قولك هذا شاة بمنزلة قوله تعالى: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ {الكهف: 98}، وتقول: له خمس من الإبل ذكور وخمس من الغنم ذكور؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أنَّ ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن وقع على المذكر، فلما كان الإبل والغنم كذلك جاء تثنيتهما على التأنيث؛ لأنك إنما أردت التثنيث من اسم مؤنث بمنزلة قدم، ولم يكسر عليه مذكر للجمع فالتثنيث منه كتثنيث ما فيه الهاء، كأنك قلت: هذه ثلاث غنم. فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به، كما تقول: ثلاثمائة فتدع الهاء لأن المائة أنثى. وتقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيره إلى بطة. وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث، وإنما تثنت المذكر ثم جئت بالتفسير. فمن الإبل لا تذهب الهاء كما أن قولك ذكور بعد قولك من الإبل لا تثبت الهاء. وتقول: ثلاثة أشخاص وإن عنيت نساء؛ لأن الشخص اسم ذكر. ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة.

¹ ورد اللفظ بالإدغام على لغة تميم في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [4-الحشر] وبالفك على لغة الحجاز في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [115-النساء]

² عصام نور الدين، مصطلح المحاييد، ص 65.

³ الفراء، المذكر والمؤنث، ص 81.

⁴ المحكم ج/4. ص 402.

وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان. ألا ترى أنهم يقولون: نفس واحد فلا يدخلون الهاء"¹.
 "وتقول: ثلاثة نسابات؛ وهو قبيح، وذلك أن النسابة صفة فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ولم يجعل
 الصفة تقوى قوّة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته كأنك قلت: ثلاثة رجال
 نسابات. وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر؛ لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت،
 فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أنّ أبطح صفة واستعمل
 استعمال الأسماء. وتقول: ثلاث أفراس إذا أردت المذكر؛ لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في
 كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر، حتى صار بمنزلة القدم، كما أن النفس في المذكر أكثر"².

1-6/2-مخالفة الأصل

والأصل الذي نقصده أن يطلق المذكر على الذكر وأن يطلق المؤنث على الأنثى؛ ولكن اللغة قد
 تخالف هذا الأصل المقرر لاتساع أهلها في استعمالها؛ إذ هم قد يراعون اللفظ أو يراعون المعنى.
 فيفسر سيبويه علة دخول التاء في أب عند النداء: يا أبة بقوله نقلا عن الخليل إنها مثل التاء
 اللازمة في عمّة وخالة والدليل الوقف عليها بالهاء. وهي مختصة بالنداء لكثرتة. ودخلت التاء
 المذكر لأن المذكر يوصف به المؤنث وكذلك المؤنث يوصف به المذكر. وقد يجعل الاسم المؤنث
 للذكر والاسم المذكر للأنثى، مثل: رجل ربعة، وثلاثة أنفس، وما رأيت عينا³.

¹ سيبويه، الكتاب 3/561-562

² سيبويه، الكتاب 3: 562-563

³ سيبويه، الكتاب 2: 212

أ-مراعاة اللفظ: قد يطلق المذكر على الأنثى فيراعى ما هو عليه من تذكير اللفظ، مثال ذلك ما أورد سيبويه من أنك تقول: ثلاثة أشخاص وإن عنيت نساء؛ لأن الشخص اسم ذكر. وكذلك يطلق المؤنث على الذكر فيراعى تأنيثه، مثل: ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة¹.

ب-مراعاة المعنى

قد يراعى المعنى فيؤنث ما هو مذكر اللفظ، من ذلك ما يسوقه سيبويه عن يونس أن رؤية قال: ثلاث أنفس²، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النساء³.

ويذكر سيبويه مجموعة من الشواهد توافق هذه الظاهرة منها. أنه قد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء مثل قول الشاعر⁴:

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ وَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

فقال: عَشْرُ أَبْطُنٍ يريد: قَبَائِلُ وَأَبَانٍ فِي عَجْرِ الْبَيْتِ مَا أَرَادَ فَأَمَّا فِي النُّعُوتِ فَإِنَّ ذَلِكَ جَيِّدٌ بَالِغٌ تَقُولُ: عِنْدِي ثَلَاثَةُ نَسَابَاتٍ وَعَلَامَاتٍ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ: عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ثُمَّ جِئْتَ بِنَسَابَاتٍ نَعْتًا لَهُمْ فَهَذَا الْكَلَامُ الصَّحِيحُ وَقَدْ قَرَأْتَ الْقِرَاءَ: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا}. الأنعام: 160. لَأَنَّ الْعِدَّةَ وَقَعَ عَلَى حَسَنَاتٍ أَمْثَلِهَا.⁵ فَأَنْتَ أَبْطُنًا إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْقَبَائِلُ⁶.

¹ سيبويه، الكتاب، 3: 561-562.

² أي من الرجال.

³ سيبويه، الكتاب، 3: 565.

⁴ شرح التسهيل لابن مالك. ج/2. ص399.

⁵ وانظر: شرح الكافية 2/ 139 والكتاب 2/ 175. والمقتضب 2/ 149.

⁶ والأصل عشرة أبطن؛ لأن الواحد بطن وهو مذكر، والعدد في موافقته أو مخالفته معدودة حسب الواحد لا الجمع.

قَالَ سَبِيحُيْهِ: وَقَالُوا: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَفْسٌ وَاحِدٌ فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: النَّفْسُ مُؤَنَّثٌ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ إِذَا أُريدَ بِهِ الرِّجَالُ. وقول الحطيئة: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي¹

وقال عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ نَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فَأَنْتَ الشَّخْصُ إِذْ كَانَ فِي مَعْنَى أَنْثَى¹.

ج- مراعاة تأويله

قد يكون التذكير أو التأنيث على خلاف الوضع والاستعمال المطرد؛ بل هو أمر سياقي عارض روعي فيه تأويل المؤنث بلفظ مذكر أو تأويل المذكر بلفظ مؤنث، وهو يختلف عن سابقه بأنه ليس المعنى المقابل للفظ بل هو معنى لفظ آخر يرادفه. ومن ذلك قول الشاعر:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَقِّهَا الْمُورُ وَالِدَجْنُ يَوْمًا وَالْعَجَاجُ الْمَهْمُورُ

لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ دَبِيلٌ مَسْفُورٌ

فقال (فيه) لأن الدار مكان، فحملة على ذلك². الشاهد في الشعر على أنه قال: لكل ريح فيه. والضمير يعود إلى الدار - ولم يقل (فيها) - وحمل الكلام على المعنى، لأن الدار والريغ والمنزل عبارات مختلفة والمعنى فيها واحد.

¹ كتاب العدد في اللغة. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت: 458هـ). تح عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر. ط: 1. 1413هـ 1993م. ج/1. ص47.

المور: الغبار وما دقّ من التراب، يعفيها: يغطي الآثار التي في الدار، والدجن:

السحاب الذي قد غطى السماء - وهو في هذا الموضع المطر - والعجاج: الغبار، والمهمور: المصبوب، كأن الريح صبت الغبار على هذا الربع - وهذا اتساع - والصبب إنما يكون في الماء وما أشبهه، فجعله في الغبار، والمسفور: المقشور، وذيل الريح: مؤخرها. وأراد: لكل ريح في هذا الربع مكان ذيل مسفور، والريح تقشر التراب الذي على وجه الأرض وتحمله من مكان إلى آخر، فالمكان الذي يمر به ذيل الريح هو مؤخرها.³

وقال ابن الشجري: "قال أبو علي ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى أيضاً:

لِقَوْمٍ وَكَانُوا هُمُ الْمُنفِذِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

أنث الشراب، حيث كان الخمر في المعنى، كما ذكر "الكف"⁴ حيث كان عضواً في المعنى، وهذا النحو كثير"⁵.

د-مراعاة تشخيصه: معاملة غير العاقل معاملة العاقل في السياق بان ينسب له من الأفعال ما هو من خاص العاقل ولذلك يصح معاملته تذكيراً وتأنياً، قال سيبويه: "وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾

¹ سيبويه، الكتاب، 3: 565-566.

² سيبويه، الكتاب، 2: 180. وعليه حمل يونس تذكير (السماء) بأنه أراد السقف. انظر: أبوبكر الأنباري، المذكر والمؤنث، 384.

³ شرح أبيات سيبويه.: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ). تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر. 1394 هـ - 1974 م. ج. 2. ص. 39.

⁴ أي في قول الأعشى:

أَرَى رَجُلًا مِنْكُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

⁵ ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1: 243. وقال: "وفي تأنيث الضمير من قوله: (قبل إنفادها) قولان: أحدهما أن يكون أراد قبل إنفاد عقولهم، فيكون من باب {مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ} [61-النحل] لأن ذكر الشراب وإنفاده دليل

{الأنبياء: 33}، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِدِينَ﴾ {يوسف: 4}، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾

{النمل: 18} فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي. وكذلك (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين. ويبصر الأمور¹.

هـ-مراعاة ما أضيف إليه (التأنيث الحكمي)

من الألفاظ ما هو مذكر ولكنه قد يعامل معاملة المؤنث لإضافته إلى مؤنث وقد يعامل المؤنث معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر، من ذلك ما استشهد به سيبويه وهو قوله تعالى: ﴿تَلْقَظُ² بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ {يوسف: 10}. ويضرب أمثلة أخرى في قوله: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك، لم يحسن.

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، الأعشى:

وَتَسْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدِّمِّ

على نفاذ عقول شاربيه وهذا قول الأصمعي. والقول الآخر الذي ذكره أبو علي قول مؤرج السدوسي والمفعول محذوف "لأن مفعول المصدر يحذف كثيراً". انظر: الأمالي الشجرية، 1: 243-244.
¹ سيبويه، الكتاب 2: 47.

² في المصحف (يلتقطه) وبالتاء قراءة؛ قال أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس "وقرأ مجاهد وأبوجاء والحسن وقتادة (تَلْقَظُ) بعض السيارة، وهذا محمول على المعنى؛ لأن بعض السيارة سيارة". انظر: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد (ط2)، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية/ بيروت، 1980م). 2: 316.

لأن صدر القناة من مؤنث. والشاهد فيه قوله: "صدر القناة" حيث أنث المضاف المذكر من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول: شريق صدر.¹ ومثله قول جرير:

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ

لأن (بعض) ههنا سنون. ومثله قول جرير أيضاً:

لَمَّا أَتَى حَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

ومثله قول ذي الرمة: مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

وقال العجاج: طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... فإن قلت: من ضربت عبد أمك، أو هذه عبد زينب لم يجز، لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد². ومعنى ذلك أن المضاف لا يكتسب دلالة جنس ما أضيف إليه إلا أن يكون جزءاً منه يمكن أن يحذف فيحل المضاف إليه محله.

2-آثار التذكير والتأنيث

لو أن أمر التأنيث والتذكير كان محصوراً في تمييز لفظين بعضهما من بعض بعلامة أو مواضعة معنى لكان الخطب أيسر ولكن الأمر يمتد إلى تراكيب اللغة التي تتأثر بجنس الاسم تذكيراً أو تأنيثاً وينال هذا التأثير جملة من الأمور هي:

1-الإشارة والخطاب.:2-الضمير العائد إليه.

¹ شرح المفصل لابن يعيش. ج/4. ص423.

² سيبويه، الكتاب 1: 51-54

3- تمييز العدد.

4- صرفه أو منعه أي تنوينه أو منع تنوينه.

5- مطابقة المسند إليه.

6- مطابقة النعت والخبر والحال.

7- القضايا التصريفية: تثنيته وجمعه. والنسب إليه وتصغيره.

2-1- الإشارة والخطاب

ميزت اللغة في الإشارة إلى الأسماء بين الجنسين إذ يشار إلى المذكر المفرد بلفظ مختلف عن اللفظ المشار به إلى المؤنث المفرد (ذا/تا) وكذلك تثنيتهما (ذان/تان)، أما الجمع فهو مشترك الإشارة (أولاء) أو (أولاء). والمعول في ذلك على المعنى لا اللفظ؛ تقول: هذا طلحة قادم، وهذه مرضع. ولذلك قال سيبويه "ومما يدل على أنك حذفتم سورة قولهم: هذه الرحمن. ولا يكون هذا أبداً إلا وأنت تريد: سورة الرحمن"¹. وقد تشير إلى اللفظ أو إلى المعنى، قال ابن التستري: "الألف: من العدد ذكر، يجمع ثلاثة آلاف. فإن رأيت قائلاً يقول: هذه ألف درهم، فإنما يعني الدراهم لا الألف، ولو كان الألف مؤنثاً لقل في جمعه ثلاث آلاف"². يقولون: "ثلاثة آلاف درهم"، فيضيفون "الثلاث" إلى الجمع؛ لأنهم يقولون: "عشرة آلاف"، فلما كان "عشرة" على منهاج "ثلاثة"، أجروه مجرى "ثلاثة أثواب"؛ لأنك تقول: "عشرة أثواب". قال سيبويه: وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جمعاً. وهذا إنما يكون عند عدم اللبس.³

¹ سيبويه، الكتاب 3: 256-257

² ابن التستري، المذكر والمؤنث، 58.

³ شرح المفصل لابن يعيش. ج/4. ص11.

فإن كان المشار إليه بعيداً أو غائباً كانت الحاجة إلى ما يدل على ذلك من كاف الخطاب وهي مفتوحة مع المذكر ومكسورة مع المؤنث (تصفح ذلك الكتاب وتلك الصحيفة يا علي وتصفح ذلك الكتاب وتلك الصحيفة يا سعاد) فإن كان المخاطب مثني أو مجموعاً ربما روعيت المطابقة في الخطاب وضمت الكاف: (تصفحاً ذلكم الكتاب وتلكم الصحيفة، تصفحوا ذلكم الكتاب وتلكم الصحيفة، وتصفحن ذلكن الكتاب وتلكن الصحيفة).

على أنه يجوز أن يكتفى من ذلك كله بخطاب المذكر، قال الشريشي: "وقد يقع لفظ (ذلك) في هذه المواضع كلها من تذكير وتأنيث وإفراد وتنثية وجمع¹، قال الله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُم مِّن قَبْلُ﴾ {النساء: 94}².

2-2- الضمير العائد إليه

قد يكون الضمير عائداً إلى مفرد أو مثني أو جمع. وللمذكر والمؤنث المفرد ضمائر مختلفة، (الرجل ألتقيته، والمرأة ألتقيتها) وأما المثني فالضمير مشترك غير أن المؤنث تصحبه تاء التأنيث: الرجلان سافرا، والمرأتان سافرتا.

وأما الجمع فأنواع:

- جمع المذكر السالم:

وهو خاص بصفات المذكر العاقل وأعلامه فتعود عليه الواو، نقول: الزيدون قالوا. ولا يجوز: قالت "لبقاء لفظ المذكر الحقيقي"¹. وفي عود الضمير هذا مراعاة للفظ والدلالة.

1 الزجاجي، الجمل 269، ابن عصفور، شرح الجمل 2: 340، أبو حيان، التذييل والتكميل 3: 200 - 201، السيوطي، همع الهوامع 1: 265.

² الشريشي، التعليقات الوافية، 1: 326.

-الملحق بجمع المذكر السالم: الاشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:

الاول: اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة،

والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم،

والثالث: جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزبود،

والرابع: جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب،

والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيديين والمؤمنين والبنين،

والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه

الاشياء ثلاثة مذاهب: المذهب الاول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند

إلى شئ من هذه الاشياء الستة أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا، والسر في هذا أن كل واحد

من الاشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خاليا من علامة

التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث، فنقول على

هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) ونقول: زحف الروم،

وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: (غلبت الروم) ونقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، ونقول:

جاء الهنود، وجاءت الهنود، ونقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: (إذا جاءك

المؤمنات) وقال عبدة بن الطيب من قصيدة له:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلي، ثم تصدعوا

¹ الرضي، شرح الكافية، 3: 344.

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل). وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الانواع، إلا نوعا واحدا، وهو جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير¹.

ولكن يلاحظ التأنيث جاء مع الفصل. وأن اللفظ مضاف إلى مؤنث والاسم برمته عومل معاملة المؤنث لأنه قبيلة. وأما سنون، وأرضون فمثل المجموع بالألف والتاء "لأن حقه الجمع بالألف والتاء... فالواو والنون فيه عوض من الألف والتاء"².

- جمع التكسير:

يعود الضمير إلى جمع العاقل بطريقتين إما باعتبار لفظه أو معناه، فإذا اعتبر اللفظ اتصلت بفعله تاء التأنيث واستتر الضمير (هي) نحو: الرجال قالت، وإن اعتبر المعنى اتصلت بالفعل واو الجماعة: (الرجال قالوا).

أما جمع المؤنث العاقل وجمع غير العاقل من مذكر فالأحسن في جمع المؤنث غير العاقل إن كَانَ للكثرة أن يُؤتى "بالتاء" وحدها في الرفع و"ها" في غيره وإن كَانَ للقلة أن يُؤتى بالنون "فالجذوع انكسرت" و"كسرتها" أولى من "انكسرن" و"كسرتهن" والأجذاع بالعكس وقد قَالَ تَعَالَى: (اثنا عشر شهرا ... مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ إِلَى أَنْ قَالَ: {فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ} النَّوْبَةُ 36. أَي: فِي الْأَرْبَعَةِ وَالْأَحْسَنَ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْعَاقِلِ "النُّون" مُطْلَقًا سَوَاءَ كَانَ جَمْعُ كَثْرَةٍ أَوْ قَلَّةٌ تَكْسِيرًا أَوْ تَصْحِيحًا:

¹ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. ج. 2/ص. 94.

² الرضي، شرح الكافية، 3: 343.

فالهندات خرجن وضربتاهن أولى من "خرجت" و"ضربتاهن"، قَالَ تَعَالَى: {وَالْمَطْلَقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ} الْبَقَرَةُ 228. {وَالْوَالِدَاتِ يُرْضَعْنَ} الْبَقَرَةُ 233. {فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ} الطَّلَاق 1.1¹

-ما جمع بألف وتاء: يأتي على هذا الجمع العاقل المذكر والعاقل المؤنث وغير العاقل. قال أبو علي: إذا سميت رجلاً بطلحة قلت: طَلَّحات، فجمعت بالألف والتاء وإنما جمعت بهما، لأنك لو جمعت بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة التانيث فتقول: (طَلَّحُونَ) وهذا لا يجوز لزوال علامة التانيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلَّحَةُ الطَّلَّحات، ورجال رَبَعَاتٍ، وإما أن تثبت علامة التانيث فتقول: طَلَّحَتُونَ، وهذا أيضاً في الامتناع من الجواز كالأول وأشدّ، لأنك تجمع علامتين للتانيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تانيث، ولا يجوز أن تجتمع.²

-اسم الجنس الجمعي: وهو لَفْظٌ دالٌّ على الجمع يكون للجنس يُمَيِّزُ مفردُهُ بزيادةِ تاءِ التَّانيثِ، أو ياءِ التَّسْبِيهِ. نحو: (تَمْرٌ، دَجَاجٌ، عَرَبٌ، تُرْكٌ) مفردُها: (تَمْرَةٌ، دَجَاجَةٌ، عَرَبِيٌّ، تُرْكِيٌّ).

الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى: (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه: (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً، كما تجد في قوله تعالى: (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوينهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار)¹،

-النخل انقعر [كالمفرد المذكر].-النخل انقعر [كالمفرد المؤنث]. كل جمع ليس بينه وبين واحد

إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سَنَةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ عَنِيَتْ بِهِ جَمْعُ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ مِنْ أَنْثَى فَلَيْسَ إِلَى الْإِسْمِ

¹ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ). تح: عبد الحميد هندراوي. المكتبة التوفيقية - مصر. ج. 1/ص. 235.

² التعليقة على كتاب سيبويه. ج. 3/ص. 234.

يُفْسَد، وَلَكِنَّهُ يُؤْنِثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {تَنْزِعِ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ} ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جِنْسٌ وَقَالَ تَعَالَى: {فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} ؛

لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ.² وَيَجُوزُ مَعَامَلَةُ ضَمِيرِ اسْمِ الْجِنْسِ مَعَامَلَةَ ضَمِيرِ جَمْعٍ التَّكْسِيرِ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ: النَّخْلُ انْقَعَرَنَ.³

-اسم الجمع: كل اسم جمع هو لما لا يعقل فقط فهو مؤنث، وكل اسم جمع يقع على المذكر ممن يعقل فالأعم فيه التذكير، وكل اسم إذا لحقته الهاء كان شخصا واحدا، وإذا عري منها كان أكثر، فيحتمل أن يراد به الجنس فيكون مذكرا وأن يراد به الجمع فيكون مؤنثا، وربما غلبوا عليه أن يراد به الجمع، فجاء مؤنثا لا غير كالنخل والبط والبقر، وربما كان بالعكس كالقمح والعنب، وبحسب استعمالهم للاسم من جميع هذا يكون العدد الذي ذلك الاسم تفسيرا له إذا وليه.⁴

وأما اسم الجمع لغير العاقل فواجب التأنيث كجمع التفسير لغير العاقل:

-رعت الإبل والغنم والخيول

-الإبل والغنم والخيول رعت

ومن الألفاظ ما هي مذكورة اللفظ ولكنها مشتركة في الاستعمال الدلالي بين المذكر والمؤنث، ولذلك يمكن أن يعود الضمير إليها مذكرا باعتبار اللفظ وأن يراعى ما يدل عليه اللفظ "من ذلك: من،

¹ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. ج.1. ص.15.

² المقتضب. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ). تح: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. - بيروت. ج.3. ص.346.

³ الرضي، شرح الكافية، 3: 345.

⁴ المقدمة الجزولية في النحو. عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: 607هـ). تح: شعبان عبد الوهاب محمد. مطبعة أم القرى.. ج.1. ص.178.

وما، وأي، وبعض، وكل، وغير، وكلتا¹. وحال "كُلْنَا" كحال "كَلَا" في الإفراد والانقلاب، إِلَّا أَنَّهَا مؤنثة. قال الله تعالى: {كُلْنَا الْجَنَيْنَ آتَتْ أَكْلَهَا} الكهف: 33. وقد اختلف العلماء في هذه التاء. فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث ، والتاء بدلٌ من لام الكلمة، كما أبدلت منها في "بُنْتُ"، و"أُخْتُ"، ووزنها "فَعْلَى" كـ "ذِكْرَى".²

ويورد ابن الأنباري³ من شواهد استعمال "مَنْ" لفظها واحدٌ مذكرٌ، ومعناها معنى الجنس لإيهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث، فإذا وقعت على شيء من ذلك، ورددت إليها الضمير العائد من صلتها، أو خبرها على لفظها نفسها، كان مفردًا مذكرًا؛ لأنه ظاهر اللفظ، سواء أردت واحدًا مذكرًا، أو مؤنثًا، أو اثنين، أو جماعةً. وإن أعدت الضمير إليها على معناها، فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى، فأما ما أعيد إليه على اللفظ؛ فنحو قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} الأنعام: 25. على حد قوله: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ} يونس: 43. وقوله: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} الطلاق: 2. {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ} التغابن: 11.

كما اورد سيبويه هذا المثال: "مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ"، أَنْتَ "كَانَتْ" حيث كان فيها ضمير "مَنْ" وكان مؤنثًا؛ لأنه هو الأم في المعنى. هذا إذا نصبت "أُمُّكَ"، فإن رفعت "الأم" كان اسم "كَانَ"، وكان التأنيث ظاهرًا، إذ كان الفعل مسندًا إلى مؤنث ظاهرٍ، وتكون "مَنْ" في موضع نصب خبر "كان". وعلى الوجه الأول تكون في موضع رفع بالابتداء.

ومن ذلك قراءة الزعفراني، والجحدري: {وَمَنْ تَقُنْتُ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا} الأحزاب: 31. بالتاء فيهما، حيث أراد واحدة من النساء. جعل صلتها إذ عني المؤنث كصلة "التي". وقرأ حمزة

¹ الأنباري، المذكر والمؤنث، 664.

² الكتاب 4/ 317.

³ الأنباري، المذكر والمؤنث، 665.

والكِسائي: {يَقْنُتْ وَيَعْمَلْ} بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما. وقرأ الباقر من السبعة: {يَقْنُتْ} بالتذكير على اللفظ، و {تَعْمَلْ} بالتأنيث على المعنى. وقال بعض الكوفيين: إذا حُمِلَ على المعنى، لم يجر أن يُرَدَّ إلى اللفظ، وإذا حُمِلَ على اللفظ جاز حمْلُهُ على المعنى. وهو ضعيف؛ لأنه لا فَرْقَ بينهما. وقد جاء ذلك في التنزيل، قال الله تعالى: {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} الطلاق: 11. فجمع حملاً على المعنى، ثم قال: {قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا} الطلاق: 11.¹

ومن الاستعمال ما التزم فيه لفظ المذكر الموحد وذلك اسم التفضيل (أفعل) قال ابن التستري: "وأفعل يقع منك على الذكر والأنثى؛ مذكراً في لفظه لا يدخله التأنيث البتة. ولك أن تنزل ما يكنى به عنه من ذكران وإناث مذكراً على اللفظ وموحداً؛ فتقول: زيد أفضل منك والزيدان أفضل منك والزيدون أفضل منك، وهند أفضل منك، والهندان أفضل منك والهندات أفضل منك، وأفضلهم قال ذلك. وإذا تبعت اللفظ لم تُثَنَّ ولم تجمع ولم تؤنث. وإن أردت إظهار المعنى فلك أن تقول: أفضلهم قالاً، وأفضلهم قالوا، وأفضلهن قالت، وأفضلهن قالتا، وأفضلهن قلن"².

أما في ضمير الشأن أو القصة، قد يكون الضمير مذكراً أو مؤنثاً، ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعاً، لأنه كناية عن الشأن في التذكير وعن القصة في التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان، وإنها جاريتاك حسنتان، وإنه إخوتك صالحون، وإنها إماءك مطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى (فإذا هي شاخت صالحةً أبصار الذين كفروا) أو مذكر شُبِّهَ به مؤنث نحو: إنها قمرٌ جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسنداً

¹ الكتاب 2/ 415. المقتضب ج/3. ص253.

² ابن التستري، المذكر والمؤنث، 62.

إلى مؤنث كقوله تعالى (فإنها لا تعمى الأبصار). فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير، لأن مع التأنيث مشكلة تحسن اللفظ¹.

أو فعل بعلامة تأنيث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ {الحج: 46}. والشاهد في الآية أنهم ربّما جعلوا مكان الأمر والحديث القصّة، فأنثوا، فيقولون: "إنّها قامت جاريّتك" .. وأكثر ما يجيء إضمار القصّة مع المؤنث².

وتوقف ثعلب عند الآية السابقة وقال: "إذا جاء بعد المجهول³ مؤنث ذكر وأُنث: إنه قام هند وإنه قامت هند؛ لأن الفعل يؤنث ويذكر"⁴.

2-3- تمييز العدد: الأعداد من "3-9" تؤنث مع المعدود المذكر، وتذكر مع المعدود المؤنث في جميع حالاتها مفردة أو مركبة أو معطوفاً عليها فنقول: "في الخزانة ست مجلات وسبعة أقلام، وثلاثة عشر كتاباً وخمس عشرة رسالة، وثمانية وستون دفترًا وأربع وخمسون بطاقة". أما العدد - 10 "فه حالان: يوافق معدوده إذا تركب مع غيره كما رأيت "ثلاثة عشر كتاباً، خمس عشرة رسالة" ويخالفه مفرداً مثل: "نجح عشرة طلاب وعشر طالبات" والواحد والاثنان يوافقان المعدود في جميع الحالات. وكذلك ما يصاغ من العدد على وزن "فاعل" نقول: "هذا اليوم السابع عشر من رجب 1 وغداً الليلة التاسعة عشرة"⁵.

المشكلة التي تعرض هنا هي مطابقة العدد لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً؛ إذ نجد العدد له أربع حالات:

¹ شرح التسهيل لابن مالك. ج/1. ص164.

² ابن عقيل، المساعد، 1: 115-116.

³ يطلق الكوفيون مصطلح (المجهول) على ضمير الشأن.

⁴ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (ط3)، دار المعارف بمصر/ القاهرة، (1969م) 1: 102.

⁵ الموجز في قواعد اللغة العربية. للافغاني. ج/1. ص306.

1- ما يطابق معدوده، وهو الواحد والاثنتان: جاء أحد عشر أو اثنان عشر رجلاً، وجاءت إحدى عشرة أو اثنان عشرة امرأة.

2- ما يخالف معدوده، وهي الأعداد (3-9): جاء ثلاثة رجالٍ وثلاث نساءً، جاء ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة، جاء ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة¹.

إن تأخر وصف يدل على الذكورية عن عدد مؤنث، أو تأخر وصف يدل على التأنيث عن معدود مذكر، فوجود ذلك الوصف كعدمه وذلك نحو: "عندي أربعة من النعم إناث، وأربع من الضأن ذكور"².

3- ما يخالف معدوده مفردًا ويطابقه مركبًا، وهو العشرة: جاء عشرة رجال وعشر نساء، جاء ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة.

4- محايد يكون معه المذكر والمؤنث سواء، وهو ألفاظ العقود (20-90): جاء عشرون رجلاً وعشرون امرأة.

2-4- صرفه أو منعه أي تنوينه أو منع تنوينه.

إن من أبرز آثار التأنيث منع الاسم العلم المؤنث من الصرف فالأسماء المطلقة على الذكور قد تكون مؤنثة قبل نقلها للعلمية؛ ولذلك تستصحب تأنيثها. وفي منعها من الصرف منفعة ظاهرة وهي التمييز بين ما هو علم وغير علم. ولعل هذا يتبين من الأمثلة التالية:

1- سقطت طلحة.

2- سقطت طلحة.

¹ ينظر : كتاب مساحة لغوية. ص 66

² شرح الكافية. ج/3. ص 1678.

3-سقط طلحة.

في المثال الاول صرف المؤنث (طلحة) لأنه يدل على الشجرة والمثال رقم 2 هو علم مؤنث حقيقي لمنعه الصرف لعلميته وتأنيته، والمثال رقم 3 هو اسم علم لذكر، بدليل إسناد الفعل إليه مذكراً ومنع من الصرف لتأنيث لفظه، والمنع مهم حتى لا يتوهم أنه شجرة لأن الإسناد إلى غير العاقل يصح تذكير الفعل معه. والعلة في منع صرف أعلام الذكور المنقولة من أسماء مؤنثة أنه عدول عن الأصل في الأعلام وهو أن يكون علم الذكر مذكراً وعلم الأنثى مؤنثاً ولكن اللغة خالفت هذا القياس فسمت الذكر بالمؤنث وسمت الأنثى بالذكر. قال سيبيويه: "اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أن أصل المذكر، عندهم، أن يسمى بالذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. فمن ذلك: عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت، وأشباه ذلك"¹. فعناق اسم مؤنث لا يطلق إلا على أنثى. وكذلك عقرب وعقاب وعنكبوت أسماء مؤنثة على الرغم من أنها تطلق في أصل وضعها على الذكر والأنثى.

ويمنع من الصرف أيضاً أعلام أطلقت على الذكور وهي في الأصل أعلام نساء، قال سيبيويه: "وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب، لم تصرفه؛ من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة، وليس منها ما يقع على شيء مذكر كالنواب والدلال، فهذه الأشياء مذكورة، وكذلك تسميتك رجلاً بمثل: عُمان؛ لأنها ليست بشيء مذكر معروف، ولكنها مشتقة لم تقع إلا علماً لمؤنث، وكان الغالب عليها المؤنث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلا لمؤنث كعناق لا تعرف إلا

¹ سيبيويه، الكتاب، 3: 235-236.

علمًا لمؤنث، كما أن هذه مؤنثة في الكلام. فإن سميت رجلًا برباب أو دلال صرفته؛ لأنه مذكر معروف¹.

فمنع أعلام الذكور من الصرف ليس مرتبطًا بنقلها من الأسماء المؤنثة الموسومة بعلامة بل ينطبق على الأسماء المؤنثة معنًى، ويوضح هذا قوله: "وإن سميت رجلًا ثمانى لم تصرفه؛ لأن ثمانى اسم لمؤنث، كما أنك لا تصرف رجلًا اسمه ثلاث؛ لأن ثلاثًا كعناق"².

ولما كان المعول على معنى الاسم لا لفظه منع الاسم حتى بعد أن تحذف منه العلامة، قال سيبويه: "ولو سميت رجلًا حبارى، ثم حقرته فقلت: حُبِير لم تصرفه؛ لأنك لو حقرت الحبارى نفسها فقلت حُبِير كنت إنما تعني المؤنث، فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة؛ : فإذا كانت ألف التأنيث خامسة في اسم، لم يُكسروه، بل يقتصرون فيه على جمع السلامة، نحو قولك: "حُبَارَى"، "حُبَارِيَات"، و"سُمَانَى"، "سُمَانِيَّات"، وذلك أنك لو كسرتَه، وهو على خمسة أحرف لم يمكن ذلك، ولم يكن بد من حذف إحدى الألفين. فإن حذفت ألف التأنيث، قلت: "حَبَائِرُ"، و"سَمَائِنُ"، وذلك أنك لما حذفت ألف التأنيث، بقي "حُبَارُ"، و"سُمَانُ"³، كعنيق"⁴.

فاللفظ المؤنث معنًى ربما اكتسب التذكير لكثرة استعماله للذكور، فالاسم "ذراع" مؤنثة في معظم كلامهم، وذكر الفراء أن تذكير الذراع لغة عكسية، واستشهد على أن التذكير جائز بقولهم في اسم البلد أذِرَاعَات؛ لأن أذِرَاعَات جمع "أذِرْعَة" وأذِرْعَة جمع "ذِرَاع" في حال التذكير. مثل: حمار وأحمرة،

¹ سيبويه، الكتاب، 3: 239.

² سيبويه، الكتاب، 3: 236.

³ شرح المفصل لابن يعيش. ج/3. ص309.

⁴ سيبويه، الكتاب 3: 236.

ولو جُمع مؤنثا لقليل: "أذرع"؛ فوجب أن يقال في الجمع أذروعات بضم الراء¹. ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما ذكره الفراء من اجترأ العرب على تذكير ما لم يوسم من المؤنث المجازي².

وقد يستعيد اللفظ تذكيره بعد أن يكون نقل للتأنيث فالصفة (حائض) مذكر وينقل لصفة خاصة للمرأة وكان بلا وسم لأنه صفة خاصة للمرأة لا يقابلها مذكر ولو كانت موسومة لأوهمت بمقابل مذكر، وإن حدث أن جعلت هذه الصفة الأنثوية علماً لمذكر فإنه ينصرف لأنه لا يستصحب التأنيث فهو في أصله مذكر وعومل معاملة المؤنث لاتصاف الأنثى به وحدها وقد غادر دلالاته على التأنيث بنقله إلى الذكر علماً. قال سيبويه "واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمي رجلاً بحائض أو طامث أو متئم. فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: رجل نكحة، ورجل ربعة، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا. وكأن المذكر وصف لشيء، كأنك قلت: هذا شيء حائض ثم وصفت بالمؤنث، كما تقول هذا بكر ضامر، ثم تقول: ناقة ضامر"³.

ومما يصرف لانخراط شرط التأنيث كون العلم منقولاً من جمع تكسير؛ إذ يفهم من قول سيبويه أنه إذا سمي بجمع تكسير وإن يكن لمؤنث فالتأنيث الطارئ ليس كتأنيث المفرد لذلك لا يمنع ما سمي به من المذكر الصرف⁴ كأن تسمي رجلاً بـ(عنوق) جمع عنق، ويستثنى ما جاء على صيغة

¹ شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية. عبد الصادق سلامة. رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة. بإشراف: محمد جمال صقر. عام النشر: 2012 م. ج/1. ص158. الذراع: العضو المعروف، ويعبر به عن المذروع، أي: الممسوح بالذراع. قال تعالى: فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ [الحاقة/ 32] يقال: ذراع من الثوب والأرض، ينظر: المفردات في غريب القرآن. ج/1. ص326.

² الفراء، المذكر والمؤنث، 81.

³ سيبويه، الكتاب، 3: 236-237

⁴ سيبويه، الكتاب، 3: 240.

منتهى الجموع فالمنع له لازم. وقد يعترض هذا بما لو سمي باللفظ (طاغوت)؛ اورد ابن الانباري أن لفظة "طاغوت" تذكر وتؤنث. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ . وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ، وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾.¹

غير أن سيبويه ذكر أن "الطاغوت" اسم جمع يطلق على الواحد والجمع فهو اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة الواحد. وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ {الزمر: 17}²، ومثله اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه فإن يكن مؤنثا منع من الصرف إن نقل للعلمية للذكر أو الأنثى، قال سيبويه: "وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو إبل وغنم؛ لأنه ليس له واحد، يعني أنه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كسر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسماً لمذكر"³.

ومما يصرف وإن عومل معاملة مؤنث مالم يشتهر تأنيثه قال سيبويه: "وسألت الخليل فقلت: رأيت من قال: هذه قباء يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمي به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأ؛ لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب. ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهجر وواسط."⁴.

2-5- مطابقة المسند إليه

الاسم من مذكر ومؤنث قد يسند إليه الفعل أو الخبر فيقتضي هذا المطابقة بينهما لما يلزم من الربط التركيبي بينهما والمسألة في مطابقة الفعل لفاعله جنساً مردها إلى معنى اللفظ فإن يكن مؤنثاً

¹ البلغة ج/1 ص70.

² سيبويه، الكتاب، 3: 240.

³ سيبويه، الكتاب، 3: 240.

⁴ سيبويه، الكتاب، 3: 244-246.

معنوياً أنت له الفعل وإلا فلا، ولذلك يؤنث الفعل لمثل زينب والشمس وإن خلا من علامة التأنيث، ويؤنث لجمع التكسير وما جمع بألف وتاء من أسماء الذكور، تقول: تضرب الرجال، تضرب الطلحات، وكذلك تخبر عنها، فتقول: الرجال ضاربة، الطلحات ضاربة¹. ولكن الفعل يُذكر لطلحة -اسم رجل- وإن لحقت اللفظ علامة التأنيث، قال الرضي: "ولا يجوز ذلك [أي تأنيث الفعل] في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث، كطلحة، لا يقال: قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع² مع الاستقراء قاض عليهم"³. فإن كان اللفظ غير مختص معناه بذكر أو أنثى بأن جاز انصرافه إلى أحدهما روعي اللفظ فذكر الفعل له إن كان مذكر اللفظ وأنث الفعل إن كان مؤنث اللفظ، مثل: شرد بغير⁴، قالت نملة. فإن ظهر من السياق أن مؤنث اللفظ منصرف به إلى غير الأعلام من المذكر الحقيقي جاز مراعاة اللفظ أو المعنى، مثل (شاة)، كان أصلها "شَوَهَة" وسقطت الهاء بأشرت الواو الساكنة تاء التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فصار: "شَوَة" فلما تحرّكت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفاً فصار: "شاة". ويدلّك على أنّ لامها هاء قولهم في تحقيرها: "شَوِيْهَة" وفي تكسيرها: "شِيَاءَة"، وقد حكى أبو زيد أنّ من العرب من يقول: "تَشَوَّهْتُ شاة" إذا صاد شاة⁵.

¹ الرضي، شرح الكافية، 3: 344.

² يقول أبو حيان: "وإن كان مؤنثاً بالتاء نحو طلحة وعنترة فالمشهور ألا تلتحق التاء ويجوز على قلة قامت عنترة" ارتشاف الضرب، 1: 351.

³ الرضي، شرح الكافية 3: 339. ويفسر الرضي الفرق في معاملة الاسم من حيث منعه من الصرف وتذكير الفعل معه بقوله: "ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه، لا الإسناد إليه، أن التذكير الحقيقي، لما طرأ عليه، منع أن يعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، أما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره". انظر: الرضي، شرح الكافية، 3: 339.

⁴ يطلق البعير على الجمل أو الناقة.

⁵ شرح التصريف. أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت: 442هـ). تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي. مكتبة الرشد، ط: 1، 1419هـ-1999م. ج/1. ص418.

كما اورد الرضي: "وإذا كان المؤنث اللفظي الحقيقي التذكير، وليس بعلم¹، كشاة ذَكَرٍ، جاز في ضميره، وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن؛ قال

طرفة: مُؤَلَّلَتَانِ تَعْرِفُ الْعِنُقَ فِيهِمَا كَسَامِعَتَي شَاةٍ بِحَوْمَلٍ مُفْرَدٍ

ولا يجوز في غير الحقيقي؛ التذكير، نحو غرفة حسنة².

ولما كان الاعتبار في المطابقة الإسنادية للمعنى لا اللفظ قال الرضي: "ولا يجوز (صاح دجاجة أنثى) على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث؛ لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون، ك(قام هند)، وهو في غاية الندرة"³.

وتحمل الصفات العاملة عمل الأفعال في هذا على الأفعال تعامل معاملتها فيكون بينها وبين فاعلها مطابقة كما كان بين الفعل والفاعل، فيذكر سيبويه أن الصفة المشبهة كالفعل تطابق مرفوعها تذكيراً وتأنيثاً "فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبة جاريتك، وأكريمة نساؤكم. فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم"⁴.

فإن كان الفاعل مذكراً ذكر له الوصف وإن كان نعتاً لمؤنث كما في النعت السببي، كما قال الفرزدق:

يُقَلَّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عُيُوبُهَا

فهذا قولك: رأيت امرأة ضاحكاً إختوها، فهو بمنزلة يضحك إختوها.

¹ لأن العلم، وإن يكن مؤنث اللفظ ممنوعاً من الصرف، لا يجوز تأنيث الفعل له ولا نعته بمؤنث أو الإشارة إليه بمؤنث.

² الرضي، شرح الكافية، 3: 339.

³ الرضي، شرح الكافية 3: 339.

⁴ سيبويه، الكتاب 2: 36.

فإن قلت: فهلا كان عيوبها مبتدءًا، وبإدِّ خبره؟ قلت: لو كان كذلك لوجب تأنيث (بادٍ) لأنك تقول: عيوبك بادية ولا تقول: عيوبك بادٍ¹.

على أن هذا حكم عام قد يناله شيء من الاستثناء لتوسع العرب في استعمالها لغتها فقد يتركون أمر المطابقة حين يتأخر الفاعل عن فعله استغناءً بظهوره، قال سيبويه: "وقال بعض العرب: قال فلانة"²، ولا شك أن في أمر هذا العدول عن المطابقة من الغرابة ما يدعو إلى التوقف وإن كان ظهور الفاعل بتأنيثه كان كافيًا لدفع اللبس. وقد نقل لنا السيرافي توقف المبرد في ذلك قال: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر"³، ودافع عن قول سيبويه، قال: "والذي قاله سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب،

وهو غير متهم في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له، وقد قال جرير في قوله ما يوافق حكاية سيبويه، وهو: لقد ولد الأخيطل أمٌ سوءٍ على باب استها صُلْبٌ وشامٌ

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول.⁴

ولأبي العباس مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره، من ذلك إجازته: إن زيداً قائماً، قياساً على: ما زيداً قائماً، ولا أظن الاستشهاد عليه ممكناً في شيء من الكلام⁵، وإن من الأمور التي تقوي قول سيبويه ما ذكره السجستاني عن أبي زيد الأنصاري أنه حدثه عن سماعه من الأعراب

¹ ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1: 158-159. يقال: بادَ الشيءُ يَبِيدُ بَيَاداً: إذا تفرَّق وتوزَّع في البَيَادِ، أي: المفازة، وجمع البيداء: بِيْد، وأتان بَيْدَانَة: تسكن البادية البيداء. ينظر: المفردات في القرآن. ج/1. ص151.

² سيبويه، الكتاب، 2: 38.

³ أبوسعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف (دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، 2004م) 6: 119.

⁴ شرح المفصل. ج/3. ص358.

⁵ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 6: 119-120.

ترى أن لهم في الجميع حالا ليست لغيرهم، لأنهم الأولون وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم¹.

ومن اتساع الشعراء ترك المطابقة لالتفاتهم إلى معنى يرادف اللفظ، كقول الأعشى:

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

حملا للحوادث على الحدثان، كما حمل الآخر الحدثان على الحوادث فأنته، في قوله:

وَحَمَّالُ الْمُنِيِّ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ²

ولما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كان من الاتساع تأنيث المبتدأ لتأنيث الخبر كما قال أعشى

تغلب: أَلَمْ يَكُ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعِلٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَدْرُ³

قال ابن الشجري: "أنت الغدر لما كان السريرة في المعنى، لأن الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه، ومثل هذا

في التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم، فيما رواه عنه أبو بكر بن عياش

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ {الأنعام: 23}. بنصب الفتنة وإسناد (تكن) إلى (أن قالوا)،

فالتقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى، فألحق تاء التأنيث

بالفعل وهو مسند إلى القول، لأن الخبر مؤنث⁴. ومثله رفع الإقدام ونصب العادة قول لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا

¹ سيبويه، الكتاب 2: 38-39

² ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1: 158-159.

³ ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1: 187.

⁴ شرح التسهيل لابن مالك. ج/2. ص111.

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره، لأن الخبر إذا كان مفرداً فهو المخبر عنه في المعنى¹.

ومن ترك المطابقة تركه بين النعت والمنعوت لتوسعهم في أرادة معنى عام أو مرادف ملائم فيظهر

كأنه لزم المطابقة. قال ابن الشجري: " قال الأعشى:

أَرَى رُجُلًا مِنْكُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا²

قال أبو علي عن (مخضب) إنه وصف لكف. أو مثل قوله:

ولا أرض أبقل إبقالها

وأمر ترك المطابقة بين المسند والمسند إليه هو أمر نسبي فيكثر في الجماد أو الموات حسب تعبير

سيبويه ولكنه في الحيوان قليل إذ الكثير التزام المطابقة، قال سيبويه "وهذا في الواحد من الحيوان

قليل، وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم. تقول: هم

ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار وأنت تعني الجمال،

ولكنك تقول: هي وهن ذاهبة وذاهبات"³.

ومن الأفعال ما يستعمل مطابقاً لفاعله المؤنث أو غير مطابق، مثل: نعم وبئس. وقد وردت في

في قوله تعالى: (نِعْمًا) في موضعين لا غير: {إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} [البقرة: 271]، وفي

¹ ابن الشجري، الأمالي الشجرية، 1: 196-197. وقال ابن الشجري: " وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر، وذلك أنهم حملوا (أن قالوا) على معنى المقالة، وحملوا الإقدام على معنى التقدمة، فجاء التأنيث في فعليهما، كما جاء تأنيث العذر في قول حاتم:

أماوي قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلابكم العذر

لأنه ذهب به مذهب المعذرة، والقول الأول هو المأخوذ به والثاني قول الكسائي وليس في بيت الأعشى إلا ما ذكرناه أولاً فيجب أن يكون العمل عليه "انظر: الأمالي الشجرية، 1: 196-197.

² قال أبو علي يجوز أن يكون للرجل فيعرب صفة أو حالاً لضميره المرفوع في يضم أو المجرور في كشحيه.

³ سيبويه، الكتاب، 2: 38-39.

قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} [النساء: 58]¹. ومما يدلُّ على فعلية نعم ويُسِّ اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي نحو: أخواك نعماً رجلين، وإخوتك نعموا رجالاً، والهندات نعمن هندات². قال سيبويه: "واعلم أن نعم تؤنث وتذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذهب المرأة. والحذف في نعمت أكثر"³. قال ابن هشام "فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عموماً، ثم خصّوا من أرادوا مدحه"⁴.

كل جمع مؤنث: ثمة طرائق مختلفة تعبر بها العربية عن الجمع وهي ستة أشياء، الأول: اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، والثالث: جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزبود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم نحو الزيديين والمؤمنين والبنين، والسادس: جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شئ من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً، والسر في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث، فنقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة). ونقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: (غلبت

¹ الروضة الندية شرح متن الجزرية. محمود بن محمد عبد المنعم بن عبد السلام بن محمد العبد. تح: السادات السيد منصور أحمد. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة - جمهورية مصر العربية. ط: 1، 1422 هـ - 2001 م. ج. 1. ص 116.

² شرح التسهيل لابن مالك. ج. 3. ص 5.

³ سيبويه، الكتاب، 2: 178.

⁴ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 175.

(الروم). وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: (إذا جاءك المؤمنات).¹

فقد شرح سيبويه لنا كيف عومل الجمع من الحيوان معاملة الجمع من الجماد فأنت تأنيثه وإن لم يكن كله واجب التأنيث وكيف ترك أمر المطابقة جوازاً كما ترك مع الموات، قال سيبويه: "وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه مؤنث".² ألا ترى أنك تقول: هو رجل، وتقول: هي الرجال، فيجوز لك³. وتقول: هو جمل وهي الجمال، وهو غير وهي الأعيار؛ فجرت هذه كلها مجرى هي الجدوع. وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكراً من الحيوان. فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات؛ لأنه قد خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجميع. فلما كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الموات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك⁴.

فإن كانت علة بقاء الدلالة الحقيقية في جمع المذكر السالم كون مفردة سلم من التغير فما بال ما جمع بألف وتاء لم يعامل معاملته؟

¹ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. ج. 2. ص. 94.

² قال السيرافي: "واعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها يستوي في حكم اللفظ جمع المؤنث والمذكر وما يعقل وما لا يعقل"، شرح كتاب سيبويه، 6: 121.

³ تقول هم الرجال إن راعيت الجمع من الذكور، وتقول هي الرجال إن راعيت اللفظ لأنه جماعة. وهذا للعاقل.

⁴ سيبويه، الكتاب، 2: 39-40. ويذكر لذلك شواهد، قال: "ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجه، بعضهم يقول، وهو قول عمرو بن معد يكرب: الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْعَى بِبِرَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ

أي أعرب أولها فتية ولكنه أنت الأول، كما تقول: ذهبت بعض أصابعه. وبعضهم يقول: الْحَرْبُ أَوَّلَ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ أي: إذا كانت في ذلك الحين. وبعضهم يقول: الحرب أول ما تكون فتية

كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية، كما تقول: عبد الله أحسن ما يكون قائماً. ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال البر أرخص ما يكون قفيزان. ومن نصب الفتية ورفع الأول قال البر أرخص ما يكون قفيزين" سيبويه، الكتاب، 1: 401-402.

يحاول الرضي: "كان قياس هذا أن يبقى التّأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك إلا أنه لما كان يتغير فيه المفرد ذو العلامة إما بحذفها إن كانت تاء نحو الغرفات. فالعرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير. كقوله تعالى: {وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ}. سبأ: 37. قرأ حمزة وحده وهم في الغرفة [سبأ/ 37] واحدة، وقرأ الباقر: الغرفات جماعة «1».

[قال أبو علي] «2»: حجة حمزة في إفراده الغرفة قوله سبحانه «3»: أولئك يجزون الغرفة بما صبروا [الفرقان/ 75] فكما أنّ الغرفة يراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله: وهم في الغرفة آمنون [سبأ/ 37] يراد بها الكثرة واسم الجنس. وحجة الجمع قوله: لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية [الزمر/ 20] وقوله: لنبؤنهم من الجنة غرفا [العنكبوت/ 58] فكما أنّ غرفا جمع، كذلك الغرفات ينبغي أن يكون جمعا «4». فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل واسم الجنس للكثير واستغراق الجميع «5» فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه:

إن المسلمين والمسلمات [الأحزاب/ 35].¹ وقول حسّان: لنا الجفّنات الغرّ²

فهذا لا يريد إلا الكثرة، لأنّ ما عداها لا يكون موضع افتخار. ولا يعد الله بأن في الجنة غُرَفَاتٍ يسيرة، أو بقلبها إن كانت ألفاً كما في الحليات والصحراوات، كان ذلك التغير كنوع من التكسير، وكأنّ تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغير كالهندات، لأنّ المقدّر في حكم الموجود الظاهر³.

¹ الحجة للقراء السبعة. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ). تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني. عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت. ط، 2، 1413 هـ - 1993 م. ج/6. ص22.

² لنا الجفّنات الغرّ يلعب بالصّحى وأسيفنا يقطن من نجدة دما. انظر: ديوانه 35/1.

³ الرضي، شرح الكافية، 342/3.

فالفرضي ينتهي الى أن جمع المؤنث السالم يجوز ترك مطابقة فعله له لأنه ليس بحقيقي التأنيث ويستوي في ذلك ما مفرد به علامة تأنيث ينالها التغيير بالجمع وما لا علامة له فيسلم بعد الجمع من التغيير ولكنه حمل على غيره؛ وهذا القول لا ينفرد به الرضي فقد ورد عند غيره، قال الدماميني: "قلت ما ذكره المؤلف من اقتران حكمي الجمعين باعتبار وجوب تذكير المسند في نحو: قام الزيدون، وجوازه في قام الهندات ذكره الزمخشري¹ وكذا ابن الحاجب² وقرره كل من وقفت على كلامه من شارحيه"³.

والدماميني حين يورد ما سبق يمهد إلى بيان ما استقر من رأي البصريين والكوفيين إذ اختلفوا في ذلك، قال: "وهذا في الحقيقة ليس بمذهب البصريين ولا الكوفيين؛ وذلك أن البصريين يسوون بين الجمعين فيوجبون التذكير في نحو: قام الزيدون، ويوجبون التأنيث في نحو: قامت الهندات؛ لسلامة نظم الواحد فيهما على ما ذكره ابن مالك وأبو حيان وجماعة⁴. وأما الكوفيون فيجوزون لحوق العلامة مع جمع المذكر السالم⁵، ولا يوجبون لحوقها في جمع المؤنث تمسكاً بنحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ {يونس: 90}، وأجاز الكوفيون: "قام الهندات" كجمع التكسير، واختاره أبو علي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ {المتحنة: 12}.

¹ لم أجد ذلك في المفصل.

² انظر: ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي علوان العلي (مطبعة النجف الأشرف، 1980م) ص 315.

³ الدماميني، المنهل الصافي، ص 496.

⁴ منهم السهيلي في نتائج الفكر، ص 169.

⁵ وتابعهم على ذلك الجزولي، انظر: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي (ط2، مؤسسة الرسالة/ بيروت، 1994م) 2: 580.

وأجيب بأن حذفها في الآية للفصل، وهذا الكلام موافق لمذاهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين¹. وقول الشاعر عبدة بن الطبيب:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَرَوَّجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد وبأن التذكير في الآية الثانية للفصل أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن (أل) مقدرة باللاتي، وهو اسم جمع ولعل مذهب الكوفيين هذا هو ما جعل أحدهم يقول:

إن قومي تجمعوا *** ويقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم *** كل جمع مؤنث²

2-2-5-2- أحكام المطابقة بين الفعل والفاعل

تتأثر هذه الأحكام بطبيعة الفاعل من حيث اتصاله وانفصاله ومن حيث ظهوره وإضماره ومن حيث حقيقته ومجازه؛ ولذلك تشعبت الأحكام.

1) الفاعل الظاهر: فِعْلُ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ لَا الْمَضْمَرِ يَلْزَمُ حَالَةَ الْإِفْرَادِ مَهْمَا تَغَيَّرَ تَصْرِيفُ الْفَاعِلِ تَنْثِيَةً وَجَمْعًا. تقول: (جاءَ الرَّجُلُ)، (جاءَ الرَّجُلَانِ)، (جاءَ الرَّجَالُ)، (جاءَ النِّسَاءُ)، وتُرَادُ تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ، تقول: (جاءَتِ الْمَرْأَةُ)، و (المرأتان)، و (النِّسَاءُ).³

¹ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت : 749هـ). تح: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر. دار الفكر العربي. ط: 1. 1428هـ - 2008م. ج. 2. ص 592.

² ينسب هذا إلى الزمخشري، انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2: 54. الخصري، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، 1: 251. ولم أجده في ديوانه المنشور بتحقيق عبد الستار محمد محمد ضيف.

³ المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف. عبد الله بن يوسف اليعقوب الجديع. مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. ط: 3، 1428 هـ - 2007 م. ج. 1. ص 84.

قال الرضي: "فالأغلب في الظاهر الحقيقي [التأنيث] المتصل برافعه إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربت هنداً، وضربت الهندان"¹. ووصف الرضي ذلك بالأغلبية لما "حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد؛ ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته. وإن كان الرفع نعم وبئس، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف"².

وقيل في الغالب لأنه مع الفاعل الظاهر في الاستثناء المفرغ الأجود ترك التاء لأن الفاعل هو المحذوف المقدر (أحد) وهو مذكر، نحو: "ما جاء إلا هند"³. وفي تذكير الفعل استغراق لجنس الفاعل إذ نفي الفعل عن الذكور والإناث وحصر في هند، ويجوز أن يؤنث الفعل فيكون النفي لجنس المؤنث فلا يمنع مجيء المذكر فيعلم أنه بقولنا: "ما جاءت إلا هند" حصرنا الفاعل من المؤنث في "هند" ولم يمنع المذكر فقد يكون منه مجيء. فالمعنى "ما جاءت النساء إلا هند".

وقد يكون الفاصل بين الفاعل والفعل غير (إلا) فلا تكون البنية العميقة على تقدير فاعل آخر دال على الجنس كأحد، بل الفاعل الظاهر المفصول عن فعله ولذا يحسن مطابقته إياه، مثل: قامت اليوم امرأة؛ "لأن المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأما الحذف فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة إذن وعدًا بالشيء مع تأخير الموعود"¹.

وإن يكن للفصل والوصل أثره فإن للمجازية في التأنيث أثرها، قال الرضي: "وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث؛ فإن كان متصلاً، نحو: "طلعت الشمس" فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح. وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بإلا أو

¹ الرضي، شرح الكافية 3: 340. ولا يجوز (قام الهندان) إلا قليلاً. انظر: ابن أبي الربيع، البسيط، 1: 267.

² الرضي، شرح الكافية 3: 341.

³ الرضي، شرح الكافية، 3: 341.

بغيرها نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ {البقرة: 275}². ولست أرى إظهار

فضل الحقيقي بغرض مستعمل اللغة بل يمكن القول هنا إن الفاعل مصدر والمصادر مذكرة³.

وهذا شأن الفاعل الواحد أما الجمع، فيذكر الرضي أن جمع التكسير واسم الجمع للمذكر أو المؤنث حقيقة أو مجازاً: كرجال ونسوة وأيام. ومثله مفرد المجموع بألف وتاء: الطلحات⁴، الزينبات، ، الغرفات. يجوز ذكر التاء وحذفها. وحذفها مع الجمع بلا فاصل أحسن من حذفها مع المفرد أو المثني. وساغ ذكر التاء وحذفها مع تلك المجموع "لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة"⁵.

(2)الفاعل المضمر: إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجبت التاء في الحقيقي والمجازي: هند خرجت، الشمس طلعت إلا لضرورة، قال عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُرْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا⁶

قال السيرافي: "إذا كنى عنه فقد بطل لفظ ظاهره الدال على التأنيث فلا بد من تأنيث الضمير للدلالة على حكم الاسم المضمر من تأنيث أو تذكير"⁷، "وإنما لزمّت العلامة لخفاء الضمير

¹ الرضي، شرح الكافية، 3: 341.

² الرضي، شرح الكافية، 3: 341.

³ انظر تخريج التذكير على إرادة المصدر الفراء، معاني القرآن، 1: 125، وقال ابن جني أن الأصل في المصادر التذكير، الخصائص، 2: 204.

⁴ المقصود به جمع الشجرة لا علم الذكر لأن علم الذكر يذكر له الفعل تقول: جاء طلحة.

⁵ الرضي، شرح الكافية، 3: 342.

⁶ قال السيرافي عن البيت في تذكير ما ينبغي تأنيثه: "أراد: ولا أرض أبقلت إبقالها، وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها، فيخفف الهمزة غير أنه أثر تحقيقها فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأول في الأرض المكان؛ لأن الأرض مكان، فذكر لذلك" انظر: أبوسعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالنواب (مجمع اللغة العربية/ القاهرة، 1990م) 2: 244

⁷ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 6: 127.

المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل¹. وإن كان الضمير منفصلاً فهو كالظاهر² يجرّد الفعل من التاء وقد تذكر على قلة، قال المرادي: "فإن كان منفصلاً نحو: ما قام إلا أنتِ ضعف إثبات التاء"³.

2-6- مطابقة النعت والخبر والحال:

القاعدة العامة في النعت أن يطابق منعوته في إعرابه وعدده⁴ وجنسه وتعريفه. كما أنه قد يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذلك على ضربين: منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث، ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث. فالأول، نحو: "فَعُولٍ" بمعنى "فاعلٍ"، نحو رجلٌ شَكُورٌ، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّنَا لَعَفُورٌ شَكُورٌ). فاطر 35.

(وكذلك امرأة صبور وشكور ونحو ذلك) بغير هاء، لأنه عدل عن فاعل إلى فعول، فعدل عن صابر إلى صبور، وعن شاكِر إلى شكور، وأرادوا بذلك كثرة الفعل والمبالغة فيه، لأن معنى امرأة صبور: كثرة الصبر معتادة له، وشكور: كثرة الشكر. والصبور: هي المحتملة للمكروه من غير جزع منه. (وكذلك امرأة معطار ومذكار ومثناة). بغير هاء فيها، ومفعال من أبنية المبالغة وكثرة الفعل أيضاً. فمعنى امرأة معطار: كثرة استعمال العطر، وهو الطيب. ومذكار: من عادت بها أن تلد الذكور كثيراً. ومثناة: من عادت بها أن تلد الإناث كثيراً.⁵

¹ الرضي، شرح الكافية، 3: 342.

² الرضي، شرح الكافية، 3: 342.

³ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 2: 9.

⁴ يستثنى من ذلك ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها مثل: ثوب أخلاق (أي خلق) وبرمة أعشار (جمع عشر) ونطقة أمشاج (جمع مشيج).

⁵ المذكر والمؤنث للفراء 56، وإصلاح المنطق 357، وأدب الكاتب 293، والعامة تلحن فنقول: "امرأة صبورة وشكورة" درة الغواص 150، وذيل الفصيح 25، وتصحيح التصحيف 339. وينظر: ما تلحن فيه العامة 123، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري 72/2، وشرح المفصل لابن يعيش 103/5، والمحكم (حلب) 268/3.

وضروبٌ بمعنى صابرٍ، وصابرةٍ، وشاكِرٍ، وشاكِرةٍ، وضاربٍ، وضاربةٍ. كأنَّهم أرادوا بسقوطِ التاء من المؤنَّث هاهنا الفرقَ بين "فَعُولٍ" بمعنى "فاعلٍ"، وبينه إذا كان بمعنى "مَفْعُولٍ"، نحو: حَلْوِيَّةٌ، وحَمُولَةٌ.¹ قال الشاعر [من الكامل]:

فيها اثنتان وأربعون حُلوبةً ... سودًا كخافيةِ الغرابِ الأسحَمِ²

ولكن يستثنى من أمر المطابقة أشياء، وسنكتفي بما يتعلق بالجنس³:

- (1) ما يلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث مثل صيغة (فَعُولٍ)، نحو (صبور) أي صابر: ومثلها الصيغ: (مفعيل) وصيغتا المبالغة (فاعلة) و(فعالة)، أو أن يكون من المصادر المنعوت بها.
- (2) أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل فيجوز إلى نعته بجمع مذكر سالم أن يستعمل في نعته وخبره والحال. قال القرطبي: توابع جمع ما لا يعقل الأفراد والكناية عنه بذلك؛ فإن ذلك يجري مجرى الواحدة المؤنثة؛ كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ في {الأعراف: 180}⁴.

¹ شرح المفصل. ج/2. ص 245.

² التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص 193؛ والحيوان 3/ 425؛ وخزانة الأدب 7/ 390؛ والمقاصد النحوية 4/ 487؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 625. الحلوبة: المحلوقة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوقة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمَّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحَم: الأسود.

المعنى: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سودًا كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنها أعزَّ النوق وأنفسها.

³ أما ألوان المخالفة الأخرى فأهمها: أولاً: أن يكون المنعوت معرفاً باللام الجنسية فيجوز نعته بالنكرة المختصة أو بجملته، نحو: قول شمر بن عمرو الحنفي: وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُونِي فمضيتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي ثانياً: أن يكون المنعوت تمييزاً منصوباً للعدد، فيجوز نعته بالمفرد مراعاة للفظه، أو الجمع مراعاة لمعنى المنعوت: ثالثاً: أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة، فيجوز في نعته: أ-التنكير، نحو: يا طالبُ قارئُ الكتاب الآن.

ب-التعريف، نحو: يا طالبُ القارئُ الكتاب الآن.

⁴ القرطبي، الجمع لأحكام القرآن، 11: 187.

(3) أن يكون المنعوت اسم جنس جمعياً يفرق بينه وبين واحده بالتاء الدالة على الواحد، نحو: تمر وتمرات ذلك أن التاء إذا دخلت الاسم المؤنث، لم تُغيّر بناءه كـ "تَمَرٍ"، و"تَمَرَةٍ"¹. فيجوز في نعته وخبره وحاله ما يأتي:

- أن يكون النعت اسم تفضيل فيلزم الإفراد والتذكير وإن اختلف المنعوت جنساً أو عدداً.

2-7- القضايا التصريفية: تثنيته وجمعه والنسب إليه وتصغيره

للتذكير والتأنيث أثر في هذه القضايا لما تنتهي به الأسماء من علامات تأنيث قد تلازم وقد يستغنى عنها.

2-7-1- التثنية: تلحق المفرد لاحقة (ان) أو (ين) عند تثنيته فإن كان المفرد عاطلاً من علامة التأنيث فلا فرق بين مذكر ولا مؤنث: جاء زيدان، وجاءت هندان. وإن كان منتهياً بعلامة تأنيث لازمته في المثنى ولا فرق بين أسماء الذكور والإناث: جاء طلحتان، وجاءت طلحتان. وينال ألف التأنيث المقصورة القلب في التثنية فليس يجتمع ألفان في التثنية ألف التأنيث وألف التثنية: بشرى ← بشريان، جاء بشريان وجاءت بشريان. فإن صادف اجتماع ثلاث ياءات حذفت واحدة للتخلص من اجتماع الأمثال: ثرياً ← ثريان ← ثريان.

وأما ألف التأنيث الممدودة فتقلب واواً: هذان زكرياوان، وهاتان صحراوان، وحمراوان، وغيداوان².

2-7-2- الجمع: ينقسم الجمع القياسي إلى نوعين جمع سلامة وهو ما سلم فيه لفظ المفرد، وجمع

تكسير وهو ما تغير فيه عند الجمع لفظ المفرد بتغيير حركة أو حذف حرف أو زيادة حرف.

¹ شرح المفصل. ج/1. ص384.

² أبوحيان، ارتشاف الضرب، 1: 259.

ويكون جمع المذكر السالم بالواو والنون أو الياء والنون تلحقان لفظ المفرد المذكر الحقيقي التذكير لفظاً ومعنى، نحو: جاء زيدون، وجاء مسلمون. أما المذكر معنى فإن كانت علامة تأنيث لفظه التاء حذفت وجمع بألف وتاء خلافاً للكوفيين¹، نحو: حمزة ← الحمزات، وإن كانت علامة تأنيثه الألف المقصورة جمع بالواو والنون وحذفت الألف لالتقاء الساكنين الألف وحرف العلة، نحو: بشرى ← بشرون، قال أبو علي: الألف في (بشرى) مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التأنيث تمتنع من الدخول على (بشرى)، كما تمتنع من الدخول على (غضبان)، إلا أن (حمراء) أشبه به لتوافقهما في الحركة والسكون.²

وأما إن كانت الألف ممدودة فإنها تقلب واواً، نحو: زكرياء ← زكرياؤون.

وأما الجمع بألف وتاء فيأتي عليه ما ختم بتاء تأنيث من مذكر أو مؤنث، جاء الطلحات، وأزهرت الشجرات. وأما ما ختم بألف تأنيث ممدودة فإنها تقلب ياءً: سلمى ← سلميات، وأما الألف الممدودة في الأسماء لا الصفات فتقلب إلى واو، نحو: صحراء ← صحراوات. ونقول: جاءت سمراء وجاءت السمرارات.

قرره النحاة أنه يستثنى من المطابقة الحتمية بين النعت والمنعوت عدة أمور، منها (أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل؛ فيجوز في نعتها الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً، وجمع مؤنث سالماً، وجمع تكسير للمؤنث، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر، إن لاحظنا في المنعوت

¹ يجيز الكوفيون في أعلام الذكور المنتهية بتاء التأنيث أن تجمع بالواو والنون، نحو: طلحة وطلحون، انظر الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين وعلة جمع ما انتهى بألف تأنيث بالواو والنون: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 1: 40.

² التعليقة على كتاب سيبويه. ج/3، ص40.

مفرده المذكر غير العاقل، نحو: اقتنيت الكتب الغالية، أو: اقتنيت الكتب الغاليات، أو الغوالي.
ومثل: اقتنيت الكتب الأحاسن، جمع الأحسن¹..

- جموع للمؤنث: ويجمع على (فواعل) المؤنث على (فاعلة) الاسم والصفة، نحو: ناصية كاذبة ←
لقوله تعالى: {نَاصِيَةٌ كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ} (العلق 16) فجمعها: "نَوَاصٍ وَكَوَادِبُ وَخَوَاطِي"².

أو وصف على (فاعل) المؤنث³ أو غير العاقل، نحو: طالق، ← طوالق، ويجمع على (فعائل)
الرباعي المؤنث: عجوز، ← عجائز. وفي اللسان (عجز): يقال للرجل عجوز وللمرأة عجوز.
وفي كتاب إصلاح المنطق، تقول: هذه عَجُوزٌ، ولا تقل عجوزة.⁴

- جموع للمذكر والمؤنث: فالصفات على (أفعل/فعلاء) تكسر على (فُعل): أسمر/سمراء ← سُمُر.
والمؤنث على (فُعلى) الذي مذكره (أفعل)⁵ يجمع على (فُعل): كُبُرَى ← كُبُر. ويجمع على (فُعَل)
الوصف الصحيح اللام على (فاعل/فاعلة): صائم/صائمة ← يجمع على (فُعال) الوصف الصحيح
اللام على (فُعيل/فُعيلة). طويل/طويلة ← طوال. ويجمع عليه الوصف على (فُعِلان/فُعلى)،
و(فُعِلان/فُعِلانة)، (فُعِلان/فُعِلانة) نحو: غضبان/غضبي، ندمان/ندمانة، ← غَضَاب، نِدَام،

النسب: هو تجريد المنسوب إليه من تاء التأنيث: مكة ← مكِّي، أما ألف التأنيث المقصورة فإن
كانت رابعة فهي إما أن تحذف: حبلى ← حبليّ، أو تقلب واوًا: حبليّ، أو تبقى ويفصل بينها وبين

¹ النحو الوافي: 3/ 446.

² معجم القواعد العربية. ج/1. ص 253.

³ أما المذكر العاقل فوصف ما جمع منه على هذا بالشذوذ، نحو: فارس ← فوارس.

⁴ اللسان: عجز. و إصلاح المنطق لابن السكيت/ 297..

⁵ ولذلك لا تجمع (حبلى) عليه لأنه لا يقابله (أفعل).

ياء النسب يواو للوقاية: حبالوي. وإن كانت خامسة فأكثر حذف: خَصِيصَى ← خَصِيصِي. وأما الألف الممدودة فإنها تقلب واوًا¹: صحراء ← صحراوي.

وقد يلتبس الامر في النسب إلى (فَعُولَة، وَفَعِيلَة وَفُعِيلَة)² إذ تحذف الواو والياء منها عند النسب: شنوءة، حنيفة، جهينة ← شَنِي، حَنَفِي، جُهَنِي.

التصغير: تلحق الاسم الثلاثي المؤنث تأنيثاً معنوياً تاء التأنيث: جاءت هند وطلعت الشمس ← جاءت هندية، وطلعت الشَّمِيسَة. ويستثنى من ذلك ألفاظ يسيرة³. وتلحق العلم المؤنث وإن كان منقولاً من مذكر في الأصل، شهد ← شُهيدة. الشَّهْد: العسل ما لم يُعَصَّر من شَمْعِهِ، شِهَاد، والواحدة: شَهْدَة وشُهْدَة.⁴ وأما أسماء الذكور فلا تلحقها التاء وإن كان منقولاً عن مؤنث في الأصل: أذن ← أُذِن⁵. أما أذينة وعيينة فمنقول من المصغر⁶. وتحذف ألف التأنيث المقصورة إن كانت خامسة نحو: قرقرى⁷ ← قُرْقِر، إلا إن كان في اللفظ ألفان فإنه يجوز حذف الأولى وإبقاء الثانية أو حذف الثانية وقلب الأولى ياء تدغم فيها ياء التصغير: حبارى ← حُبَيْرَى/ حُبَيْر.

¹ أما قولهم في النسب إلى عشواء عشوائي فلعلة للتخلص من تجاور الواوين. انظر: الشمسان، مساحة لغوية، 26. وانظر في تنبئة لأواء وعشواء: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1: 259.

² يشترط كون اللام والعين صحيحتين والعين غير مضعفة.

³ وهي قوس وفرس وعرس وحرب ودرع الحديد وناب من الإبل. انظر: أبو البركات بن الأنباري، البلغة، 84.

⁴ العين. ج/3. ص 397.

⁵ ابن عقيل، المساعد، 3: 514.

⁶ خلافاً للمرادي، انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، 1977م) 5: 116.

⁷ اسم موضع.

الفصل الخامس : النعت

المبحث الاول: المطابقة بين النعت والمنعوت:

المطابقة لغة: التماثل والتساوي ، جاء في اللسان : "وتطابق الشيئان تساويًا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحدٍ وألزقتهما، وهذا الشيء وفق هذا ووفاقه وطباقة وطابقة وطبقة وطبيقة ومُطَبَّقه وقالبه، بمعنى واحد¹، وجاء في تاج العروس: "والمطابقة الموافقة، وقد طابقت مطابقةً وطباقاً، وقال الراغب: المطابقة من الأسماء المتضائفة، وهو أن يجعل الشيء فوق آخرٍ بقدره و من المجاز المطابقة، مشي المقيد وهو مقارنة الخطو (و) وهو مأخوذاً من قولهم: المطابقة هو (وضع الفرس رجليه موضع يديه)، وهو اللاحق من الخيل، وكذلك البعير²."

-المطابقة اصطلاحاً: هي العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معانٍ نحوية، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، وكالعدد من أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وكالتعريف والتذكير، وكالجنس من تذكيرٍ وتأنيثٍ، وكالشخص من تكلمٍ وخطابٍ وغيبةٍ.

وتتجسد هذه الظاهرة في المبتدأ والخبر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي التعريف والتذكير، وكذلك في الفعل والفاعل، وتتمثل في العدد وفي الجنس، وأيضاً في التوابع، وتتمثل في الإعراب وفي التعريف والتذكير، وتُوجد في الضمائر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي الشخص.

و اشار الرضي في شرحه للكافية اذ يقول: (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران) أي: إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الأفراد، جاز الأمران، لكونها مبتدأ وما بعدها فاعلها، ولكونها خبراً عما بعدها³، ويقول أيضاً عند الحديث عن ضمير الشأن: "ويُختارُ تأنيث الضمير؛ لرجوعه

¹ لسان العرب، 10 / 209-210، مادة (طبق).

² تاج العروس، 6 / 417، فصل (الطاء مع القاف).

³ شرح الرضي على الكافية، 1 / 228، وينظر: المصدر نفسه، 2 / 360.

إلى المؤنث، أي القصة، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث؛ لقصد المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (الحج / 46).¹ ولا يكون هذا الضمير مؤنثاً إلا إذا كان في الكلام مؤنث.²

ويقول الدماميني: "(و) يجبُ (أن يكون) هو، أي الخبر (طبق المبتدأ) في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، مدة (ما أمكن) ذلك"³، وهذه إشارات صريحة لهذا المصطلح، يقول سيبويه: "واعلم أن المعرفة لا تُوصفُ إلا بمعرفةٍ، كما أن النكرة لا تُوصفُ إلا بنكرة"⁴، وجاء في كتاب المقتصد: "والبدلُ يُعربُ بإعرابِ المُبدلِ منه"⁵، ويقول ابن هشام: "وحكمُ المعطوفِ أنه يتبعُ المعطوفَ عليه في أربعةٍ من عشرة، وهي واحدٌ من الرفعِ والنصبِ والجر، وواحدٌ من التعريفِ والتذكير، وواحدٌ من الإفرادِ والتثنية والجمع، وواحدٌ من التذكير والتأنيث"⁶.

كما نجدُ البلاغيين يستعملونه بمعنى الجمع بين المتضادين، فهم يُعرفون علم البديع بقولهم: "وهو علمٌ يُعرفُ به وجوه تحسين الكلام"⁷، ومن هذه الوجوه " (المطابقة، وتسمى الطباق والتضاد أيضاً، وهي الجمعُ بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة) أي: يكونُ بينها تقابلٌ ولو في بعض

¹ شرح الرضي على الكافية، 2 / 467.

² شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ). تح: نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق). ط: 1، 1423هـ/2004م. ج: 1. ص: 285.

³ المنهل الصافي، 1 / 244، وينظر: مغني اللبيب، 509، وشرح ابن عقيل، 1 / 197.

⁴ الكتاب، 2 / 302، وينظر: الأصول، 2 / 21-32، والمقتصد في شرح الإيضاح، 2 / 900.

⁵ المقتصد في شرح الإيضاح، 2 / 929.

⁶ شرح شذور الذهب، 380.

⁷ مختصر المعاني، 265.

الصور ويكون ذلك الجمعُ (بلفظين من نوع) واحدٍ من أنواع الكلمة، اسمين، نحو: وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ زُقُودٌ¹، أو فعلين، نحو: (يُحْيِي وَيُمِيتُ)²

ونجدُ المناطقة يستعملون المصطلح أيضاً، وذلك في حديثهم عن دلالة الألفاظ.

المطلب الاول: المطابقة في النعت الحقيقي

فالنعتُ الحقيقيُّ يطابقُ منعوته في الإعراب، وفي التعريف والتذكير، وفي الإفراد والتنثية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، يقول سيبويه: " وأعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما إنَّ النكرة لا توصف إلا بنكرة"³، وجاء في شرح المفصل: " قال الشارح: قد تقدم قولنا (إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله) وجملتها عشرة أشياء، رفعه ونصبه وخفضه، وإفراده وتنثيته وجمعه، وتذكيره وتعريفه، وتذكيره وتأنيثه"⁴

وسبب هذا التطابق؛ إنَّ النعت والمنعوت " كالاسم الواحد "⁵، يقول ابن يعيش: " وإنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه، من قَبْلِ أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحقُ الاسم يلحقُ النعتَ، وإنما قلنا أنهما كالشيء الواحد، من قَبْلِ أنَّ النعت يُخرِجُ المنعوتَ من نوعٍ إلى نوعٍ أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلة نوعٍ أخصَّ من نوعٍ المنعوتِ وحده "¹.

مما تقدم يتضح لنا أن المطابقة بين النعت ومنعوته واجبةٌ في الإعراب ، وفي العدد وفي الجنس وفي التعريف والتذكير ، فلا يُوصفُ مرفوعٌ بمنصوبٍ أو مجرورٍ ، بل بمرفوعٍ مثله ، وكذلك إذا

¹ (الكهف / 18).

² (البقرة / 258).

³ الكتاب، 2 / 302، وينظر: الأصول 2 / 21 و32، والمقتصد في شرح الإيضاح، 2 / 900.

⁴ شرح المفصل، 3 / 54، وينظر: شرح الرضي على الكافية، 2 / 302، وشرح ابن عقيل، 2 / 193 - 194، والمنهل الصافي، 2 / 618، والفوائد الضيائية، 2 / 37.

⁵ الكتاب، 1 / 421.

كان منصوباً أو مجروراً ،، فينعت بما يطابقه إعراباً ، ولا يوصف المفرد بمثنى أو جمع ، بل بمفرد مثله ، وكذلك إذا كان مثنى أو جمعاً فينعت بما يطابقه عدداً ، ولا يوصف مذكر بمؤنث ولا العكس ، بل كل بما يطابقه ، وكذا الأمر في التعريف والتذكير ، فلا توصف المعرفة إلا بمعرفة مثلاً ، ولا توصف النكرة إلا بنكرة مثلاً وهذا كله في النعت الحقيقي ، وحافظ النظم القرآني على تلك المطابقة بين النعت ومنعوته.

المطلب الثاني: النعت المقطوع: ويقصد به مخالفة النعت لمنعوتِهِ إعراباً، وهذه الظاهرة تقع في العطف أيضاً². فقد ورد في الكتاب: " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح. وإن شئت جعلته صفةً، فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: (الحمدُ لله الحميدُ هو) و (الحمدُ لله أهلُ الحمد)، و (الملكُ لله أهلُ الملك)، ولو ابتدأته فرفعته كان أحسن.

والقصد من هذه الظاهرة تركيز ذهن المتلقي على النعت المقطوع ، وإبراز المعنى الموجود في هذا النعت، وذلك لأهمية محددة توجد فيه استدعت هذا التركيز، "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينون إخراج المنصوب بمدح مجدٍ غير مُنبعٍ لأول الكلام"³، ويقول السيوطي: " قطعُ النعوتِ في مقامِ المدح والذمُّ أبلغُ من إجرائها، قال الفارسي: إذا ذُكرتُ صفاتٌ في معرض المدح أو الذمِّ ، فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها، لأنَّ المقامَ يقتضي الإطنابَ، فإذا خُلف في الإعراب كان المقصودُ أكملَ ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً"⁴.

¹ شرح المفصل، 3 / 55.

² ينظر: معاني النحو، 3 / 187.

³ معاني القرآن ، الفراء ، 1 / 105 ، وقد نقل كلامَ الفراء هذا ، السهيلي ، ينظر : نتائج الفكر ، 237 .

⁴ الإِتقان ، 2 / 188 .

إِنَّ ما ورد في القرآن الكريم من هذه الظاهرة، قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ {المسد: 1-4} بنصب (حمالة) ، يقول سيبويه : "وبلغنا أَنَّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: وامرأته حمالة الحطب، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال : (أذكر حمالة الحطب شتماً لها)¹، وجاء في معاني القرآن: " وأما النصب فعلى جهتين ، إحداهما: أن تجعل الحمالة قطعاً ، لأنها نكرة ، ألا ترى أنك تقولُ ، (وامرأته الحمالة الحطب) ، فإذا أُلقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنصب معرفةً بنكرة، والوجه الآخر أن تشتمها بحملها الحطب فيكون نصبها على الذم"². ويقول تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ {الأنعام: 62}، بنصب (الحق) ، جاء في البحر المحيط: "وقرأ الحسن والأعمش، (الحق)، بالنصب، والظاهر أنه صفة قُطعتْ فانتصبت على المدح"³. إِنَّ أغلب ما ورد من هذه الظاهرة في القرآن الكريم، هو من القراءات القرآنية⁴.

المطلب الثالث: المطابقة في العدد :

ذكرنا أنه لا بدَّ من التطابق بين النعت والمنعوت في العدد، إفراداً وتثنيةً وجمعاً⁵، وهو ما جاء في القرآن الكريم، فمثال التطابق إفراداً قوله تعالى: ﴿وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ {هود: 77}، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ {الحجر: 21}، وغير ذلك¹.

¹ الكتاب ، 2 / 70 ، ويقصد ببعضهم ، عاصم بن أبي النجود ، ينظر : السبعة في القراءات ، 1 / 700 ، والحجة في القراءات السبع ، 1 / 377 ، وحجة القراءات ، 1 / 777 .

² معاني القرآن ، الفراء ، 3 / 298 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن ، 30 / 338 ، والتبيان في إعراب القرآن ، 2 / 296 ، والبحر المحيط ، 10 / 567 ، وروح المعاني ، 30 / 263-264 .

³ البحر المحيط ، 4 / 541 .

⁴ ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، 10 / 512-521 .

⁵ ينظر ص (59-60) من البحث.

أما مثال المطابقة في التنثية، فنحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ {البقرة: 233}، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ {النحل: 51}، وغير ذلك.²

أما مثال المطابقة في الجمع، فنحو قوله تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ {يوسف: 39}، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ {البقرة: 99}، وغير ذلك³، فالمطابقة تمت بين النعت والمنعوت إفراداً وتنثيةً وجمعاً .

ا ظاهره عدم المطابقة:

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم، ظاهرها عدم التطابق بين النعت والمنعوت، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ {البقرة: 164}، إذ وصف (السحاب) وهو جمع بـ (المسخر) وهو مفرد. إن سبب هذا التخالف هو أنَّ (السحاب) اسمُ جنسٍ⁴، وهو ما يجوز فيه الجمعُ مراعاةً لمعناه، والإفرادُ مراعاةً للفظه، والقرآن الكريم يؤيد ذلك، فقد ورد لفظ (السحاب) في القرآن الكريم وقد روعي معناه، وهو الجمع، وفي مواضعٍ أخرى روعي فيه لفظه، وهو الإفراد، فوصفَ بمفردٍ أو عاد عليه ضميرٌ مفردٌ¹.

¹ ينظر: (آل عمران / 113)، (النساء / 110)، (الأعراف / 184).

² ينظر: (المجادلة / 4).

³ ينظر: (التوبة / 100)، (هود / 27)، (النور / 23).

⁴ وهو ما يفرق بينه وبين مفرده إما بناءً كـ (تمر وثمره)، و(بقر وبقرة)، أو بالياء كـ (روم ورومي). ينظر: شرح الرضي على الكافية، 3 / 365.

¹ ينظر: اللفظ والمعنى في لغة التنزيل، إبراهيم السامرائي، ص 7.

فمثال ما روعي فيه معناه، وهو الجمع، قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ {الرعد: 12}²،
 أما مثال ما روعي فيه اللفظ، وهو الإفراد، فنحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ
 وَالْأَرْضِ﴾ {البقرة: 164}، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ
 رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ {النور: 43} ، وغير ذلك³.

وقد ورد موضع في سورة الأعراف، روعي فيه معنى السحاب ولفظه، فوصف بجمع، وعاد عليه
 ضمير مفرد، وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيِّنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا
 أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾ {الأعراف: 57}، فوصف (السحاب)
 بـ (ثقالاً) ، وذلك لأن السحاب جمع ومعناه السحائب، وعاد عليه ضمير مفرد في (سقناه) و (به)
 مراعاةً للفظ (السحاب) المفرد⁴.

وفي آية سورة البقرة، يقول أبو حيان: "ووصف السحاب هنا بالمسخر، وهو مفرد، لأنه اسم
 جنس... فتارةً يُوصف به بما يُوصف الواحدة المؤنثة، وتارةً يُوصف بما يُوصف به الجمع، كقوله
 تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾⁵.

² ينظر: جامع البيان، 13 / 123، وزاد المسير، 4 / 313، وتفسير النسفي، 2 / 244، وتفسير البيضاوي، 3 / 321-322.

³ ينظر: (الروم / 48)، (فاطر / 9).

⁴ ينظر: تفسير النسفي، 2 / 57، وتفسير البيضاوي، 3 / 28، وإرشاد العقل السليم، 3 / 234.

⁵ البحر المحيط، 2 / 82.

وجاء في روح المعاني: " والسحابُ عطفٌ على ما قلبه، وهو اسم جنسٍ واحده سحابةٌ... ﴿الْمُسْحَرِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ صفةٌ للسحاب باعتبار لفظه ، وقد يعتبر معناه ، فيوصف بالجمع ك (سحاباً ثقالاً) "6.

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ {الأنبياء: 47}، فقد نعت الجمع (الموازين)، بمفرد (القسط)، وسبب ذلك لأن (القسط) مصدرٌ، والمصدر لا يُثنى ولا يجمع، فهو مفردٌ على كلِّ حالٍ، " لأنه جنسٌ يدلُّ بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه "1 . يقول الفراء: "وقوله : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ (القسط)، من صفة (الموازين)، وإن كان موحدًا، وهو بمنزلة قولك للقوم : أنتم رضا وعدلٌ "2.

ويقول الطبري: "وجعل (القسط) وهو موحدٌ من نعت (الموازين) وهو جمعٌ لأنه في مذهب عدل ورضا "3.

أو تكون الآية على حذف مضاف، والتقدير: (نضع الموازين ذوات القسط)، وبهذا تتم المطابقة، يقول الزمخشري: "... أو على حذف مضاف أي ذوات القسط "4.

والرأي الأول أولى، لأنه يناسب معنى الآية، وأدلُّ في إعجازها، فقد سِيَقَتْ هذه الآيةُ لبيان عدل الباري سبحانه وتعالى بين عباده، فكلُّ يُجَازَى بما عَمِلَ، لا ينقص من عمله شيءٌ، سواء كان خيراً

⁶ روح المعاني، 2 / 33.

¹ شرح المفصل، 3 / 50.

² معاني القرآن، الفراء، 2 / 205.

³ جامع البيان، 1 / 268، وينظر: زاد المسير، 5 / 245، والجامع لأحكام القرآن، 11 / 294، ولسان العرب، مادة (قسط)، 7 / 377، وتفسير البيضاوي، 4 / 96.

⁴ الكشف، 2 / 377، وينظر: زاد المسير، 5 / 245، وتفسير النسفي، 3 / 80، ولسان العرب، مادة (قسط)، 7 / 377، وفتح القدير، 3 / 411، وأضواء البيان، 4 / 160.

أم شراً، وسواءً كان المجازي مؤمناً أم كافراً، ولو كان ذلك العمل مثقال حبة من خردل، التي هي أصغر الأشياء وأحقرها، فإن الله يأتي بها ليُجَازِي بها صاحبها، فالله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ {الزلزلة: 7-8}. فمعنى العدالة يتحقق بنصبه تعالى للموازن، التي هي عين القسط والعدل، وهذا المعنى يكون بوصف الموازين بالمصدر، وهذا من قسطه وعدله جلّ وعلا⁵.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبَّتْ لِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ {الإنسان: 2}، فقد وصف (النطفة) وهي مفرد بجمع (أمشاج).

القول في هذه الآية من وجهين:

الأول: إنَّ لفظ (أمشاج) لفظ مفرد غير مجموع، يقول الزمخشري: " (نطفة أمشاج) ك (برمة أعشار)، و (دبر أكباش)، وهي ألفاظ مفردة غير جموع، ولذلك وقعت صفات للأفراد"¹.

الثاني: إنَّ المقصود بالنطفة هنا، ماء الرجل وماء المرأة، وكلا الماعين يحوي صفات متعددة، وجاز وصفها - النطفة - بالجمع لهذا المعنى، يقول البيضاوي: "وجمع النطفة به، لأن المراد مجموع مني الرجل والمرأة، وكلُّ منهما مختلف الأجزاء في الرقة والقوام والخواص"²، وجاء في روح المعاني: "والحاصل أنه نَزَلَ الموصوفَ منزلة الجمع، ووُصِفَ بصفة أجزائه"³.

⁵ ينظر: الكشف، 330/2، وتفسير النسفي، 81/3، وأضواء البيان، 158./4

¹ الكشف، 3 / 295، وينظر تفسير النسفي، 4 / 317، والبحر المحيط، 10 / 359، وفتح القدير، 5 / 345، وروح المعاني، 29 / 51، وأظنُّ أن عبارة (دبر أكباش) خطأ في متن الكشف، والصحيح (برد أكباش) فقد ذكر أبو حيان قول الزمخشري بالصيغة التي أوردتها، حيث يقول: "وقال الزمخشري: نطفة أمشاج ك(برمة أعشار) و (برد أكباش) وهي ألفاظ مفردة... البحر المحيط، 10 / 359، وجاء في روح المعاني: "وقيل هو مفرد جاء على أفعال، كأعشار و (أكباش) في قولهم أعشار أي متكسرة، و (برد أكباش) أي مغزول

وهو الذي نؤيده؛ ففي بداية السورة التي وردت فيها هذه الآية، كان الحديث حول بدء خلق الإنسان، فالله تعالى يقول: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ {الانسان: 1-2}، فقد مرَّ على الإنسان زمنٌ طويلٌ قبل وجوده، وهو معدومٌ، (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا)، ثُمَّ خلق الله تعالى آدمَ من طين، وجعل نسله بعده متسلسلاً (مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ)، ذلك الماء المُستَقْدَر الناتج عن اختلاط ماء الرجل بماء المرأة، لـ (نَبْتَلِيهِ) بطريقة خلقه وأصل منبته، ليعلم الله هل يرى الإنسان حاله الأولى ويتفطن لها؟ أم يتركها خلف ظهره، ناسياً إيَّاهَا، مغترّاً بنفسه؟⁴

المطلب الرابع: المطابقة في الجنس

فالمذكر يُوصفُ بمذكرٍ مثله، والمؤنث يُوصفُ بمؤنثٍ مثله، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم. فمثالُ وصفِ المذكرِ بالمذكرِ قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ {النساء: 161}، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ {هود: 44}، وغير ذلك¹.

أما مثالُ وصفِ المؤنثِ بالمؤنثِ فنحو قوله تعالى: ﴿يَكْبِتْ إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ﴾ {البقرة: 47}، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ {النساء: 1}، وغير ذلك².

غزله مرتين أ واختاره الزمخشري " روح المعاني ، 29 / 51 ، وينظر اللسان ، 6 / 344 ، مادة (كيش) ، وتاج العروس ، 6 / 337 ، مادة (خلق) .

⁴ يُنظر : تيسير الكريم الرحمن ، 1256 .

¹ ينظر: (الحج / 1)، (النور / 25)، (الفرقان / 26).

² ينظر: (البقرة / 128)، (آل عمران / 131)، (الإسراء / 101).

أو إِنَّ (البلدة) بمعنى (المكان)، أو (الموضع)، قال ذلك الطبري²، وبهذين التأويلين تتم المطابقة

وقال تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ {القمر: 20}، فوصف (النخل) وهو لفظٌ

مؤنث، بـ (منقعر) وهو مذكّر، وفي موطن آخر وصف (النخل) بصفة مؤنثة، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ

أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ {الحاقة: 7}، وقد أعاد على هذا اللفظ ضميراً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ

النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ {الأنعام: 99}.

والسبب في ذلك لأن لفظ (النخل) من أسماء الأجناس، وهذه الأسماء يجوز فيها التذكير نظراً

للجنس، ويجوز فيها التأنيث نظراً لمعناها، يقول المبرد: "وأعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحد

إلا الهاء، فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن عنيته به جمع الشيء، من أنه فليس إلى الاسم يقصد،

ولكنه يؤنثها على معناه، كما قال عز وجل: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ لأن

(النخل) جنس وقال: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ {الحاقة: 7}، لأنه جمع

(نخلة)، فهو على المعنى جماعة³، وجاء في مشكل إعراب القرآن: "قوله : (نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)، إنما

¹ الكشف، 2 / 411، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، 13 / 56 و 17 / 7، وتفسير النسفي، 3 / 170، ولسان العرب، مادة (موت)، 2 / 911، والبحر المحيط، 8 / 116، وروح المعاني، 19 / 31، و 25 / 67 و 26 / 176.

² يُنظر: جامع البيان، 19 / 21، وينظر: معالم التنزيل، 3 / 372، وزاد المسير، 6 / 94، والبرهان، 3 / 359.

³ المقتضب، 3 / 346.

ذكر (منقعر) لأنَّ النخل يُذكرُ ويؤنَّثُ، فلذلك قال (منقعر)، وقال في موضع آخر: (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)، فأنَّث "1"، ويقول النسفي: "وذكرَ صفة (نخل) على اللفظ، ولو حملها على المعنى لأنَّث، كما قال: (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)"2.

والتأنيث في مثل هذه الأسماء لغة أهل الحجاز، وأما التذكير فهو لغة أهل تميم³.

وبالرغم من جواز الأمرين فإن النظم لم يستعمل هذين التركيبين اعتباطاً، بل كلُّ يناسب ما ورد فيه، فآية سورة القمر: (تَنْزِعُ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)، مناسبة تماماً لفواصل الآيات في تلك السورة، فقد وردت كلُّ الفواصل مختومة بصوت (الراء)، ك (القمر، مستمر، مستقر، مزدجر...)، وإنَّ الخروج في آية واحدة -من أصل خمس وخمسين آية- فيه من الثقل على السامع ما فيه.

وكذا الحال في الآية الأخرى من سورة الحاقة: (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)، فهي مناسبة تمام المناسبة للفواصل في تلك السورة، ك (الطاغية، عاتية، باقية، رابية، واعية...).

يقول السيوطي: " أعجازُ: أصولُ نخلٍ، منقَعِرُ: منقطعٌ ساقطٌ على الأرض، وشبَّهوا بالنخل لطولهم، وذكرَ هنا وأنَّث في الحاقة (نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)، مراعاةً للفواصل في الموضعين"4.

¹ مشكل إعراب القرآن، 2 / 699 - 700.

² تفسير النسفي، 4 / 203، وينظر: لسان العرب، مادة (خوا)، 14 / 245، والبحر المحيط، 9 / 531، وتفسير البيضاوي، 5 / 267، والإتقان، 1 / 555، وإرشاد العقل السليم، 8 / 171، وفتح القدير، 5 / 125.

³ ينظر: المقتضب، 3 / 346، هـ -4، وزاد المسير 8 / 95-96.

⁴ تفسير الجلالين، 1 / 706، وينظر: روح المعاني، 27 / 87.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا

رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ {يونس: 22}. فقد وصف المؤنث (ريح) بلفظٍ مذكر (عاصف)، والقول في هذه

الآية من وجوه:

أولها: إِنَّ الرِّيحَ تُؤنَّثُ وتذكَّرُ، "والعربُ تقول: عاصِفٌ وعاصِفةٌ"¹، فمن ذكَّرها فإلى اللفظ يقصد، ومن أنَّثها فإلى المعنى يقصد، يقول القرطبي: "وقال أبو بكر الأنباري: سئل المبردُ بحضرة إسماعيل القاضي عن ألفِ مسألة، هذه من جملتها، فقيل له ما الفرق بين قوله تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) و(جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ)، وقوله: (كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) و(كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)، فقال كلما ورد عليك من هذا الباب، فإن شئتَ رددته إلى اللفظ تذكيراً، أو إلى المعنى تأنيثاً"²

ثانيها: إِنَّ (العصف) مختصٌ بالريح، فلا يُوصف به غيرها، وإذا كان كذلك لم يُحتجَّ إلى التفريق، يقول البغوي: "ولم يقلْ (ريحٌ عاصِفة)؛ لاختصاص الريح بالعصوف"³.

ثالثها: تكون الآية على حذف مضاف، والتقدير (ريحٌ ذاتٌ عصفٍ) يقول النسي: "(ريحٌ عاصِفٌ)، ذاتٌ عصفٍ، أي شديدة الهبوب"⁴، وبهذا تتم المطابقة بين النعت ومنعوته.

¹ معاني القرآن، الفراء، 1 / 460، وينظر: جامع البيان، 11 / 100، ومعالم التنزيل، 2 / 349، وزاد المسير، 4 / 19، وروح المعاني، 11 / 97.

² الجامع لأحكام القرآن، 17 / 137، وينظر: البرهان في علوم القرآن، 3 / 367 - 368.

³ معالم التنزيل، 2 / 349، وينظر: إرشاد العقل السليم، 4 / 134، وروح المعاني، 11 / 97.

⁴ تفسير النسي، 2 / 158، وينظر تفسير البيضاوي، 3 / 192، وإرشاد العقل السليم، 4 / 134، وروح المعاني، 11 / 97.

المطلب الخامس: المطابقة في التعريف والتكثير:

جاء في القرآن الكريم وصف المعرفة بالمعرفة في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسَامُوا﴾ {المائدة: 44}، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ {التوبة: 100}، وغير ذلك¹.

أما مثال وصف النكرة بالنكرة، فنحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ {هود: 25}، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ {ابراهيم: 24}، وغير ذلك².

ما ظاهرة عدم المطابقة: وقد وردت بعض الآيات ظاهرها عدم المطابقة بين النعت ومنعوته في التعريف والتكثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ {المائدة: 95}، وقال أيضاً: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنًا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ {الاحقاف: 24}، ففي آية المائدة وصف (هدياً) بـ (بالغ الكعبة)، وفي آية الاحقاف وصف (عارضاً) بـ (مستقبل أوديتهم)، ووصف (عارض) بـ (مطرنا)، وفي كل تخالف، فالموصوف نكرة، ووصفه مضاف إلى معرفة.

¹ ينظر (هود / 27) ، (يوسف / 40) ، (إبراهيم / 39)

² ينظر: (الكهف / 40)، (مريم / 50)، (الحج / 8).

وليس هناك مشكلٌ، فحقيقةُ الإضافة في (بالغ الكعبة) و(مستقبل أوديتهم) و (مطرنا)، لفظيةٌ، أي جيء بها لتخفيف اللفظ ليس إلا، فبدل أن يقول: (بالغاً الكعبة) و (مستقبلاً أوديتهم) و(مطرنا لنا)، قال: (بالغ الكعبة)، و (مستقبل أوديتهم) و (مطرنا)، وهذا أخفُّ في اللفظ طبعاً، فالإضافة هنا لا تفيد تعريفاً للمضاف ولا تخصيصاً، ولذلك جاز وصف النكرة بما أُضيف إلى المعرفة.

يقول سيبويه: " وليس يُغَيَّرُ كَفُّ التَّنْوِينِ إِذَا حَذَفَتْهُ مُسْتَخْفَاً شَيْئاً مِنَ الْمَعْنَى، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً، فَمَنْ ذَلِكَ: (كُلُّ نَفْسٍ دَائِقَةُ الْمَوْتِ) ... ويزيد عندك هذا بياناً قوله تعالى جدُّه: (هَٰذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ)، و(عَارِضٌ مُّطَرِّئًا)، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين، لم تُوصَفْ به النكرة ".

ويقول المبرد: " ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفةٍ على نية التنوين، لا يكون إلا نكرة؛ لأنَّ التنوين في النية، نحو قوله عَرَّ وجلَّ: (هَٰذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا) و(هَٰذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ)، وهو وصفٌ للنكرة¹."

وجاء في جامع البيان: "وأما قوله: (هَٰذَا)، فإنه مصدرٌ على الحال من الهاء التي في قوله: (يَحْكُمُ بِهِ)، وقوله: (بَالِغُ الْكَعْبَةِ)، من نعت الهدى وصفته؛ وإنما جاز إن يُنعت به وهو مضافٌ إلى معرفة؛ لأنه في معنى النكرة؛ وذلك أنَّ معنى: (بَالِغُ الْكَعْبَةِ)، يبلغ الكعبة، فهو وإن كان مضافاً، فمعناه التنوين؛ لأنَّه بمعنى الاستقبال، وهو نظير قوله: (هَٰذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا)، فوصف بقوله: (مُطَرِّئًا) (عَارِضًا)، لأنَّ في (مُطَرِّئًا) معنى التنوين؛ لأنَّ تأويله الاستقبال، فمعناه (هذا عارضٌ يُمطرنا) فكذلك في قوله: (هَٰذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ) " ².

1 الكتاب، 1 / 166، والآية الأولى من: (آل عمران / 185) و (الأنبياء / 35) و (العنكبوت / 57) المقتضب، 3 / 227، وينظر: 4 / 149- 150 من المصدر نفسه، ومغني اللبيب، 663-664، وشرح ابن عقيل، 2 / 45- 46، وشرح الأشموني، 2 / 240-241

² جامع البيان، 7 / 50، وينظر: الكشف، 1 / 484 و 3 / 123، والتبيان في إعراب القرآن، 1 / 227، و 2 / 235، واللسان، مادة (عرض)، 7 / 174، والبحر المحيط، 9 / 446، وروح المعاني، 7 / 26، و 26 / 26.

المبحث الثاني: المطابقة في النعت السببي:

المطلب الاول: حقيقة المطابقة النعت السببي يوافق منعوته في الإعراب وفي التعريف والتذكير

فقط، أما في الأفراد وفرعيه وفي التذكير والتأنيث،

ففي التذكير والتأنيث، إن كان مرفوعه مذكراً ذكراً لأجله، وإن كان مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن

عامله، أنث لأجله، وإن كان مرفوعه مؤنثاً غير حقيقي، أو حقيقياً مفصلاً عن عامله، ذكر وأنث

جوازاً.

فنقول: (مررتُ برجلٍ جالسٍ أبوه وبامرأةٍ جالسةٍ أمها)، كما نقول: (مررتُ برجلٍ يجلس أبوه وبامرأةٍ

تجلس أمها)، ونقول: (مررتُ برجلٍ هُدمَ دارُهُ وهُدمَتِ دارُهُ)، كما نقول: (هُدمَ الدارُ وهُدمَتِ الدارُ).

جاء في الكتاب: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من

سببه.

ويقول ابنُ يعيشٍ: "وقوله: (إلا إذا كان فعلٌ ما هو من سببه)، يعني أنَّ الصفة إذا رفعتِ الظاهر،

وكان الظاهر من سبب الموصوف، فإنَّ الصفة تكون موحدة على كلِّ حالٍ ... وكذلك لا يُؤنثان

إلا أن يكون المرفوع بها مؤنثاً¹

المطلب الثاني : النعت السببي في القرآن الكريم

ورد النعت السببي في القرآن الكريم بصورةٍ قليلةٍ جداً مقارنةً بالنعت الحقيقي، فأياته معدودة²، من

ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾

¹ شرح المفصل، 3/ 55، والضمير في (وكذلك لا يؤنثان) يقصد به اسم الفاعل والمفعول، وينظر: شرح الرضي

على الكافية، 2/ 307-309، ومغني اللبيب، 855، وشرح ابن عقيل، 2/ 193، والفوائد الضيائية، 2/ 37-

38، وشرح الأشموني، 3/ 61.

² ينظر: (النساء / 75)، (فاطر / 12 و28)، (الزمر / 21).

{البقرة:69}، ذ (فاقع) صفة ل (صفراء) وقد طابقه في الإعراب، فالوصف مرفوع كموصوفه، وكلاهما نكرة، أما بالنسبة للعدد، فكما قلنا يُفرد الوصف على كل حال، وهو ها هنا مفرد، وأما الجنس، فقد طابق الوصف (فاقع) مرفوعه، (لونها)، فكلاهما مذكّر.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا¹ وَفِي الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾ {فاطر:27}، ذ (مختلفاً) صفة ل (ثمرات)، وقد تطابقا إعراباً وتذكيراً، فكلاهما منصوب نكرة، أما في العدد، فالوصف مفرد كالفعل، وأما في الجنس، فالظاهر المخالفة، فالوصف مذكّر (مختلفاً) ولفظ مرفوعه مؤنث (ألوانها)، وليس كذلك؛ لأنّ (ألوانها) جمع تكسير، وهو مما يجوز فيه التذكير والتأنيث¹، وفي (جدد) و(مختلف ألوانها) تمت المطابقة بين الوصف وموصوفه من جهة، وبين الوصف ومرفوعه من جهة أخرى.

المطلب الثالث: توهم عدم مطابقة القرآن الكريم بين النعت والمنعوت في التذكير والتأنيث يزعم بعض المشككين أن القرآن الكريم، فلم يطابق بين النعت ومنعوته في النوع: التذكير والتأنيث، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ¹ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ {ق: 11}. إن ميّتاً، من ينتظر الموت ولم يمّت بعد، وميّتاً من مات، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: {إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ} [الزمر:30].

¹ ينظر : البحر المحيط ، 9 / 29 .

واستدلوا للثاني بقوله تعالى: {أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ} [الأنعام:122]، وبقوله تعالى: {وَأُحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ} [ق:11]. وهذا في الغالب، أعني أن الميت بالتشديد لمن ينتظر الموت، والميت بالسكون لمن وقع به الموت.¹

، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ {الحاقة: 6}، حيث وصف "بلدة" وهي منعوت مؤنث بالنعته "ميتا" وهو مذكر، ووصف "الريح" وهي منعوت مؤنث بالنعته "صرصر" وهو مذكر، والصواب في ظنهم أن يقال: "بلدة ميتة" و "ريح صرصرة".

وللرد على هذه الشبهة: الأصل في الصفة أن تتبع الموصوف في أربعة أمور هي:

- النوع: التذكير أو التأنيث.
- الإعراب: الرفع أو النصب أو الجر.
- العدد: الإفراد أو التثنية أو الجمع.
- التعيين: التعريف أو التنكير. كما في نحو: استغرق في تفكير عميق، فقد توافق النعت "عميق" مع منعوته "تفكير" في أربعة أمور، هي: التنكير، الإفراد، الجر، التنكير، وبتطبيق هذه القاعدة على الآية الكريمة، قد يتصور بالنظرة العجلى أن الآيتين فيهما مخالفة للقاعدة المشروحة؛ حيث يظن أن النعت في الآية الأولى؛ وهو كلمة "ميتا" قد وافق المنعوت "بلدة" في ثلاثة أمور فقط، لا أربعة كما يقتضيه القياس وهي التعريف والإفراد، والإعراب، وقد خالفه في النوع، وهو التأنيث، وكذلك الحال في الآية الثانية حين يرون الصواب أن يقال: "ريح صرصرة".

يمكن الرد على المشككين بما يلي:

¹ شرح الفية ابن مالك لابن عثيمين. ص7

(1) فيما يتعلق بقوله سبحانه وتعالى: (بريح صرصر) فإن لفظة "صرصر" وصف خاص لكلمة "الريح" المؤنثة، ولا تأتي وصفا لمذكر؛ فلا تحتاج إلى علامة فارقة بين المذكر والمؤنث، مثل: حائض، وحامل، ومرضع، فكلها أوصاف خاصة بالمؤنث.

(2) وفيما يتعلق بقوله سبحانه وتعالى: (بلدة ميتا) ففيه وجهان:

- لفظة "بلدة" هنا بمعنى البلد والمكان، وهذا يعرف في العربية بالحمل على المعنى؛ ومن هنا نعتت "بلدة" المؤنثة بنعت مذكر، وهو "ميتا"؛ حملا على معناها.

- لفظة "بلدة" مؤنث مجازي، يجوز في وصفه والإخبار عنه، التذكير والتأنيث على حد سواء.

التفصيل:

أولا: فيما يتعلق بقوله تعالى: (بريح صرصر)، فإن كلمة "صرصر" من الصفات المختصة بالمؤنث، مثل: حائض، وحامل، ومرضع؛ وذلك أن التاء التي للتأنيث -تأتي للتفريق بين المذكر والمؤنث، إذا كانت الصفة تستعمل لهما معا، كما تقول: طالب وطالبة، أما إذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث، فليس هناك حاجة لهذه التاء. والصرصر: الريح العاصفة التي يكون لها صرصرة، أي: دوي في هبوبها من شدة تنقلها وسرعتها، وتضعيف عينه للمبالغة في شدتها بين أفراد نوعها؛ كتضعيف ككب للمبالغة في كب، وأصله: صر، أي: صاح، وهو وصف لا يؤنث لفظه؛ لأنه لا يجري إلا على الريح، وهي مقدرة للتأنيث¹

ولم يرد في القرآن إلا وصفا للريح بدون التاء في جميع المواضع، وهي:

- قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ {فصلت: 16}.

¹ التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت، ج11، ص259.

- وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ {القمر: 19}.

- وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ {الحاقة: 6}.

والمعنى: وأما عاد -قوم هود- فأهلكوا بالريح العاصفة ذات الصوت الشديد وهي الدبور¹، وفي الحديث: «نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور»².

ثانياً. أما فيما يتعلق بقوله تعالى: (بلدة ميتا) ففيه وجهان:

1. جاء النعت "ميتا" مذكراً، مع أن المنعوت "بلدة" مؤنث؛ لأن البلدة في معنى البلد والمكان، والمعنى: وأحيينا به مكانا ميتا، وليس المراد إحياء البشر، وهذا يعرف في العربية بـ "الحمل على المعنى"، وهو كثير جداً في لغة العرب وفي أحاديثهم، بل هو أكثر من أن يحصى، ومن ذلك قول الشاعر:

الشاعر: فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها³

حيث قال: "أودى"، ولم يقل: "أودت"؛ لأنه حمل الحوادث على معنى الحدثان، وقال آخر:

هنيئاً لسعد ما اقتضى بعد وقعتي بناقة سعد والعشية بارد

فقال: "بارد" ولم يقل: "باردة"؛ لأنه حمل العشية على معنى العشي، ولو قيل فيها: ميتة، لجاز ذلك أيضاً؛ لأن المقصود المكان، فقال: "ميتا"⁴.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نصرت بالرعب" (988)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب في ريح الصبا والدبور (2124).

² صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، المطبعة العربية الحديثة، مصر، ج3، ص1600.

³ اللمة: الشعر الكثيف الذي يلم بالمنكب

⁴ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ/ 1985م، ج17، ص7.

2. هناك رأي يرى أن "بلدة" مؤنث تأنيثاً مجازياً لا حقيقياً، ومن هنا جاز في الاستعمال اللغوي تأنيث خبرها وصفتها، وجاز تذكيرهما كذلك على حد سواء، سواء كان ذلك في ضرورة الشعر أم في النثر، ومثل ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ {الأعراف: 56}، ف "قريب" هنا جاءت مذكراً، وهي خبر لمبتدأ مؤنث، لكنه مؤنث مجازي؛ ولذلك جاز تذكير قريب.

المطلب الرابع: اللمسة البلاغية في الآيات: في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ {الحاقة: 6}، لفظ "عاتية"¹ وصفت به "الريح" على سبيل الاستعارة؛ لشدة عصفها، وأفاد معنى آخر إلى جانب الشدة وهو التمرد، فهي ريح شديدة متمردة.

وعامة المواضع التي ذكر الله سبحانه وتعالى فيها إرسال الريح بلفظ الواحد، فعبرة عن العذاب، وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع فعبرة عن الرحمة²، (وأما عاد)، قوم هود، فأهلكوا بالريح العاصفة ذات الصوت الشديد، وهي الدبور، وفي الحديث: «نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم³. و(عاتية) أي: متجاوزة الحد في الهبوب والبرودة؛ كأنها عتت على خزانها، فلم يتمكنوا من ضبطها⁴. وفي لفظ "صرصر" أتى اللفظ مطابقاً لمقتضى الحال من العذاب والإيلام، فهو يعني:

¹ جاء في تفسير هذه الآية: (بريح صرصر عاتية) أي: باردة تحرق ببردها كإحراق النار؛ مأخوذة من الصر، وهو البرد. قال الضحاك: وقيل: إنها الشديدة الصوت. وقال مجاهد: الشديدة السموم. (الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ/ 1985م، ج18، ص259).

² المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ص206

³ "نصرت بالصبا" (988)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب في ريح الصبا والدبور (2124).

⁴ صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، المطبعة العربية الحديثة، مصر، ج3، ص1600

شديدة الصوت، والتي تحدث صرصرة. وقيل: الريح الباردة من الصر كأنها التي كرر فيها البرد وكثر، فهي تحرق لشدة بردها. في قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ {ق: 11}، من النكت البلاغية ما يعرف بـ "المجاز المرسل"؛ حيث ذكر هنا "البلدة" وأراد بها الأرض، والمجاز هنا علاقته المكانية، فالله - عز وجل - أحيا بهذا الماء أراض ميتة جرداء. وكذلك في الآية "استعارة مكنية"¹؛ حيث صور الأرض أو البلدة بإنسان يحيا، وفيها تشخيص للبلدة، وهذه الاستعارة غرضها استحضار الصورة، وبيان الفرق بين الحيوية والنشاط من جهة، والخمود والموات من جهة أخرى. وفي الآية كذلك شبه "الجذب" بـ "الموت"، وذلك في انعدام ظهور الآثار، وتذكير "الميت" وهو وصف للبلدة، وهي مؤنث على تأويله بالبلد؛ لأنه مرادفه، وبالمكان لأنه جنسه².

نماذج من النعت المؤنث في القرآن

- كنتم خير أمة أخرجت للناس).

أخرجت: نعت لخير أمة أو لأمة³. والمعنى: أنتم خير أمة، وقال بعضهم: معناه كونوا خير أمة⁴.
- (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض). "رهط الرجل: قومه، والرهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة⁵.

يفسدون: صفة لتسعة، أو لرهط أجاز سيبويه والمبرد وصف النعت⁶.

¹ الاستعارة المكنية: هي التشبيه المضمحل في النفس المتروك أركانه سوى المشبه، المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه.

² التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت، مج12، ج26، ص294.

³ البحر 34:3

⁴ الجمل في النحو ج1 ص150

⁵ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ج2، ص713.

⁶ العكبري 90:2. سيبويه 220:1، المقتضب 219:4، 284. ومنعه ابن جني. الهمع 118:2.

- (وَلَا مَنَّةَ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ). أي من حرة مشركة .

- (له فيها من كل الثمرات). أي رزق من كل الثمرات، أو ثمرات من كل الثمرات¹.

- (قد جاءتكم بينة من ربكم).

كثر استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء في القرآن، فوليت العوامل، كقوله: {قد جاءتكم بينة من ربكم} {حتى جاءتهم البينة} {وبالبيّنات والزيّر}

فقارب أن تكون كالأبطح والأبرق، إذ لا يكاد يصرح بالموصوف معها².

- (ادفع بالتي هي أحسن السيئة). أي الخصلة³.

- (ولا تزر وازرة وزر أخرى). الموصوف محذوف، أي نفس وازرة⁴. أي لا تحمل حاملة ثقل أخرى؛ أي لا تُؤخذ نفس بذنب غيرها. ولم يسمع لأوزار الحزب بواحد، إلا أنه على هذا التأويل وزر. وقد فسر الأعشى أوزار الحزب بقوله⁵:

(وَأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا ... رَمَاحاً طَوَالاً، وَخِيلاً دُكُوراً)

- (وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء). أي: نفس مثقلة⁶. فشبه تعالى استغاثة المثقل من الآثام باستغاثته من الإعياء. لأن من عادة من تلك حاله أن يطلب من يشاطره الحمل، ويخفف عنه الثقل. فأما في ذلك اليوم فلا يهم كل امرئ إلا نفسه، ولا يعنيه إلا أمره، ولا يعين أحد أحداً، ولا يخفف مدعو من داع ثقلاً، وإنما قال سبحانه: مُثْقَلَةٌ. ولم يقل: «مثقل». لأنه ردّ ذلك إلى النفس، ولم يردده إلى الشخص⁷.

¹ البحر 314:2

² البحر 327:4.

³ الجمل 203:2.

⁴ البحر 307:7.

⁵ غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب. محمد بن عزيّر السجستاني، أبو بكر العزيري (ت:330هـ). تح: محمد أديب عبد الواحد جمران. دار قتيبة - سوريا. ط:1، 1416 هـ - 1995 م. ج/1. ص58.

⁶ البحر 307:7.

⁷ الموسوعة القرآنية، خصائص السور. جعفر شرف الدين. تح: عبد العزيز بن عثمان التويجري. دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت. ط:1. 1420 هـ. ج/7. ص168.

- (وأُنذِرهم يوم الآزفة). أي الساعة أو الطامة.¹ أُنثت الآزفة، باعتبارها صفة لليوم، - كما قال القفال وغيره - أن سائر أسماء القيامة جارية على التأنيث كالطامة والحاقة ونحوهما تضيفنا لها معنى الداهية، أي فالتأنيث للتهويل.²

- (وأخرى تحبونها). أي: ولكم مثوبة أخرى، أو نعمة أخرى.³ قوله «وأخرى»: مبتدأ، وجملة «تحبونها» نعت، و «نصر» خبر المبتدأ «أخرى»، الجار «من الله» متعلق بنعت له، وجملة «ويشّر المؤمنين» مستأنفة.⁴

¹ البحر 456:7 .

² من روائع القرآن. محمّد سعيد رمضان البوطي. مؤسسة الرسالة - بيروت، 1420 هـ - 1999 م. ج/1. ص254.

³ البحر 263:8.

⁴ المجتبى من مشكل إعراب القرآن. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة. 1426 هـ. ج/4. ص1317.

الفصل السادس: المطابقة وعدمها في الضمير

المبحث الأول: المطابقة وعدمها بين الضمير ومرجعه:

المبحث الأول : في الضمير

المطلب الأول :مرجع الضمير بين الأفراد والتعدد:

قسّم النحاة الضمير على ثلاثة أقسام: ضمير تكلم، وضمير خطاب، وضمير غيبة، يقول أبو حيان: "باب المضمّر، وهذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى، ولا يحتاج إلى رسم؛ لأنه محصور، وينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب"¹.

ولأنّ الضمير من الأشياء المبهمة؛ فإنّه يحتاج إلى ما يُفسره، ويرفع عنه هذا الإبهام، كما في الأسماء الموصولة، إذ تُوجد جملة الصلة التي تُزيل إبهام تلك الأسماء.

يقول السيوطي: "ضمير التكلم والخطاب يُفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب، فعار عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى ما يُفسره"² وهذا المفسّر يكون اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره³، فنقول: (محمدٌ كلمته)، وأن يكون الأقرب إليه، نقول: (ضربتُ زيداً وعمراً أوجعته)، فالهاء عائدة على (عمراً) إلا إذا وجد دليل على أنّ الضمير عائداً على غير الأقرب، "كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ {العنكبوت: 27}".

¹ إرتشاف الضرب، 1/ 462، وينظر: شرح الرضي على الكافية، 2/ 401، والفوائد الضيائية، 2/ 6.

² همع الهوامع، 1/ 227، وينظر والضمائر في اللغة العربية، 95.

³ إذ قد يتقدّم الضمير على مرجعه في اللفظ دون المعنى، كما نقول: (أكرم أخاه محمد) فالضمير في (أخاه)، عائداً على (محمد)، وإن تقدّم على مرجعه؛ لأن الأصل (أكرم محمد أخاه)، ينظر: إرتشاف الضرب، 1/ 481، وشرح الرضي على الكافية، 2/ 404، والفوائد الضيائية، 2/ 76.

{27}، فضمير (ذريته) عائذٌ على إبراهيم، وهو غير الأقرب؛ لأنه المُحدَّث عنه من أول القصة إلى آخرها ¹.

وقد لا يُصرحُ بلفظ المرجع في بعض الأحيان؛ لوجود ما يدلُّ عليه حساً، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِ أَسْتَجِرُّهُ﴾ {القصص: 26}، والمقصود موسى عليه السلام، وإن لم يُصرح بلفظه، لكونه حاضراً، أو وُجِدَ ما يدلُّ عليه علماً، كما في قوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ). {القدر: 1}، أي القرآن الكريم، أو يكون المفسرُ جزءاً من مدلول مرجعه، كما في قوله تعالى: (اعدلوا هو أقرب للتقوى). {المائدة: 8}، فالضمير (هو) يعود على العدل المفهوم من (اعدلوا)، والعدل جزءٌ من (اعدلوا)، لأن الأخير يدلُّ على المصدر والزمان، في حين يدلُّ الأول على المصدر فقط.

كما يطابق مرجعه في العدد وفي الجنس، فإذا كان المرجع مفرداً مذكراً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً، وإذا كان المرجع مفرداً مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مؤنثاً، وإذا كان المرجعُ مثيًّا، وجب أن يكون الضمير مثيًّا، وإذا كان المرجعُ جمعاً مذكراً، وجب أن يكون الضمير جمعاً مذكراً، وإذا كان المرجعُ جمعاً مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير جمعاً مؤنثاً، يقول الزركشي: "وقد قسمَ التَّحْوِيلُونَ ضميرَ الغيبةِ إلى أقسامٍ: أحدها - وهو الأصل - أن يعود إلى شيءٍ سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة، نحو ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ {طه: 121}، ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ {هود: 45}، ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ {النور: 40}، وقوله: ﴿يَسْتَمْعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ {الأحقاف: 29} ².

¹ همع الهوامع، 1 / 227، والآية من (العنكبوت / 27)، وينظر: معاني النحو، 1 / 66، والضمائر في اللغة العربية، 96

² البرهان في علوم القرآن، 4 / 25.

المطلب الثاني: إذا كان الضمير مفرداً مؤنثاً:

فالواجب في الضمير المفرد المؤنث المطابقة مع مرجعه إفراداً وتأنيثاً، وهذا هو الغالب في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ {البقرة: 58}، فالضمير في (منها) عائدٌ على القرية، والمطابقة حاصلةٌ بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً وقال تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ {يوسف: 26}، فالضمائر : (هي)، والهاء من (أهلها) والمستتر في (فصدقت) (هي)، راجعةٌ إلى امرأة العزيز، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ أَمَرْتُ الْعَزِيزَ لَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ {يوسف: 51}، والمطابقة حاصلةٌ بين هذه الضمائر ومرجعها إفراداً وتأنيثاً. وقال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ {النمل: 19}، فالهاء في (قولها)، راجعةٌ على (النملة) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمُنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ {النمل: 18}، والمطابقة أيضاً حاصلةٌ بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً، وغير ذلك كثيرٌ جداً في القرآن الكريم.¹

المطلب الثالث: ما ظاهره عدم المطابقة: وردت بعضُ المواطن في القرآن الكريم ظاهرها

المخالفة بين الضمير المفرد المؤنث ومرجعه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ

¹ ينظر: (طه / 20)، (الشعراء / 32)، (ص / 77)، (الدخان / 27).

وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿البقرة: 45﴾، فقد تقدم على الضمير في (وإنها) شيئان هما:

(الصبر والصلاة)، وظاهر ذلك المخالفة . والقول في هذه الآية من وجوه منها:

أولاً: إن الضمير عائذٌ على (الصلاة) وحدها، والصبر مندرجٌ تحتها، جاء في جامع البيان: "وَأَنَّهَا"، وإن الصلاة، فالهاء والألف في (وإنها) عائدتان على الصلاة¹، وهو رأي ابن عباس والحسن ومجاهد²، ولا مخالفة في ذلك.

ثانياً: إن الضمير يعود على المصدر وهو (الاستعانة)، المفهومة من قوله تعالى: (وَأَسْتَعِينُوا)، يقول صاحب مشكل إعراب القرآن: "وقيل بل يعود على الاستعانة، ودلٌ على الاستعانة قوله: (وَأَسْتَعِينُوا)"³، ويقول أبو حيان: "وقيل يعود على الاستعانة، وهو المصدر المفهوم من قوله: (وَأَسْتَعِينُوا)، فيكون مثل: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)، أي العدل أقرب، قاله البجلي⁴ 5، وقد ذكر هذا الرأي محمد⁶ بن القاسم النحوي⁷، والمطابقة حاصلة أيضاً.

¹ جامع البيان، 1 / 261، وينظر: مشكل إعراب القرآن، 1 / 92، ومعالم التنزيل، 2 / 288، والكشاف، 1 / 214، وزاد المسير، 1 / 76، والجامع لأحكام القرآن، 1 / 373.

² ينظر: زاد المسير، 1 / 76، وتفسير القرآن العظيم، 1 / 373.

³ مشكل إعراب القرآن، 1 / 92.

⁴ هو أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير الكوفي، مفسر أديب إمام في معاني القرآن وعابد كبير، أقام بنيسابور يعلم الناس العلم وتوفي ودفن فيها سنة اثنتين وثمانين ومائتين، ينظر: طبقات المفسرين، 1 / 40 - 41.

⁵ البحر المحيط، 1 / 299، والآية من (المائدة / 8)، وينظر: الكشاف، 1 / 214، والجامع لأحكام القرآن، 1 / 747، وتفسير النسفي، 1 / 46، والبرهان في علوم القرآن، 3 / 128، وفتح القدير، 1 / 79، وروح المعاني، 1 / 249.

⁶ هو أبو بكر بن أبي محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي، صدوق ثقة حبرٌ من أهل السنة، صنّف في النحو والأدب وعلوم القرآن وغريب الحديث، ومن تصانيفه: (غريب الحديث)، و (إعراب القرآن المسمى بالبيان)، وقيل إنّه كان يحفظ مئة وعشرين تفسيراً للقرآن الكريم بأسانيدها، ولد سنة إحدى وسبعين ومئتين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وقيل سبع وعشرين ومئتين. ينظر: طبقات المفسرين، 1 / 66 - 67.

⁷ ينظر: زاد المسير، 1 / 76.

ثالثها: إنّ الضمير عائدٌ على الكعبة، يدل على ذلك ذكرُ الصلاة، جاء في زاد المسير: "والثاني أنها للكعبة والقبلة؛ لأنه لما ذكر الصلاة دلت على القبلة، ذكره الضحاك عن ابن عباس، وبه قال مقاتل"¹، وقد ذكر أبو حيان سبعة أقوالٍ في هذه الآية من ضمنها الثلاثة التي ذكرنا². وأرجح هذه الأقوال، أولها؛ ذلك لأن الصلاة أعمُّ من الصبر³، وظاهر الكلام يدل عليها، "وهو القاعدة في علم العربية:

أن ضمير الغائب لا يعودُ على غير الأقرب إلا بدليل"⁴، ويقول الألوسي: "﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ {البقرة: 45}، الضمير للصلاة كما يقتضيه الظاهر، وتخصيصها برد الضمير إليها؛ لعظم شأنها، واستجماعها ضرورياً من الصبر"⁵.

إضافةً على ذلك، ذكر الله تعالى في هذه الآية نفسها لفظ (الخاشعين)، وهذه الصفة من صفات المصلين المفلحين، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ {المؤمنون: 1-2}، وسئل الإمام علي بن أبي طالب عن قوله تعالى: (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ)، فقال: "الخشوع في القلب، وأن تُلين كتفك للمرأ المسلم، وأن لا تلتفت في صلاتك"⁶، وجاء في الحديث: "كان رسول الله إذا حَزَبَهُ أمرٌ، صلى"⁷.

¹ زاد المسير، 1 / 76، ويقصد بـ (الثاني) أي القول الثاني في مرجع هذا الضمير، وينظر: البحر المحيط، 1 / 299.

² ينظر: البحر المحيط، 1 / 299.

³ معالم التنزيل، 2 / 288.

⁴ البحر المحيط، 1 / 299، وينظر: البرهان في علوم القرآن، 3 / 128.

⁵ روح المعاني، 1 / 249.

⁶ سنن البيهقي الكبرى، 2 / 279، باب جماع أبواب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها.

⁷ مسند أحمد بن حنبل، 5 / 388، حديث رقم / 23347، وينظر: فتح الباري، 3 / 172، باب الصبر عند الصدمة الأولى.

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ {التوبة:34}، فقد ورد الضمير مفرداً مؤنثاً في (ولا ينفقونها)، وقد تقدمه شيئان هما: (الذهب والفضة).

والقول في هذه الآية من وجوه منها:

أولاً: إنَّ الضمير يعود على (الكنوز) المفهوم من (يكنزونها)، يقول أبو جعفر النحاس: "يجوز أن يكون المعنى ولا ينفقون الكنوز؛ لأن الكنوز تشتمل على الذهب والفضة ها هنا ¹، ويقول البغوي: "قوله عز وجل: (وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قيل لِمَ قال: (ولا ينفقونها)، ولم يقل: (ينفقونها)، وقد ذكر (الذهب والفضة) جميعاً؟ قيل: أراد الكنوز وأعيان الذهب والفضة ²."

ثانياً: إنَّ الضمير يعود على الفضة، والذهب داخل في حكمها، جاء في مشكل إعراب القرآن: "وقيل تعود على الفضة، وحذف ما يعود على الذهب؛ لدلالة الثاني عليه ³."

ثالثاً: إنَّ الضمير عائدٌ على الذهب؛ لأن لفظه يُذكر ويؤنث، يقول العكبري: "وقيل يعود على الذهب، ويذكر ويؤنث ⁴، ويقول القرطبي: "والذهب تؤنثه العرب، تقول: هي الذهب الحمراء، وقد تذكر، والتأنيث أشهر ⁵، وقد ذكر العلماء أقوالاً أخرى ⁶."

¹ معاني القرآن، النحاس، 3 / 202-203.

² معالم التنزيل، 2 / 288، وينظر: الكشف، 2 / 37، وزاد المسير، 3 / 429، والبحر المحيط، 5 / 412.

³ مشكل إعراب القرآن، 1 / 328.

⁴ التبيان في إعراب القرآن، 2 / 14.

⁵ الجامع لأحكام القرآن، 8 / 127، وينظر: البحر المحيط، 5 / 412.

⁶ ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1 / 328، والكشاف، 2 / 37، والجامع لأحكام القرآن، 8 / 127-128.

والوجه الثاني أولى؛ وذلك لأن الفضة أقرب المذكورين¹، وهو أعم وأغلب²، فالذهب داخل في الفضة، فهي أكثر تداولاً في أيدي الناس¹.

وأمر آخر، فعند عود الضمير على الفضة في (ينفقونها)، فإن الذهب يكون من باب أولى؛ لأنه أعلى وأثمن، ويصبح الزجر عن كنزه من دون أداء زكاته أقوى، وهذا الأمر وارد في كتاب الله تعالى، فقد ذكر الله في برّ الوالدين: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ {الإسراء:23}، فقول (أف) وهو أدنى مراتب الأذى، محذور، فكيف بضربهما

المطلب الرابع: إذا كان الضمير جمعاً مؤنثاً:

فإذا جاء ضمير غائب دال على جمع تأنيث، وجب أن يرجع إلى جمع مؤنث مثله، وهذا ما جاء عليه القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ {البقرة:228}، والمطابقة حاصلة كما هو واضح من

الآية، فالنون من (يتربصن - بأنفسهن - هن - يكتمن - أرحامهن - كن - بعولتهن - بردهن - ولهن - عليهن - عليهن)، عائدة على المطلقات .

¹ ينظر: التبيان في إعراب القرآن ، 2 / 14 ، وتفسير البيضاوي ، 3 / 143 ، والبرهان في علوم القرآن ، 3 / 127 ، وإرشاد العقل السليم ، 4 / 63 .

² ينظر : معالم التنزيل ، 2 / 288 ، والجامع لأحكام القرآن ، 8 / 127 ، وفتح القدير ، 2 / 356 .

وقال تعالى ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتَنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ
وَسَبْعُ سُبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَىٰ يَاسْتِ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ {يوسف: 46}،
فالضمير (هن) في (يأكلهن) عائدٌ على (بقراتٍ)، والمطابقةُ تامةٌ بين الضمير ومرجعه جمعاً
وتأنيثاً. وقال تعالى: ﴿كَانَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ {الرحمن: 58} فالضمير (هن) في (كانهن)
راجعٌ على (قاصرات الطرف)، في قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ
وَلَا جَانٌّ﴾ {الرحمن: 56}، والمطابقةُ تامةٌ بين الضمير ومرجعه جمعاً وتأنيثاً، وغير ذلك من
الآيات.²

المطلب الخامس: ما ظاهره عدم المطابقة:

وردت بعضُ المواطن في القرآن الكريم ظاهرها المخالفةُ بين الجمع المؤنث ومرجعه، قال تعالى:
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا
جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ
التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ {البقرة: 197}، فقد عاد ضمير الجمع المؤنث من (فيهن)
على (أشهر). والسببُ في ذلك، أن (أشهر) جمعُ قلةٍ، وجمعُ القلةِ فيما لا يعقل يجري كالجمعِ
المؤنث، وجمعُ الكثرةِ عكسه، يقولُ القرطبيُّ: "وقال: (فيهنَّ) ولم يقل: (فيها)، فقال قومٌ: هما سواءٌ
في الاستعمال، وقال المازنيُّ أبو عثمان: الجمعُ للكثير لما لا يعقل، يأتي كالواحدةِ المؤنثة، والقليلُ

¹ ينظر : البرهان في علوم القرآن ، 3 / 127 .

² ينظر: (النور / 31)، (الأحزاب / 49)، (الطلاق / 1).

ليس كذلك، تقول: (الأجذاعُ انكسرت) و (الجدوعُ انكسرت)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ)، ثم قال: (منها) ¹.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَلَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ {فصلت: 37}،

فقد عاد ضميرُ الجمع المؤنث (هن) من (خلقهن)، على (الليل والنهار والشمس والقمر).

والسببُ في ذلك، كما في الآية المذكورة آنفاً، يقول الفراء: " (لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ) خلق الشمس والقمر والليل والنهار، وتأنيثهن في قوله: (خَلَقَهُنَّ)؛ لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث، تقول: (مرَّ بي أثوابٌ فابتنَعَتْنِ) و(وكانت لي مساجد فهدمتهنَّ وبنيتهنَّ)، يُبنى على هذا ².

وقال الزمخشري: " (خَلَقَهُنَّ)، الليل والنهار، والشمس والقمر؛ لأنَّ حكمَ جماعةٍ ما لا يعقلُ حكمُ الأنثى أو الإناث، يُقال: (الأقلامُ بريئُها، وبريئُهنَّ) ³، وقد نقل أبو حيان كلامَ الزمخشري معلقاً عليه بقوله: "وكان ينبغي أن يُفرقَ بين جمع القلة من ذلك، فإن الأفصح أن يكونَ كضمير الواحدة، تقول: (الأجذاعُ انكسرت) على الأفصح، و(الجدوعُ انكسرت) على الأفصح، والذي تقدم في الآية ليس بجمع قلة، أعني بلفظ واحد، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة؛ فنزلت منزلة الجمع المعبر عنها بلفظ واحد ⁴ .

¹ الجامع لأحكام القرآن، 2 / 406، والآية من (التوبة / 36)، وينظر: البحر المحيط، 2 / 279، والجواهر الحسان، 1 / 154-155.

² معاني القرآن، الفراء، 3 / 18.

³ الكشف، 3 / 72.

⁴ البحر المحيط، 9 / 307، وينظر: روح المعاني، 24 / 125.

وقد قيلَ إِنَّ الضميرَ في (خَلَقَهُنَّ) عائِدٌ على معنى الآياتِ في قوله: (وَمِنْ آيَاتِهِ)، يقول الزمخشريُّ:
 "أو لما قال: (وَمِنْ آيَاتِهِ) كُنَّ في معنى الآياتِ؛ فقيلَ: (خَلَقَهُنَّ)"¹، وقيل إن الضمير يعود على
 (الشمس والقمر) فقط، على رأي من يقولُ إن أقل الجمع اثنان.²

المبحث الثاني: المطابقة وعدمها بين الفعل وفاعله، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تنزيل غير العاقل منزلة العاقل

وأما الفاعلُ المؤنَّث وإلحاق علامة التأنيث بفعله، فأمرٌ فيه تفصيل، يقول الرضي: "إعلم أنه إنما
 جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أنَّ المؤنَّث هو المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين
 الفعل - وهو الأصل في الإسناد - وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفعل،
 وكون الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل".

إذن، الاتصال بين الفعل والفاعل، المتمثل في احتياج الفعل لفاعله، ولكون الأخير جزءاً من أجزاء
 الأول، هو سببُ إلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا كان فاعله مؤنَّثاً، إلا أنَّ هذا الإلحاق ليس على
 إطلاقه، فهناك إلحاق واجب، وآخر جائز، فالواجبُ في موطنين:

أولهما: أن يكون الفاعلُ ضميراً مؤنَّثاً متصلاً بعامله، سواءً أكان ذلك المؤنَّث حقيقي التأنيث، أم
 مجازي التأنيث¹، وذلك نحو قولنا: (هَنَدُ قَامَتْ) و (الشمسُ طلعتْ).

¹ الكشف، 3 / 72، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، 15 / 364، والبحر المحيط، 9 / 307، والبرهان في علوم
 القرآن، 3 / 367.

² ينظر: معاني القرآن الكريم، النحاس، 6 / 271، والجامع لأحكام القرآن، 15 / 364، والبحر المحيط، 9 /
 307.

ثانيهما: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقيّ التّأنيث غير مفصول عن عامله، وذلك نحو قولنا: (قَامَتْ هُنْدٌ) و (جاءَتْ زَيْنَبٌ).

يقول المبرد: "أما (ضَرَبَ جَارِيَتَكَ زَيْدًا) و (جاءَ أُمْتُكَ) و (قَامَ هُنْدٌ)، فغير جائز؛ لأنّ تأنيث هذا تأنيث حقيقيّ"²، ويقول ابنُ يعيش: " فإن أسندت إلى مضمير مؤنث، نحو (الدارُ انهدمت) و (موعظةٌ جاءت)، لم يكن بدُّ من إلحاق التاء؛ وذلك لأنّ الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهم أن الفعلَ مسندٌ إلى شيء من سببه، فيُنتَظَرُ ذلك الفاعلُ، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم ... وسواءً ذلك في الحقيقي وغير الحقيقي"³.

المطلب الثاني : حقيقة المطابقة في القرآن بين الفعل والفاعل :

إنّ النظم القرآني قد حافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله في كلتا الحالتين اللتين ذكرناهما، حيث جاء في هذا الكتاب العزيز، الفاعلُ المؤنث المضمير -حقيقيه ومجازيه -مع فعله، وقد أنث هذا الفعلُ بإلحاق علامة التّأنيث به، ومواطنه كثيرةٌ جداً في القرآن الكريم، فمن ذلك قوله تعالى ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ {آل عمران:36}، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِ^١ وَهَمَّ بِهَا﴾ {يوسف:24}، هذا في الحقيقي، وأما المجازي، فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ^٢

¹ يقول ابن يعيش في المؤنث الحقيقي: " ما كان بإزائه ذكرٌ من الحيوان " أما المجازي، فهو " أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، بأن تقرن به علامة التّأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو: البشرى والذكرى ... وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع " شرح المفصل 91/5-92.

² المقتضب، 146/2.

³ شرح المفصل، 94/5-95، وينظر: شرح شذور الذهب، 169-171، وشرح ابن عقيل، 476/1، وشرح الأسموني، 51/2، والفرائد الجديدة، 811/2.

اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ ﴿البقرة: 211﴾، وقوله تعالى: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾ {التوبة: 25}، وغير ذلك كثير جداً.¹

أما أمثلة الفاعل الظاهر الحقيقي التأنيث المتصل بفعله، فنحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ {آل عمران: 35}، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾ {طه: 40} وغير ذلك.²

ويستثنى مما مضى، ما يأتي:

1- وجود الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث: يقول سيبويه: "وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً)، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة، نحو قولك: (زنادقة) و(زناديق)، فتحذف الياء لمكان الهاء"³، ويقول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ⁴

فالفاعل حقيقي ولم يؤنث لأجله فعله، وذلك بسبب الفصل بينهما بالمفعول به. ويقول المبرد: "ألا ترى أن النحويين لا يقولون: (قَامَ هُنْدٌ) و(ذَهَبَ جَارِيَتُكَ)، ويجيزون: (حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً يَا فَتَى)، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حُذِفَ"⁵.

¹ ينظر: (النساء / 128)، (الرعد / 8)، (المائدة / 114) .

² ينظر: (البقرة / 233)، (لقمان / 14)، (الذاريات / 29) .

³ الكتاب، 38/2.

⁴ البيت من قصيدة له يهجو بها الأخطل، و(شام) جمع شامة، ينظر: ديوانه، 283/1، وينظر : صدره في المقتضب ، 148/2 ، ويطامه

في التكملة، 294، والخصائص، 414/2، وشرح المفصل ، 92/5 .

⁵ المقتضب، 338/2، وينظر: التكملة ، 294 .

إن إثبات التاء هنا أحسن وأجود "وقيل واجب" ¹، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿جَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ {القصص: 25}، وقال تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ {الاحقاف: 15}، حيث فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، وأثبتت التاء .

أما (الفاعل الظاهر المجازي التأنيث المفصول عن فعله) فقد ورد في القرآن الكريم وعامله مجرد من علامة التأنيث في مواطن، وفي غيرها ألحقت به العلامة، يقول سيبويه: "ومما جاء من الموات قد حذفت فيه التاء، قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى﴾ {البقرة: 275}، وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ {آل عمران: 105}، وهذا النحو كثير في القرآن" ².

وقد قيل إن الأجود حذف العلامة "إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره" ³، وليس بسديد؛ لأن الاستعمال يشهد بخلاف ذلك، فمواطن تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث المفصول عن عامله، أكثر بكثير من تذكير الفعل مع هذا النوع من الفاعل. ⁴

يقول الدماميني: "إن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته، فينبغي أن إثبات العلامة أحسن" ⁵. وتطبيق ذلك في القرآن الكريم على النحو الآتي: فمثال الإتيان بالعلامة قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ

¹ حاشية الصبان، 52/2.

² الكتاب، 39/2.

³ ينظر: حاشية الصبان، 52/2.

⁴ ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 462-466، و469-470.

⁵ حاشية الصبان، 52/2.

بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴿البقرة: 81﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَصَبْتُمْ مُصِيبَةً﴾ {النساء: 72}، وقوله

تعالى: ﴿نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ {المائدة: 52}، وغير ذلك كثير جداً.¹

وأما مثال ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ {البقرة:

275}، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ﴾ {المائدة: 100}، وغير ذلك.²

2- الفاعل مؤنث مجازي: إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، جاز ترك علامة التانيث مع فعله، يقول

المبرد: "أما (ضرب جاريئك) و(جاء أمتك) و(قام هند)، فغير جائز؛ لأن تانيث هذا تانيث

حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح، وكان جيداً، نحو: (هدم دارك) و(عمر بلدك)؛ لأنه

تانيث لفظ لا حقيقية تحته، كما قال عز وجل: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا﴾ {هود:

67}، وقال أيضاً: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ {البقرة: 275}."³

ويقول ابن يعيش: "فإن كان المؤنث غير حقيقي، بأن يكون من غير الحيوان، نحو: النعل والنعل

والسوق، ونحو ذلك، فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيراً في إلحاق العلامة

وتركها، وإن لاصق، نحو: (انقطع النعل) و (انقطعت النعل) ... لأن التانيث لما لم يكن حقيقياً

ضعف⁴، ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه "⁵، إلا أن النظم

القرآني قد حافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله من هذا النوع، بإلحاق علامة التانيث بالفعل،

¹ ينظر: (آل عمران / 24)، (الأنعام / 70)، (الأعراف / 78 و 91)، (التوبة / 25)، (يونس / 22).

² ينظر: (الأنعام / 157)، (الأعراف / 95)، (هود / 67)، (الروم / 57).

³ المقتضب، 146/2، وينظر: المصدر نفسه، 59/4، وملاك التأويل، 2 / 660-661،

⁴ فالتانيث الحقيقي يكتسب تانيثه من اللفظ والمعنى، أما غير الحقيقي، فيكتسب التانيث من جهة اللفظ دون معنى،

ينظر: شرح المفصل، 92/5.

⁵ المصدر نفسه، 93/5، وينظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، القسم الخامس، ديوان طرفة، 34.

سواءً كان الفاعل متصلاً بفعله أم منفصلاً عنه، فقد بلغت مواطن الإتيان بالعلامة خمسة أضعاف المواطن التي تركت فيها هذه العلامة.¹ فمثال إلحاق العلامة مع الاتصال، قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتِ تَجِدَرُهُمْ﴾ {البقرة:16}، وقوله تعالى: ﴿بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ {آل عمران:118} وغير ذلك كثير جداً. ومثال إلحاق العلامة مع الانفصال، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ {البقرة:80}، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيََنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ {آل عمران:183}، وغير ذلك.²

أما مثال ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ {البقرة:275}، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ﴾ {المائدة:100}، وغير ذلك³، ومواطنه في القرآن الكريم أقل بكثير من مواطن إلحاق العلامة.

3- الجموع: لقد جوَّز النحاة تذكير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى الجموع - عدا جمع المذكر السالم⁴، فالتذكير على التأويل بالجمع، والتأنيث على التأويل بالجماعة⁵، ويرى سيبويه أن حذف العلامة في الجمع مع الموات أكثر منه مما لو كان في الحيوان.⁶

¹ ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 470-452/8.

² ينظر: (النساء / 78)، (المائدة / 52)، (هود / 74)، (إبراهيم / 50).

³ ينظر: (الأنعام / 157)، (هود/67)، (الحج / 37)، (الزمر / 19).

⁴ هو الصحيح؛ لأن " التذكير فيه من جهتين، من جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكرٌ، والثاني أنه مقدرٌ بالجمع وهو مذكرٌ، والتأنيث من جهة واحدة، وهو تقديره بالجماعة، فَرُجِحَ على التأنيث " شرح المفصل، 104/5، وينظر: شرح ابن عقيل، 482/1، وشرح الأشموني، 54/2.

⁵ ينظر: المقتضب، 346/3، وشرح المفصل، 103/5، وشرح شذور الذهب، 175.

⁶ ينظر: الكتاب، 40-39/2.

وهذا الجمع يشمل: جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، واسم الجمع، يقول المبرد: "ألا ترى أن القوم اسمٌ مذكر، وقال عز وجل: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ {الحج: 42}، لأن التقدير والله أعلم، إنما هو جماعة قوم نوح"¹. ويقول ابن يعيش: "قد تقدم القول أن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً؛ لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة (الدار) و(النعل) ونحوهما، فلذلك (إذا أسند إليه فعل، جاز في فعله التذكير والتأنيث) فالتأنيث لما ذكرناه، والتذكير على إرادة الجمع"².

المطلب الثالث : جمع المؤنث السالم:

وهو حقيقي ومجازي، فسيبويه يرى أن ترك العلامة مع جمع المؤنث السالم يكون في الموات دون الحيوان.³ وقد وافق المبرد سيبويه، معللاً ذلك بقوله: "لأن هذا جمعٌ حقيقي، لا يغير الواحد عن بنائه"⁴، ويقول ابن يعيش: "فما كان منه لمؤنث، نحو المسلمات والهندات، كان الوجه تأنيث الفعل"⁵، وهو مذهب جمهور البصريين⁶، وذلك لأن جمع المؤنث السالم، مؤنث من وجهين، أحدهما: إن مفرد مؤنث، والثاني: تقديره بالجماعة، ولو ذكرنا فعله، يكون ذلك التذكير من جهة التأويل بالجمع فقط.⁷

¹ المقتضب، 347/3،

² شرح المفصل، 103/5.

³ ينظر: الكتاب، 39/2.

⁴ المقتضب، 349/3.

⁵ شرح المفصل، 103/5، والهاء في (منه) يُراد بها الجمع السالم.

⁶ ينظر: حاشية الخصري، 371/1، وأما مذهب الكوفيين، فيرى تجويز الأمرين في كل الجموع، حتى المذكر السالم منه، ووافقهم أبو علي الفارسي إلا على جمع المذكر السالم، ينظر: المصدر السابق، 371/1، وشرح شذور الذهب، 171، هـ 3

⁷ ينظر: شرح المفصل، 103/5.

إنَّ أقوالَ النحاة حول إلحاق علامة التَّأْنِيثِ بالفعل مع الجموع، تتوافق في جموع محددة، وتختلف في جموع أخرى، فكما مرَّ بنا، نجد الكوفيين يُجيزون إلحاق العلامة وتركها مطلقاً بفعل كلِّ الجموع، حتى المذكر السالم منها، وقد وافقهم أبو عليِّ الفارسيّ، إلا على جمع المذكر السالم، فإنَّه أوجب فيه التذكير، وأما البصريون، فيُجيزون الوجهين في جمع التكسير واسم الجمع، ويُوجبون التذكير في جمع المذكر السالم، والتَّأْنِيثِ في جمع المؤنَّث السالم.¹

إنَّ الآياتِ التي ورد فيها الفاعلُ مؤنَّثاً سواءً أكان حقيقياً أم مجازياً، وسواءً أكان ظاهراً أم مضمراً، وسواءً أكان مفرداً أم مثنيّ أم جمعاً، في حالة اتصاله بفعله أو انفصاله، نجد أنَّ فعله قد ألحقت به علامة التَّأْنِيثِ في أغلب المواطن، والتي تصلُّ إلى ضعفي مواطن ترك العلامة، بعبارةٍ أخرى، إنَّ القرآن الكريم حافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنَّث، بإلحاق علامة التَّأْنِيثِ بالفعل بنسبة أكبر من ترك هذه المطابقة.

إلا أنَّه لا يجدرُ بنا تجاهل الآياتِ التي ورد فيها تركُ العلامة، ولو دققنا النظر في تعليل النحاة لبعض مواطن التذكير، فإننا لا نجدُ فيها قوَّةَ الحجة، بل إنَّ هناك بعض الآيات تتقضى ما ذهبوا إليه في مثل تلك التعليقات، من ذلك مثلاً قولُ النحاة: إنَّ الفصل بين الفعل وفاعله المؤنَّث، يُبيحُ تركَ علامة التَّأْنِيثِ "وكلما طال الكلامُ فهو أحسن، نحو قولك: (حَضَرَ القَاضِي امْرَأَةً)، لأنَّه إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجمل..."².

لكننا نجد في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى﴾ {البقرة: 275}، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ {يونس: 57}، أنَّ الفاصلَ في الآية الأولى:

¹ ينظر: شرح شذور الذهب، 171، هـ 3.

² الكتاب، 38/2، وينظر: المقتضب، 148/2 و 338/2، والتكملة، 294، وشرح المفصل، 92/2.

(الهاء) أقلّ من الفاصل في الآية الثانية: (كم)، ومع ذلك، أنتّ مع الفاصل الأكبر، وذكر مع الفاصل الأصغر، والفعل والفاعل واحد في الحالتين!¹

وفي مواطن أخرى نجد أنّ الفعل والفاعل والفاصل واحد، فيذكره في موطن، ويؤنثه في آخر، يقول تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ {الأنعام:157}، ويقول تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ {الأعراف:73 و85}، فالفعل واحد (جاء)، والفاعل واحد (بينة)، والفاصل واحد (كم)، فمرة ذكر، ومرة أنتّ.

وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ {هود:67}، وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ {هود:94}، فالفعل واحد (أخذ)، والفاعل واحد (الصيحة)، والفاصل واحد (الذين ظلموا)، فمرة ذكر، ومرة أنتّ، ولو تتبعنا مثل هذه المواطن لطلال المقام بنا، إلا أننا نقول: إنّ إلحاق علامة التأنيث بفعل الفاعل المؤنث، أمرٌ يحكمه المعنى والسياق والمقام.² إنّ الحمل على المعنى "مدارٌ كثيرٌ من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرضٍ آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث، وبالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض"³.

ولنأخذ على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى﴾ {البقرة:275}، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ {يونس:57} ف(الموعظة) في

¹ ينظر: معاني النحو، 482/2.

² ينظر: حاشية الصبان، 52/2.

³ معاني النحو، 483/2.

الآية الأولى بمعنى (القرآن)، يقول أبو جعفر النحاس: "ثم قال تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى)، قال سفيان: يعني القرآن" ¹.

أو إن (الموعظة) بمعنى (الوعظ)، يقول الواحدي: "(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) أي: وعظ" ².

أو إن (الموعظة) بمعنى (النهى)، يقول ابن كثير: "(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ)، أي: من بلغه نهى عن الربا، فانتهى حال وصول الشرع إليه، فله ما سلف من المعاملة" ³.

أو إنَّ (الموعظة) بمعنى (البيان)، يقول السيوطي: "(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) يعني البيان الذي في القرآن في تحريم الربا" ⁴.

¹ معاني القرآن الكريم، النحاس، 307/1.

² الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 192/1، وينظر: معالم التنزيل، 263/1، والكشاف، 302/1، وزاد المسير، 331/1، والتبيان في إعراب القرآن، 116/1، وحجة القراءات، 39/1 و 373/1، والجامع لأحكام القرآن، 268/2 و 57/17.

³ تفسير القرآن العظيم، 238/1.

⁴ الدر المنثور، 105/2، وينظر: فتح القدير، 297/1.

خاتمة الدراسة

إنّ في أسلوب النّص القرآني نظاماً فريداً جميلاً يمنحه خصوصية عن الأساليب الأخرى ويحفظه من الدّخيل والاختلاف واللّحن، وإنّ ما يبدو خروجاً عن القياس النّحوي والصّرفي والعقلي والمنطقي فيه، بين التذكير والتأنيث لبعض الألفاظ، بين مفسر وآخر وكذا بين نحوي وآخر - في آيات مختلفة إنّما هو داخل في نظامه مقصود لغايات دلالية دقيقة وأسرار نحوية وبلاغية وحكمة إلهية. وهو وجه إعجازي، وليس أمراً اعتباطياً وعشوائياً. لأنّ النظام اللغوي للقرآن الكريم يقوم على المشابهة وتعلق الكثير من الفاظه بعضها ببعض في المستويات كافة: الدلالية والنحوية والصرفية والصوتية والبلاغية، وعدم الاختلاف. قال تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كبيراً) (سورة النساء 82). وقال: {كتاب فصلت آياته ثم أحكمت من لدن خبير عليم} (سورة هود 1).

إنّ وجه الإعجاز هو في نظم القرآن واسلوبه "وطرائق نظمه، ووجوه تراكيبه، ونسق حروفه في كلماته في جملة، ونسق هذه الجمل ... هو وجه الكمال اللغوي، هذا ما ألزم الدراسين والمفسرين بالخضوع لهذا النظام والرضوخ له وجعله مرجعاً لاستنباط مختلف الأحكام والقواعد النحوية والصرفية.

فالاختلافات حاصلة بين النحاة واللغويين وبين المفسرين الذين تناولوا بعض القضايا النحوية والبلاغية منها نجد علامات التأنيث من علامتين إلى خمس عشرة علامة، وهذا الاختلاف يرجع إلى أنّ بعضهم اكتفى بذكر العلامات التي تلحق الاسم فقط، بينما تطرق بعضهم الآخر إلى بعض أو كل ما يمكن أن يكون علامة أو مميّزاً للتأنيث، وهنا تبين أن للمذكر أيضاً علامات وإن كانت لا تلحق آخره فهي ترد في سياق الكلام.

-الأصل في تاء التأنيث أن تدخل على الأسماء والصفات للفرق بين جنس المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنتاه ذكر.

-علامات التأنيث التي تلحق الاسم التاء والألف لا تصدق دائماً على التأنيث بل هناك أسماء مذكّرة تلحقها العلامة كحمزة وطلحة وزكرياء، وقد يشترك وكون أن التذكير أصل، والتأنيث فرع عليه، تكون أساس علامة التأنيث في المؤنث الحقيقي مخالفة لفظه مذكّره، نحو: حمار للمذكّر، وأتان للمؤنث.

-ليست علامات التأنيث في الدراسات اللغوية والنحوية معياراً للحكم بتأنيث الاسم، وقد سمي المذكر الحقيقي بلفظ فيه علامة التأنيث نحو: طلحة، وحمزة، وموسى، وعيسى، وزكرياء، كما سميت المؤنث الحقيقي بلفظ لا علامة التأنيث فيه، نحو: زينب، ودعد، وهند، وبعضها سمي بلفظ واحد يقع على الجنسين، نحو: وحامة، وحية، فإنه يتم الفرق بين المذكر والمؤنث منها بوصف أحدهما بما اتصف به من الجنس، فيقال للمذكر: وحامة مذكر، وحية مذكر، ويقال للمؤنث: وحامة مؤنث، وحية مؤنث. كما سمي المؤنث المجازي بلفظ خالٍ من علامة التأنيث، نحو: عين، وشمس، وعدل، وهو يرجع إلى السماع، وتؤنث جموع التكسير، نحو: رجال، و رسل، وأعراب، وهي خالية من علامات التأنيث، حكم عليها بالتأنيث جوازاً لمخالفة صورها صورة الجمع الصحيح، فأوتي حكم الفرع؛ لأن التأنيث فرع على التذكير.

-يمكن القول بأن الاستعمال له حظ وافر في أن يكون أساساً في معرفة الفرق بين المذكر والمؤنث. التاء من علامات التأنيث الثلاث، أكثر وروداً في الأسماء، وأُفردت عن أختيها بجواز حذفها، وتقديرها، وأما ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، فإنها تلزم لفظ ما لحقته.

-للحاق تاء التأنيث للمفرد أغراض، منها:

-للفرق بين صفة المؤنث وبين صفة مذكّره ، وهو أغلبها.

-للفرق بين المؤنث وبين مذكّره في الجنس.

-للفرق بين المفرد وبين جمعه ، من أسماء الأجناس.

-لتأنيث الجمع جمع التكسير.

-للعوض عما حذف من المفرد.

-للمبالغة في الصفة.

-لحاقها للفظ المنسوب.

-إذا صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث، أو بفعل ذي علامة التأنيث ، أو بمذكّر شبه به

المؤنث ، فتأنيثه باعتبار القصة أرجح من تذكيره باعتبار الشأن والحديث ؛ لأن في التأنيث

المشاكلة إذ معناهما واحد.

-إذا وقع المشار إليه بعد اسم الإشارة مباشرة فإنه تتعين المطابقة بين المشار إليه واسم الإشارة

في النوع والعدد ، وهو الأصل ؛ لأن المشار إليه في هذا يقع بدلاً ، أو عطف بيان لاسم الإشارة.

-العرب تجترئ على تذكير المؤنث ولا تجترئ على تأنيث المذكر.

-يجب تأنيث فعل مؤنثي الحقيقي والمجازي ، إذا تأخر عن فاعله ؛ لأن الفعل إذا تأخر

عن اسم ظاهر ، كان فاعله مضمراً فيه متصلاً به اتصال الجزء بالكل يعود إلى الاسم

الظاهر قبله ، ولم يكن بد حينئذ من ثبوت التاء ، لوجوب المطابقة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم بروايتي حفص وورش.

- أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية: يحيى عبابنة،

أريد، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، 1993، العدد 1.

- أسئلة بيانية في القرآن الكريم: فاضل صالح السامرائي، القاهرة، مكتبة التابعين، 2008.

- أعلام الموقعين عن رب العالمين: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم

الجوزية، ت 751 هـ، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت-لبنان، دار الجيل

للنشر والتوزيع والطباعة، 1990.

- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911 هـ،

وضع حواشيه: غريد الشيخ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1971.

-الأصول في النحو ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، ت 316 هـ، تح: عبد المحسن

الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين

الزركلي،

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري ت 577 هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط 4، 1961.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، بعناية: محمد محيي الدين

عبد الحميد (ط4، المكتبة التجارية الكبرى/القاهرة، 1961م).

- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت 745 هـ، دراسة وتح وت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوني، وأحمد النجولي الجمل، قرظه: عبد الحي الفرماوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 2006.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن: محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى، ت 505 هـ، تحقيق ودراسة وتعليق: عبد القادر أحمد عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1986.
- البرهان في وجوه البيان، أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان ابن وهب، ت 272 هـ، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، جامعة بغداد، 1967.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت 577 هـ، تح: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، 1970.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب (مطبعة دار الكتب/ القاهرة، 1970م).
- البيان في روائع القرآن" دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني"، حسان، تمام، ط 2 القاهرة، عالم الكتب، 2000.
- البيان في غريب إعراب القرآن: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت 577 هـ، تح: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970.
- التآنيث في العربية: اللقاني، رشيدة عبد الحميد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.
- التآنيث في اللغة العربية: إبراهيم إبراهيم بركات، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر، 1982.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: محمود عكاشة، مصر، دار النشر للجامعات، 2005.
- التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، أحمد عبد العباس، أبو ظبي،
- التطور التّحوي: المستشرق الألماني برجستراسر، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1981.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، ت 604 هـ، ط 2، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 2004.
- الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، عمان - الأردن، دار الفكر، 2007.
- الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ)، ت 255 هـ، ط 3، تح: عبد السلام محمد هارون، المجمع العربي العلمي الإسلامي، منشورات محمد الداية، 1969.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، ت 392 هـ، ط 2، تح: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ب.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبد المجيد النوقي، قدم له وقرظه: أحمد محمد حيرة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1994.

- الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها: أحمد ابن فارس بن زكريا الرازى أبو الحسين، ت 395 هـ، ط 2، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمىة، 2007.
- العقد الفرىء: أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبيارى، بيروت، دار الكتاب العربى، 1982.
- الفروق فى اللغة: أبو هلال العسكرى، بيروت، دار الآفاق الجدىة، 1973.
- القاعدة النحوىة ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنىة: أحمد محمد مفلح القضاة، وأحمد خالد شكرى، المنارة، 2001، المجلد السابع، العدد 2
- الكتاب: سىبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت 180 هـ، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ب.ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها: مكى ابن أبى طالب، ت 437 هـ، تح: محىى الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربىة، 1974.
- اللباب فى علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى، ت 616 هـ، ط 2، تح: عبد الإله نبهان، دمشق، دار الفكر المعاصر، ب.ت. 149.
- اللسانىات وتحلىل النصوص: رابح بوحوش، إرىء، الأردن، عالم الكتب الحدىة، 2007.
- اللغة العربىة كائن حى: جرجى زىءان، ط 2، بيروت، دار الجىل، 1988.
- اللغة لفندرىس، تعرىب عبد الحمىء الدواخلى، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرىة، 1950.

- اللغة واختلاف الجنسين: أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، 1996.
- اللغة والجنس: عيسى برهومة ، عمان، دار الشروق، 2002.
- اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1983.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ضياء الدين، ط 2، قدمه وعلق عليه:
- المحرر في النحو للهري: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهري، ت 702 هـ، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2005.
- المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة: مصطفى زكي التوني، حوليات كلية الآداب، 10، رسالة: 64، جامعة الكويت، 1988.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
- المذكر والمؤنث: أبو الفتح عثمان ابن جني، ت 392 هـ، تح: طارق نجم عبد الله، جدة، دار البيان العربي، ب.ت.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، ت 328 هـ، تح: طارق عبد عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، 1978.
- المذكر والمؤنث: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، ت 255 هـ، تح: حاتم صالح الضامن، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، 1997.
- المذكر والمؤنث: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت 207 هـ، تح: رمضان عبد التواب، القاهرة، دار التراث، 1975.

- المذكر والمؤنث: أحمد ابن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، ت 395 هـ، تح: رمضان عبد التواب، القاهرة، 1969.

- المذكر والمؤنث: سعيد بن إبراهيم ابن التستري، ت 361 هـ، تح: أحمد عبد الحميد هريدي

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911 هـ، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا، بيروت، المكتبة المصرية، 1986.

- -المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت 538 هـ، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، 2004.

- المنهل الصافي في شرح الوافي: الدماميني بدر الدين أبو عبد الله بن أبي بكر، ت 828 هـ، وهو متن وجيز في النحو لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي المتوفي في حدود سنة 800 هـ، تحقيق: مطر فاخر جبر، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.

- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، ت 833 هـ، تحقيق: محمد علي الصباغ، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ت.

- تحولات البنى النحوية" دراسة في التطور النحوي"، الجرادات، خلف عايد إبراهيم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2009.

- دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، 1970.

- دراسات لغوية مقارنة: إسماعيل عمايرة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2003.

- دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل: فاضل صالح السامرائي، دار عمار، 2006.
- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز: أبو عبد الله الخطيب الإسكافي، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، ط 2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1977.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس الأعشى، ط 7، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني، ت 392 هـ، تح: حسن هندراوي، دمشق، دار الفلاح، 1985.
- سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي (ط1، دار القلم/دمشق، 1985م).
- شرح الوافية نظم الكافية، تح: موسى بناي علوان العليي (مطبعة النجف الأشرف، 1980م)
- شرح ديوان علقمة بن عبدة: علقمة بن عبدة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الجتي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1993.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: عمر بن عبد الله ابن أبي ربيعة، ت 93 هـ، شرحه وقدم له : عبد علي مهنا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1986.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد ابن مالك، ت 672 هـ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، 1977.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، ت 672 هـ، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ب.ت.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت 256 هـ، اعتنى به: عز الدين ضلّي، وعماد الطيار، وياسر حسن، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، 2008.
- عالم الكتب، محمد أمير الورد، 2003.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين أبي حامد بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: خليل إبراهيم خليل، بيروت - لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2001، 147.
- علم اللغة الاجتماعي: كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة القاهرة، 1996.
- علم اللغة العام "الأصوات": كمال محمد بشر، مصر، دار المعارف للطباعة والنشر، 1986.
- علم اللغة المعاصر "مقدمات وتطبيقات": يحيى عابنة، ، والزعبي آمنة ، اريد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2005.
- في التذكير والتأنيث: إبراهيم السامرائي، نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع، 29 تموز -كانون الأول، 1985- اللغة العربية الأردني، السنة التاسعة، العدد 28.
- في لغة القرآن الكريم: اللّقاني، رشيدة عبد الحميد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.
- كشّاف اصطلاحات الفنون: محمد علي الفاروقي التهانوي، ت 1158 هـ، تحقيق: لطفي عبد البديع، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963.

- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1978.

- ما يحتمل الشعر من الضرورة: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت 178 هـ، ط 2، تح: عوض بن حمد القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود، 1991.

- مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو "ظاهرة، تقريراً، إحصاء، معجماً"، برهوم، عيسى عودة موسى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1998.

- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت 207 هـ، ط 2، بيروت، عالم الكتب، 1980.

- معاني القرآن، تح: عبد الأمير الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي، ت 215 هـ،

- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ط 3، عمان - الأردن، دار الفكر، 2008.

- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبدالغني الدقر، دمشق، دار القلم، 1986.

- معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت 505 هـ، بيروت، دار الأندلس، 1978.

- ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل في توجيهه المتشابه اللفظي من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم ابن الزبير الغرناطي، ت 708 هـ، تح: سعيد الفلاح، بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1983.

- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، القاهرة، 1978.

*- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ط 3، تح: هـ. رتيير، 1983، 145.

- *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، ت 538 هـ، وحاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1985.

- *شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، ت 686 هـ.

- *كتاب الواضح: أبو بكر محمد بن حسن بن عبد الله الزبيدي، ت 379 هـ، تح: عبد الكريم خليفة، 1985، 146.

- *اللغة العربية في العصر الحديث "قيم الثبوت وقوى التحول": نهاد الموسى، عمان، دار الشروق، 2007، 151.

- *المخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت 458 هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الآفاق الجديدة، 1981.

- *المؤنث المجازي ومشكلات التعقيد: عيسى بن عودة الشريوفي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الحولية الحادية والعشرون، الرسالة السادسة والخمسون بعد المئة، جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي، 2001.

- *تفسير غريب القرآن: تحقيق وتهذيب وترتيب أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، ت 255 هـ.

- *حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، ت 1195 هـ، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد، ت 685 هـ، مصلح

الدين مصطفى بن إبراهيم، ت 880هـ، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد الله محمود محمد عيد، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2001.

*-شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت 679 هـ، ت 672 هـ، (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1965.

*-شرح المغني في النحو : محمد بن عبد الرحيم الميلاني، ت 1394 هـ (811هـ)، تحقيق: علي الشوملي، وزارة الثقافة، 2006.

ووضع حواشيه وفهارسه :إميل بديع يعقوب، ط 3، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ):-ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط14، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، 1965م).

ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (761هـ):

ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي (643هـ):أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ب.ت.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد (ط1، مكتبة الخانجي/ القاهرة، 1998 م).

-إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد (ط2، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية/ بيروت، 1980م).

-الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها: هادي نهر، ط 2، الأردن، دار الأمل، 2005.

- الأشباه والنظائر: تح، طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، 1975م).
- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، ت 739 هـ، ط 3، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف، المكتبة الأزهرية للتراث، 1993.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبتي (ط1، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، 1986م)
- التأنيث في العربية (دار المعرفة الجامعية/ الاسكندرية، 1990م).
- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية (ج2)، تح: صالح بن فهد بن عبد الرحمن الحنتوش (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، 2006م). الشريوفي؛ عيسى بن عودة
- التعليقة عن المقرب: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحاس، ت 698 هـ، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، 2004.
- الجامع لأحكام القرآن (دار الكاتب العربي/ القاهرة، 1997م) مصورة عن طبعة دار الكتب.
- الخصائص، تح: محمد النجار (ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، 1986_1988م).
- الرضي؛ محمد بن الحسن الاسترأبادي (686هـ):
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تح: محسن بن سالم العميري (ط1، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، 1420هـ)
- الكامل، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار نهضة مصر/ القاهرة)
- الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، 1975م).

-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ت 1683 هـ، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992.

-اللغة واختلاف الجنسين (ط1، عالم الكتب/القاهرة، 1996م)

-المحرر في النحو، تح: منصور علي محمد عبد السميع (ط1، دار السلام/ القاهرة، 2009م).

-المذكر والمؤنث: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت 285 هـ، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصالح الدين الهادي، القاهرة، دار الكتب، 1970.

-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت 285 هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، ب.ت.

-المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2001م) الحولية 21 الرسالة 156.

أمالى ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي (ط1، نشر مكتبة الخانجي/ القاهرة، الأولى، 1992م).

الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم (328هـ): الأنباري؛ أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (577هـ).

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: حسن هندأوي (دار القلم/دمشق، الأجزاء، 1422هـ).

-تعقيب على بحث السماء منفطر به، مجلة العرب (دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع/الرياض، 2004م).

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، 1975م).

- الجمل في النّحو، تح: علي توفيق الحمد (ط2. مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بالأردن، الثانية، 1985 م.).

- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل (1870م)

-حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة)الحموز؛ عبد الفتاح:

- الحيوان، تح: عبد السلام هارون (ط2، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، 1965م).

الخصري (1282هـ)

-شرح الرضي على الكافية، عناية: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ ليبيا، 1973م).

-شرح المفصل: موفق الدين يعيش ابن يعيش، ت 643 هـ، مصر، إدارة المطبعة المنيرية، ب.ت.

-شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن سهو العتيبي (ط2، مؤسسة الرسالة/ بيروت، 1994م)

-شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تح: صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف/بغداد، 1980م).

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط10، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، 1965م).

-شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمود علي مكي، محمد

فهمي عبد الدايم، محمد عوني عبد الرؤوف (مجمع اللغة العربية/ القاهرة، 1986 - 2004 م)

ج1-ج6.

-صينغ الجموع في القرآن الكريم (ط1، مكتبة الرشد/ الرياض، 2004م). النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (337هـ): ط12، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين، 1997.

-ظاهرة التغليب في العربية (ط1، جامعة مؤتة/ الأردن، 1993م). أبوحيان؛ محمد بن يوسف (754هـ):

-ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية (عمر؛ أحمد مختار ط1، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان، 2006م).

-عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه: إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشر، العدد 34، حزيران - كانون الثاني 1988.

-في التطور التحويلي وموقف التحويين منه: نهاد الموسى، عمان، الجامعة الأردنية، مجلة 1972، كلية الآداب، المجلد 3، العدد 2.

-في ظلال القرآن: سيد قطب، ط 17، دار الشروق، 1992. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1983. القرطبي؛ أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (671هـ):

-كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911 هـ، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ب.ت، 148.

-لسان العرب: جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور، بيروت، دار صادر، ب.ت.

- اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة (ط1، دار الشرق/ عمان، 2002م).

- مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون (ط3، دار المعارف بمصر/ القاهرة، 1969م)المجمع الثقافي، 2001 .

- المذكر والمؤنث، تح: أحمد عبد المجيد هريدي (ط1، مكتبة الخانجي / القاهرة، 1983م).

- المذكر والمؤنث، تح: طارق عبد عون الجنابي ط1، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، 1978 م)برهومة؛ عيسى.

-مراجعات لسانية (ط1، مؤسسة اليمامة الصحفية/ الرياض، 1420 هـ) ج2.

المزيني؛ حمزة بن قبلان:-مساحة لغوية (ط1، نادي المدينة المنورة الأدبي، 2000م).

-مصطلح المحاييد، المذكر والمؤنث المجازيان: عصام نور الدين، مجلة دراسات عربية، السنة 80 بيروت، 1988- الرابعة والعشرون، العدد 7.

-معاني القرآن، تح: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار (ط1، مطبعة دار الكتب/ القاهرة، 1955م).

-معجم أسماء العرب (ط1، جامعة السلطان قابوس/ مسقط، 1991م.) 1: 186. المنصور؛ وسمية عبدالمحسن محمد:

-مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ت 626 هـ، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه :نعيم زرزور، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1983.

- المنهل الصافي في شرح الوافي، تح عبد الهادي الحاج (جامعة أم درمان، رسالة دكتوراه).

نور الدين؛ عصام:النيلي؛ تقي الدين إبراهيم بن الحسين (القرن السابع):الهرمي؛ عمر بن عيسى بن إسماعيل(702هـ):

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم (ط2، مؤسسة الرسالة،/بيروت، 1987 م.)

ملخص باللغة الأجنبية

Résumé

Le texte coranique se caractérise par un style unique qui le préserve de toute transgression sémantique. Ce qui semble être un écart sur les plans de l'orthographe, la conjugaison et la logique entre le genre du masculin et celui du féminin de certains termes de plusieurs versets coraniques est en réalité un acte délibéré excluant l'arbitraire et explicitant en parallèle la sagesse divine qui constitue la spécificité du texte coranique par rapport aux autres textes. Sur ce point, Le Tout Puissant déclare : « *Pourquoi n'examinent-ils pas le Coran car s'il venait d'un autre qu'Allah, ils y auraient trouvé de nombreuses divergences* » (Sourat El-Nissaa, 82) ». Il ajoute en outre : « *Un livre dont les versets ont été écrits ensuite ils ont été perfectionnés par l'Expert-Savant* » (Sourat Houd, 01) ».

Plusieurs spécialistes ont signalé la spécificité du texte coranique par rapport aux autres textes, à travers le mode d'organisation de son style. Par exemple, la formation et l'organisation des phrases ainsi que la prosodie, etc. La caractéristique du Coran est à l'origine de l'intérêt porté par les spécialistes et en parallèle des chercheurs au texte divin. De même, notre volonté de cerner la féminisation dans le texte coranique émane de notre volonté de cerner la spécificité de texte religieux.

Selon les spécialistes de la langue arabe, il existe deux procédés assurant le processus de la féminisation ; en l'occurrence « le vrai » et « l'autre ». La première modalité « le vrai » est observable dans la mesure où la marque du féminin est toujours portée par le verbe, sauf si le verbe se trouve séparé du groupe nominal sujet. Quant à « l'autre » qui est le procédé n° 02, il se déploie par l'absence de la marque du féminin qui est toujours accompagnée par la séparation du verbe du groupe nominal sujet. En outre, les noms appartenant au genre féminin se répartissent en quatre catégories :

- Le nom porte en lui-même la marque du féminin qui est apparente sur le plan de la morphosyntaxe ;

- Le nom ne porte pas la marque du féminin qui n'est pas apparente sur le plan de la morphosyntaxe car il explicite à travers sa signification le genre féminin ;
- Le nom au féminin ou au masculin se prononce différemment. Donc, la marque du féminin est nécessaire au nom afin de le distinguer au masculin ou au féminin ;
- Le nom porte la marque du féminin au masculin et au féminin.